



مبادرة
الإصلاح
العربي



سلسلة السياسات البيئية

السياسيات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجريات المؤتمر الافتتاحي الأول

تحرير: خوليا شقير بيثوسو

عن برنامج السياسات البيئية

يهدف البرنامج إلى إنشاء شبكة فعالة من الممارسين والممارسات، تضم النشطاء والعاملين في هذا المجال ومنتجي المعرفة، من أجل تعزيز سبل جديدة في رؤية وفهم السياسات البيئية، ولدفع العمل والتضامن قُدماً نحو تحقيق العدالة البيئية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

© 2021 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.



يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، طالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

أيلول/سبتمبر 2021

1	مقدمة: تسييس البيئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	خوليا شقير بيثوسو
	حماية البيئة من خلال الجهود التي تقودها السلطات العليا: الخطابات والسياسات على المستوى الوطني	
5	البيئة والحكومة: دراسة أسس المناظرة والمناقشة	جيسيكا بارنز
8	إيكولوجيا سياسية للأنظمة الغذائية والمسطحات المائية في العالم العربي	رولان زياشي
10	الخطابات حول ندرة المياه في الأردن	حسام حسين
	حماية البيئة من خلال المجتمع: السياسات المحلية والبلدية	
13	تغير مفاهيم السياسة البيئية في تونس	انتصار الخريجي
15	إعادة الطابع المحلي:	كيارا لوشي
17	الفهم المحلي لمصطلح «البيئة» في ثلاث بلديات تونسية.	لانا سلمان
20	السلطات المحلية اللبنانية والمشاركة في إدارة النفايات الصلبة:	جهاد فرح
22	المشاريع الحضرية وعلاقتها بسياسات المياه في مصر	نورا واهبي
24	المجتمعات المحلية وتحديات المناخ	خالد سليمان
	التعبئة من أجل البيئة: الناشطة والمقاومة	
26	النضال من أجل العدالة البيئية في شمال أفريقيا	حمزة حموشان
28	الحركات البيئية في مرحلة ما بعد الربيع العربي	عزيزة منير
	البيئة في زمن الصراع: إيكولوجيات الحرب والاحتلال	
31	البنى التحتية البيئية والحرب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	جيني سويرز
33	مشهد الحرب:	منيرة خياط
35	علوم البيئة السياسية والاستعمار الاستيطاني في فلسطين	منى الدجاني - ربيع إغبارية
37	النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة العراقية	بريدجيت غواراشي
40	المساهمون/ات	

مقدمة:

تسييس البيئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

خوليا شقير بيثوسو

الأول.

لعل طريقة توجيه الخطابات للسياسات العامة تتجلى بأفضل شكل في كيفية تصور «مشكلة الندرة» والتعامل معها. فإذا أخذنا في الاعتبار حالة الأردن، وهو أحد أكثر بلدان العالم معاناةً من ندرة المياه، يوضح لنا حسام حسين، كيف أن الخطابات المتضاربة بشأن أسباب ندرة المياه تؤدي إلى مقترحات متباينة لإيجاد حلول. فمن منظور الحكومة الأردنية، يمكن أن يقع اللوم في مسألة ندرة المياه على «الآخر»؛ سواء كان هذا الآخر هو البلدان المجاورة (التي يُزعم أنها تحد من إمدادات المياه)، أو المهاجرين واللاجئين (الذين يُزعم أنهم المسؤولون عن تزايد الطلب على المياه). وبناءً على ذلك، من هذا المنظور، يكمن الحل المقترح في زيادة العرض بما يتوافق مع الطلب؛ بينما العقبات التي تواجه هذا المقترح هي بصفة أساسية ذات طابع مالي.

يتناقض مثل هذا التصور مع تصور المصادر غير الحكومية، التي تعارض إقدام الحكومة على إضفاء الطابع الخارجي على المسؤولية عن الندرة؛ إذ تعزو هذه المصادر تلك الندرة، بصفة أساسية، إلى فساد الحكم وسوء إدارة الموارد؛ من قبيل الصيانة غير الكافية للبنية التحتية للمياه لمنع التسرب والهدر، وتجاهل وجود الآبار غير المرخصة والاستخدامات غير المشروعة للمياه، واعتماد سياسات زراعية غير مستدامة. وعلى هذا النحو، لا يكمن الحل في زيادة الإمدادات، بل في إصلاح المسائل المتعلقة بإدارة المياه؛ فالتحديات التي تواجه هذا الحل ليست مالية فحسب، إنما سياسية أيضاً.

وفيما يتعلق بمصر، تقول نورا وهبي إن ندرة المياه، التي قد تكون موجودة أو غير موجودة بالمعنى المادي، هي مشكلة نشأت اجتماعياً على يد الجهات المانحة الدولية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي، التي تروج للبرامج الرامية إلى تحويل المياه إلى سلعة يُمكن استغلالها تجارياً، والتوجه نحو تحويل شركات المياه الحكومية إلى شركات تشبه القطاع الخاص. فضلاً عن أن هذا الخطاب يُمكن أن يصبح «أداة قوية في ترسانة الدولة للتخلص من مجتمعات معينة ونزع ملكيتها وتقويضها، واتخاذ القرارات الأخلاقية والسياسية المتعلقة بتحديد من يستحق المياه ومن لا يستحقها».

ليس نهجاً جديداً أن الجهات الفاعلة القوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -سواء كانت الحكومات أو الجهات المانحة الدولية التي تمولها- تنشر خطاب الندرة على نحو يصرف الانتباه عن الديناميات السياسية لإدارة الموارد. يصبحنا رولان رياشي في جولة، عبر تاريخ نُظّم الغذاء والمياه في المنطقة، حول الكيفية التي أثرت من خلالها توصيفات الأراضي الجذباء غير الخصبة وندرة المياه على السرديات السائدة، بدايةً من عصر التنوير ثم الحقبة الاستعمارية، ووصولاً إلى المخططات التنموية النيوليبرالية الراهنة. والواقع أن هذه السرديات تُخفي حقيقة المسطحات الأرضية والمائية في مختلف أنحاء المنطقة؛ فهي متنوعة، وقد شهدت تغيرات جمة بمرور الوقت، وتلك التغيرات التي طرأت عليها كانت مدفوعة بعلاقات سياسية وعلاقات القوة. ويؤكد رياشي أننا لن نتمكن

لقد تغير الكثير منذ أن وصف إدوارد سعيد حماية البيئة بأنها «صكوك غفران يصدرها أنصار حماية البيئة المدللون، الذين يُعوزهم الانتماء إلى قضية حقيقية». فقد صرنا كل يوم نرى عدداً متزايداً من النشطاء ومنتجي المعرفة لا يتعاملون مع الشواغل البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها ترفاً، بل باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الصراعات الحاسمة التي تواجهها المنطقة من أجل توفير سُبل العيش والرفاه، ومن أجل الحق في الصحة، والعدالة الاجتماعية. ومما له أهمية بالغة أيضاً أننا نشهد مزيداً من التفكير العميق في كيفية استخدام مصطلح «البيئة»، مقترناً بالمزيد من الوعي بشأن استخدام نوع معين من الخطاب البيئي، مع التصدي له، نظراً إلى أنه يرمي إلى تحسين صورة بعض السياسات الجائرة التي تطيل أمد المظالم البيئية.

رغم ذلك فإننا لم نحقق كل ما كنا نضبو إليه بعد. بالنسبة للكثير من النشطاء، لا تزال حماية البيئة مجرد استدراك ثانوي. وبالنسبة للعديد من العاملين في هذا المجال، تقتصر «البيئة» على الإصلاحات التقنية والخبرات التكنولوجية، منفصلة عن صلاتها بالاقتصادات السياسية المحجفة، والنماذج الاستخراجية في التنمية، والصراعات المسلحة، والاحتلال.

لذا، ومن أجل الارتقاء بالبيئة إلى المكانة المحورية التي تستحقها في المنطقة، يعمل «برنامج السياسات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، الذي أطلقته «مبادرة الإصلاح العربي»، على إنشاء شبكة فعالة من الممارسين، تضم النشطاء والعاملين في هذا المجال ومنتجي المعرفة، من أجل تعزيز سبل جديدة في رؤية وفهم السياسات البيئية، ولدفع العمل والتضامن قُدماً نحو تحقيق العدالة البيئية. المقالات الواردة في هذه السلسلة هي ثمرة المؤتمر السنوي الافتتاحي للبرنامج، الذي عُقد عبر شبكة الإنترنت في حزيران/يونيو 2021، وشارك فيه 17 متحدثاً ممن لديهم خبرات عميقة في المخاطر والتحديات البيئية، فضلاً عن سعيهم الدؤوب نحو نهئية بيئة صالحة للعيش ومستدامة في منطقتنا. وقد تمحورت مساهماتهم حول مجالات النشاط الرئيسية الأربعة للبرنامج: (1) تحليل المشهد المؤسسي والسياسي الذي ينظم الحوكمة البيئية على المستوى الوطني؛ (2) إبراز الاستجابات والمبادرات على المستوى المحلي (من جانب البلديات والأعمال الشعبية على حد سواء)؛ (3) دعم الناشطة البيئية؛ (4) فهم طبيعة النظم البيئية الناجمة عن الحروب والاحتلال.

حماية البيئة من خلال الجهود التي تقودها السلطات العليا: الخطابات والسياسات على المستوى الوطني

كيف تتعامل حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التحديات البيئية الملحة في الوقت الحاضر؟ وكيف تُسن السياسات و«الحلول»؟ وما هي الجوانب التي يتم تضمينها وتلك التي تُستبعد؟ وأين هي النقاط المبهمة؟ للإجابة على هذه التساؤلات، يتعين علينا أن نبدأ بكيفية فهم الحكومات للمشاكل البيئية وتصورها وتمثيلها في المقام

من تلبية التطلعات الاجتماعية والبيئية الحالية للتغيير إلا إذا فهمنا الأسس السياسية للتغيرات التي تطرأ على أنظمة الغذاء والماء مع مرور الوقت.

علاوة على تصورات الندرة، ثمة عامل خطابي آخر يوجه السياسات والتخطيط، وهو محدودية تصور معظم الحكومات العربية لمعنى البيئة. فعلى حد تعبير جيسكا بارنز، فإن القضايا البيئية تُصور باعتبارها «شواغل ثانوية خفيفة، تؤخذ في الاعتبار بعد الانتهاء من تناول الأولويات الإنمائية الأخرى، وليس باعتبارها مصدر قلق أساسياً حول سبل عيش البشر ورفاههم».

تنطوي طريقة التفكير هذه على آثار بيروقراطية وتنظيمية تعوق تطوير نهج متكامل. ومن هذه الآثار إنشاء وزارات منفصلة للتعامل مع المسائل البيئية على مدى العقود الثلاثة الماضية. تتساءل بارنز، قائلة، «كيف يُمكن التخطيط للتكيف مع تغير المناخ في مصر، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم ندرة المياه، عندما تكون المسؤولية عن تغير المناخ واقعة على عاتق إحدى الوزارات، بينما المياه تختص بها وزارة أخرى، أما الزراعة فهي مسؤولة وزارة ثالثة؟» يُمكن أيضاً أن تخدم محدودية هذا النهج أغراضاً شكلية غير تسييسية، في سياق الحكم الاستبدادي. فقد حصر نظام زين العابدين بن علي في تونس، على سبيل المثال، الخطاب حول البيئة في القضايا غير السياسية، مثل «النظافة» و«النظافة الصحية العامة»، في محاولة لإظهار افتتاح النظام ومحاكاة مظاهر الإصلاح، أمام المجتمع الدولي، مثلما أوضحت انتصار الخريجي. في حين تبين مقالة كيارا لوشي أنه، حتى بعد التحول السياسي، «من الصعب التخلص من الاعتماد على هذا المسار المؤسسي والخطابي».

ومع أنه طُلب من المشاركين التركيز على كيفية تأثير الخطاب على القرارات المتخذة على المستوى الوطني بشأن البيئة، فقد سلطوا الضوء أيضاً على برامج البحوث الرامية إلى سد أكبر الثغرات في معرفتنا حول الحوكمة البيئية في المنطقة. يحظى مجالان من المجالات ذات الصلة بأهمية خاصة. أولاً، تدعونا بارنز إلى تتبع السياسات الحكومية بدءاً من تصورها المفاهيمي ووصولاً إلى تنفيذها؛ وأن تتحول من مجرد تناول كيفية اتخاذ القرارات إلى تناول المفاوضات السياسية والوساطات الثقافية التي تصحب من خلالها تلك القرارات -أو تخفق في أن تصحب- أعمالاً ملموسة على أرض الواقع. ثانياً، ونظراً إلى تأثير الجهات المانحة الدولية على البرامج البيئية على المستوى الوطني من خلال التمويل القائم على المشاريع، لا يمكننا فهم القرارات المتخذة على المستوى الوطني بشأن البيئة في المنطقة دون دراسة دور الجهات المانحة الدولية ومصالحها.

حماية البيئة من خلال المجتمع: السياسات المحلية والبلدية

تُشكل مفاهيم مثل الاستدامة البيئية وتغير المناخ عقبات هيكلية ذات أبعاد هائلة تستلزم تدخلات وطنية، إن لم تكن عالمية. بيد أن العديد من الآثار البيئية تحدث بشكل وثيق على المستوى المحلي، وكثيراً ما يكون الصعيد المحلي هو أيضاً الساحة التي تشهد مطالب المواطنين والاستجابات الحكومية.

ينطبق هذا الوضع على مسألة إدارة النفايات الصلبة، وهي موضوع تناولته عدة مشاركات في هذه السلسلة. تقول لانا سلمان، «حين نتعفن أكوام من القمامة في أنحاء الشوارع، يُلقي المواطنون باللوم على البلديات لتقصيرها في القيام بعملها». من جانبهم، يرى رؤساء البلديات أن إدارة النفايات وسيلة لاكتساب «الشرعية بوصفهم مديرين وممثلين مؤهلين عن السكان المحليين في مواجهة تهمة شهم من قبل السلطات المركزية

العاجزة والمطعون في قدراتها»، وفقاً لما قاله جهاد فرح. بالإضافة إلى إدارة النفايات، فقد حطمت البحوث المعمّقة -إلى حد كبير- وهم أن الدولة تحتكر توزيع الموارد الطبيعية مثل المياه، كما أشارت نورا وهبي. وأصبحنا نرى الإدارة على المستوى المحلي، سواء كان ذلك من قبل الإدارة الخاضعة للخصخصة في المناطق الراقية أو الإدارة المجتمعية في المناطق العشوائية.

طلبنا من المشاركين في هذه السلسلة أن يفكروا في الاستراتيجيات الجانبية اللازمة لتحقيق التغيير المرغوب فيه على المستوى المحلي، الذي يُعرّف بوجه عام على أنه البلدية أو الحي أو المجتمع المحلي. يظهر أحد التوجهات الإيجابية في تونس، حيث تتيح الإصلاحات اللامركزية الأخيرة للبلديات مجالاً واسعاً للتدخل في حماية البيئة، وحيث تتسم الحملات البيئية بأنها ذات طابع محلي إلى حد كبير، «إذ أصبح الصعيد المحلي ساحة هامة لممارسة الإرادة السياسية، ووضع استراتيجيات جديدة للتعبئة وتحدي النموذج الإنمائي الحالي وأنماط العلاقات بين الدولة والمجتمع»، على حد تعبير انتصار الخريجي، التي توضح كيف تمكنت المجموعات المحلية والجمعيات الجديدة التي تأسست بعد عام 2011 من صياغة المطالبات البيئية في صميم الحملات المختلفة لا فيما يتعلق بالأضرار البيئية فحسب، بل أيضاً كجزء لا يتجزأ من النضالات المحلية الواسعة والمتنوعة من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة الإقليمية، وإحداث تغيير في النموذج الإنمائي على المستوى الوطني. وفي حين يُنظر إلى إغلاق مصبات النفايات أو وقف التلوث في مناطق ساحلية وزراعية محددة على أنه نضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق العمال. وفي أكثر الحالات الواعدة، تمكن النشطاء من العمل مع البلديات لمواجهة الشركات الخاصة الملوثة للبيئة على جبهات متعددة، من خلال الجمع بين الإجراءات القانونية التي تقودها البلديات مع الإضرابات والاحتجاجات وغيرها من أشكال الضغط المباشر.

بيد أنه في أغلب الأحيان تتعارض رؤى النشطاء المحليين مع رؤى البلديات. ووفقاً لما ذكرته لانا سلمان حول إدارة النفايات الصلبة في تونس، فإنه «بينما ترى البلديات أن المشاكل البيئية إما تقنية ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظافة أو مسألة تتعلق بمسؤوليات الولايات القضائية، بانت الأضرار البيئية -بالنسبة للنشطاء- ملموسة؛ إذ تؤثر على صحتهم وسلامتهم الجسدية». وتعود هذه الرؤى المختلفة جهود اتخاذ إجراءات أكثر فعالية على المستوى المحلي.

يظهر في لبنان دينامية أخرى، تُشكل فيها إدارة النفايات الصلبة مجالاً جذاباً للسلطات البلدية التي تسعى إلى تأكيد شرعيتها وقاعدة نفوذها، ولكنه أيضاً مجال سرعان ما تتجلى فيه أوجه القصور في المقاربات الجزئية. وكما أوضح جهاد فرح، تتطلب تقنيات إدارة النفايات الصلبة -علاوة على المنظومات الصغيرة على مستوى القرى- إنشاء تجمعات جغرافية ومؤسسية والقدرة على تنظيم علاقاتها من خلال آليات التمويل والعقود الموثوقة والمرونة التشغيلية والسياسات الرشيدة في استخدام الأراضي إضافة إلى الرقابة الإدارية القوية.

بالإضافة إلى البلديات ومسألة إدارة النفايات الصلبة، أثار اثنان من المشاركين اهتمامنا حول ضرورة التواصل مع المجتمعات المحلية في أي نهج يتضمن «حماية البيئة من خلال المجتمع». فقد أشار خالد سليمان، تعليقاً على عمله صحفياً في السياق العراقي، إلى ضرورة التواصل مع المجتمعات المحلية لسماع خبراتهم وموابعهم في التعامل مع الموارد الطبيعية، مثل المياه، إضافة أيضاً إلى زيادة وعيهم بآثار تغير المناخ والتنوع البيولوجي وما إلى ذلك. فيما تحثنا نورا وهبي، استناداً إلى الدراسات الإثنوغرافية المتعلقة بالمسطحات المائية في القاهرة التي قامت بها، على أن «يشمل تعريفنا لحماية البيئة من خلال المجتمع»

التجارب اليومية التي يتعرض لها سكان المناطق الحضرية ومعاناتهم مع مفهومهم الخاص للبيئة»، وعلى أن «نوسّع مفهومنا للحركات البيئية لتشمل أنشطة الفقراء في المناطق الحضرية». ويشمل هذا النهج البحث في المبادرات المجتمعية والمفاوضات اليومية التي يستخدمها كل من المقيمين في المناطق العشوائية والراقية للحصول على المياه، نظراً إلى أن «المجتمعات المحلية بدأت بالفعل بنفسها في تطوير وتنفيذ ومواصلة الحلول اليومية لمواجهة الإهمال والأضرار التي لحقت بالبيئة».

التعبئة من أجل البيئة: الناشطة والمقاومة

من مقاومة المشروعات الكبرى وعمليات نزع ملكية الأراضي وتصريف النفايات، إلى التعبئة ضد تلوث الهواء والتصعد المائي والتعدين وسوء إدارة الموارد المائية، نجد أن هناك ناشطة متنامية وحيوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول القضايا البيئية؛ سواء في صورة حملات مُخصّصة أو حركات اجتماعية أكثر تنظيماً ناتجة عن الأضرار البيئية. وقد طلبنا من شخصيات أساسية ومراقبين مباشرين لعملية التعبئة من أجل العدالة البيئية في شمال أفريقيا التفكير في الأسئلة التالية: ما الدور الذي تلعبه الناشطة البيئية في سياق عملية أوسع للنزاع الاجتماعي تسعى إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي للمنطقة؟ ومن هم أبرز الفاعلين الأساسيين المشاركين؟ وما هي أساليب عملهم واستراتيجياتهم الرئيسة؟ وما هي احتياجاتهم الحالية؟ وأين يكون التغيير ملحاً وأكثر إمكاناً؟

كان الموضوع الأبرز والمتجدد لدى المشاركين هو أن الناشطة حول القضايا البيئية أو الإيكولوجية في شمال أفريقيا لا يمكن فهمها سوى في إطار نضال أوسع نطاقاً من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فيؤكد الناشط والباحث الجزائري حموشان أن «النضال الاجتماعي-البيئي»، أو «الصراعات الاجتماعية الإيكولوجية»، هو وسيلة لفهم الاستجابة للأزمة البيئية في المنطقة بشكل أفضل من مصطلح «الناشطة البيئية»؛ لأن المفهوم الأول يجسّد طبيعة «النضال ضد الاستبعاد الاجتماعي والعنف واستبعاد النيوليبرالية ونُخبها». ويعزو جذور الأزمة إلى الأنشطة التي تُفرض في استغلال الموارد الطبيعية وتوجهها تحديداً إلى التصدير للأسواق العالمية؛ كما تظهر في عمليات استخراج النفط والغاز في الجزائر، وتعدين الفوسفات، والأعمال الزراعية كثيفة الاستخدام للمياه، والسياحة الجماعية في المغرب وتونس. خلقت مثل هذه الأنشطة ما تسميه نعومي كلاين «مناطق التضحية»، وهي «مناطق دمرتها -بشكل غير متناسب- عمليات الاستخراج والمعالجة، ويسكنها أناس جرت التضحية بأجسادهم وصحتهم وأراضيهم ومياهم، من أجل استمرار مراكمة رأس المال».

يسلط نقاش عزيزة منير للحملات في الجزائر ومصر والمغرب وتونس الضوء أيضاً على أن هذه الحركات لا تدعو فقط إلى «بيئة نظيفة»، بل تعبّر أيضاً عن «إحباط الناس واستيائهم من سوء الإدارة وتردي نوعية الحياة والفساد والتهميش»، وهي أيضاً «استجابة ورفض للأشكال المتطرفة لانعدام المساواة ونزع ملكية الأراضي التي نتجت عن التحول إلى النيوليبرالية». وقد تحدّثت هذه الحركات، عبر مختلف البلدان والقضايا، خطابات الدولة التي تُعطي الأولوية للنمو الاقتصادي القائم على الأنشطة الاستخراجية والملوثة.

باختصار، لكي نفهم الناشطة القائمة حول الأزمات البيئية في شمال أفريقيا، يجب أن ننظر على نطاق واسع إلى الحركات الاجتماعية التي ليست في الأساس «حركات بيئية» ولكنها حافلة بأعضاء من الفئات المتضررة -مثل العمال الفقراء الريفيين والعاطلين- يُشاركون في آخر تطورات النضال ضد الاستغلال.

من ناحية الإجراءات والاستراتيجيات، فمثل هذه الحركات محفوفة بالتحديات والتوترات. يقول حموشان إن التوتر الأساسي هو ذلك القائم بين خلق الوظائف وحماية البيئة؛ فهذه الحركات، نظراً لنضالها من أجل سبل العيش، تُطالب بخلق وظائف في قطاعات ذات تكلفة بيئية واجتماعية عالية. لكنها أيضاً «عابرة ومحلية وتفتقر إلى نضالات تنظيمية راسخة»، ونضالاتها «دفاعية لا هجومية»، وتتلاشى عند الحصول على تنازلات طفيفة. وعلو على ذلك، فإن «قياداتها تفتقر إلى رؤية جذرية لنضالات الحركة، وبالتالي تفشل في الارتباط مع حركات أخرى محلياً أو إقليمياً، مما يحصر مطالبهم في سياق محلي ضيق».

البيئة في زمن الصراع: إيكولوجيات الحرب والاحتلال

ليس التفكير في الحروب والبيئة في منطقة الشرق الأوسط أمراً جديداً، ولكن معظم التركيز قد انصب على ما إذا كانت الأحوال البيئية (كالجفاف والوصول إلى المياه) هي سبب أو حافز للصراعات المسلحة، وكيف يكون ذلك؛ مع نتائج ومنهجيات محل نقاش ساخن. ولم تُدرّس كثيراً الطرق التي من خلالها تؤثر، بدورها، الحروب وعمليات شنّها والاحتلال العنيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النظم البيئية والإيكولوجيات. وما هي الأضرار البيئية والآثار السميّة لحروب ما بعد 2011 في ليبيا أو سوريا أو اليمن؟ وما هي أنماط الإيكولوجيات المقاومة أو المرنة التي نراها تظهر في الحرب؟ كيف تقاطعت المسائل البيئية مع الاحتلال العسكري في فلسطين والعراق؟ كيف نفكر في العدالة البيئية ونعمل من أجلها في سياق الحرب والاحتلال؟

طلبنا من مجموعة متباينة من المساهمين التفكير في هذه الأسئلة بناء على أبحاثهم الخاصة وعملهم الميداني، من الإثنوغرافيا والبحث في الأرشيف بجنوب لبنان وجنوبي العراق، إلى البحث القانوني والناشطة في فلسطين، إلى مشروعات البيانات المقارنة متعددة الدول، التي تسعى إلى تصنيف وقياس بعض آثار الحروب الجارية في ليبيا وسوريا واليمن.

تفتتح الباحثة في العلوم السياسية جيني سويرز السلسلة عبر طلبها منّا التفكير في الحروب الأخيرة في المنطقة باعتبارها «إبادة بيئية» *environcide*؛ وهي التدمير المتعمّد أو غير المتعمّد للبنية التحتية البيئية، أي أنظمة توفير وإدارة الموارد المائية والطاقة والنفايات والأغذية، التي تتيح العيش في الأماكن والمساحات المختلفة. ومن خلال تتبّع وتحليل استهداف البنى التحتية المدنية والبيئية من قِبَل أطراف الصراعات المنتقاة في لبنان وليبيا والعراق وفلسطين وسوريا واليمن، توضح سويرز أن هذا النمط من الحروب ينتج عنها أشكال مزمنة من العنف البطيء والهيكلي، ولكن ينتج عنها أيضاً فظائع شديدة الوضوح للعيان؛ وتوضح أيضاً أن التدمير قد وقع مع حصانة وإفلات من العقوبة، مع نتائج خطيرة على الصحة العامة متوقعة ويمكن التنبؤ بها.

فيما تدعونا منيرة خياط، الباحثة في الأثروبولوجيا، وبناءً على عملها الميداني الإثنوغرافي في جنوب لبنان في أعقاب حرب 2006 المدمرة، إلى رؤية الحرب «لا كحدث قاتل وتدميري فحسب، بل كظرف هيكلي يشكل الطرق والأساليب التي من خلالها يحصل البشر وغيرهم من الكائنات على سبل عيشهم». ومن خلال استخدام حالات زراعة التبغ ورعي الماعز في المناطق الحربية جنوب لبنان، تكشف الباحثة كيف أن الظروف الزمانية والمكانية التي فرضتها الحرب -أي البنى التحتية العسكرية والمخلفات القتالة، كالألغام والقنابل العنقودية- تدفع السكان إلى ممارسات زراعية وأساليب في تحصيل سبل العيش تتوافق مع بيئات زمن الحرب. مثل تلك الممارسات مقاومة وتبيّت الحيوية -إذ ترفض الحدود والسيطرة على الحياة والحركة- ولكنها قد تقيم أيضاً اقتصادات

ونظم بيئية تدميرية واستخراجية.

السياسي للدولة أو المحتل.

وعلى الرغم من أن هذه المساهمات المتنوعة تُفضي إلى حوار مثمر، فإنها تعكس أيضاً اختلافات تجعلنا نتساءل إلى أي مدى علينا أن نُميّز مفاهيمياً بين الاحتلال والحرب عند التفكير في مسألة البيئة. فبينما ترى سويرز أن «استهداف البنى التحتية البيئية الواقعة تحت الاحتلال الطويل الأمد يتشابه تماماً مع مصير البنى التحتية البيئية والسكان المدنيين في الصراعات الطويلة الأمد»، يرى دجاني وإغبارية أن مشاريع الاستعمار الاستيطاني يجب ألا تتم صياغتها كـ«حرب متواصلة وممتدة وطويلة الأمد» لأن هذه الصيغة «لا تكاد تصف الآثار الضارة التي أوقعتها مشاريع هذا الاستعمار الاستيطاني على علاقات الفلسطينيين بأراضيهم والموارد الطبيعية والنباتات المحلية والحيوانات». وتشير المساهمات أيضاً إلى مجال يستحق البحث مستقبلاً، وهو كيف تقوم فترات التخطيط للحرب (التي تتجاوز فترات القتال الحاد) بإعادة تنظيم الاقتصادات السياسية والنظم البيئية بطرقٍ تؤذي الصحة البشرية والبيئات المحلية/الإقليمية بأشكال غير مدروسة.

خاتمة

تقدّم المقالات في هذه المجموعة، عند النظر إليها مجتمعةً، لقطة غنيّة تجريبياً ومعقدة نظرياً للنظم البيئية المحاصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع أن التحديات جمة، قد يكون من المضيّ العثور على قضية أكثر شمولاً وتكاملاً. وكما تقول جيسيك بارنز، فإن «كلمة البيئة كلمة شاسعة المعاني ... فهي المساحة التي تُقيم فيها حياتنا وسبل عيشنا -كشبكة مترابطة من الأرض والهواء والمياه والنباتات والحيوانات- وتُشكّل العلاقات الاجتماعية وتتشكّل هي نفسها أيضاً من خلالها». وباعتبارها مفهوماً تكاملياً، تتيح البيئة لنا أيضاً إيجاد روابط وعلاقات بين مسائل كانت في السابق غير مترابطة أو مُجزأة، لإيجاد تداعلات وتقاطعات في التحديات التي لا يمكننا تحمّل عبء إصلاحها دفعة واحدة. ونحن نأمل أن يسهم «برنامج السياسات البيئية» في «مبادرة الإصلاح العربي» في هذا النضال، لتعزيز الحق في بيئة صحية، باعتباره حقاً مستعزّضاً، لكونه ضرورياً في قضايا أخرى حساسة ومحورية.

أما منى دجاني وربيعة إغبارية فيستكشفان ثلاث طرق عبرها يقوم الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، من خلال العمليات القانونية ونزع الملكية المادية، «بشنّ الحرب، لا على الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً على البيئة الطبيعية وعلاقتهم مع عناصرها غير البشرية». أولاً، أوضحاً كيف يؤدي تجريم ثقافة قطف الأعشاب في فلسطين -تحت ستار حماية الطبيعة والخبرات العلمية- إلى إخضاع الفلسطينيين للعقوبات وخطر التعرض للقبض عليهم واستجوابهم واتهامهم وإدانتهم وتغريمهم. ثانياً، يرى الباحثان أن السياسات الإسرائيلية المتعلقة ببعض الحيوانات (كالماعز والجمال تحديداً) تُظهر أن السرديات الاستعمارية حول البيئات الطبيعية تُؤدّي إلى سياسات قانونية تستهدف الحيوانات وملاكها من الفلسطينيين. وأخيراً، يناقش الباحثان كيف استخدمت المياه، من بين أشياء أخرى، كسلاح، وذلك من خلال التدمير الإسرائيلي لخطوط المياه وخزانات تجميع مياه الأمطار، بل ومجمّعات بكاملها في الضفة الغربية، ومن خلال إجبار الفلسطينيين في قطاع غزة على الاعتماد على مصدر للمياه مُستنزّف وشديد التلوث (طبقة المياه الجوفية الساحلية).

فيما تنقلنا بريدجيت غواراشي إلى حالة محددة عن أحد أنواع التدخل البيئي في الحرب: وهي حالة إعادة غمر أهوار جنوبي العراق والحفاظ عليها، وهي التي عادة ما تعتبرها الحكومة الأميركية ووسائل الإعلام الكبرى قصة نجاح الحرب، لكنها في الواقع أتاحت للمانحين الأجانب «خلق سمعة طيبة لهم في العراق، من خلال دعم مشروع الأهوار، ثم جني عقود مربحة في قطاعي النفط والمياه لشركاتهم في القطاع الخاص». ومثل مساهمة منى خياط حول لبنان، تطالبنا مداخلة غواراشي أن نرى الحرب لا مجرد قطيعة، ولكن باعتبارها «انتشار بطيء للعنف على فترة زمنية تتجاوز بكثير النشاط في ساحات القتال»؛ وتطالبنا أيضاً أن ندرك أن «الحرب نفسها نظام بيئي» وأن «التغيير البيئي السّمي، ومنه ما يقع في الأجساد البشرية، ... ينتشر ببطء على المدى الطويل». ومثل مقاربة دجاني وإغبارية، توضّح غواراشي أن «البيئة» هي خطاب؛ أي نموذج لتمثيل العالم المادي الذي تمتد آثاره إلى ما هو أبعد من جسم العالم الطبيعي، وإنما في أجساد سكان الأرض وفي السلوك

البيئة والحوكمة: دراسة أسس المناظرة والمناقشة

جيسكا بارنز

التفكير عبر مختلف المستويات والنطاقات. يدرس البحث الخاص بي الأطر السياسية والبرامج الوطنية، ولكنني مهتمة أيضاً بقدر التأثير الناتج عن تلك القرارات القومية فيما يتعلق بالتغييرات والإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي. في نهاية المطاف، ما يهمني هو الحياة اليومية التي يعيشها الناس وكيف يتأثر مستوى معيشتهم بانتفاعهم بمختلف الجوانب البيئية وتفاعلهم معها.

ولذلك أعتقد أنه من الأهمية بمكان ملاحظة احتمالية التباين (عدم التوافق) بين عملية وضع السياسات الجارية في المكاتب الرئيسية للوزارات الوطنية الموجودة في العواصم، وبين ما يجري في المكاتب البيروقراطية الإقليمية والمحلية المكلفة بتنفيذ تلك السياسات. وعلى الرغم من أن موضوع حلقة النقاش التي عقدتها كان «الخطاب والسياسات من السلطات العليا» إلا أنني لا أعتقد أنه يمكننا اعتبار أن السياسة أو الحوكمة تتم فقط «من خلال السلطات العليا». لا أعني بهذا الإشارة فقط إلى النماذج المحلية للنضال أو النشاط والتعبئة بخصوص المسائل البيئية، والتي ركزت عليها المؤتمر الأخرى، بل أقصد أنه يتعين علينا تتبع السياسات الحكومية من مرحلة وضع الإطار المفاهيمي الخاص بها وحى تنفيذها والنظر في كيفية اندماجها وتشكلها خلال هذه العملية.

عندما كنت أجري أبحاثي عن الري في مصر، كان هذا موضوعاً ثابتاً في ملاحظاتي. كان كبار المسؤولين في القاهرة يقولون شيئاً ما، ولكن ما رأيته في مديرية الري في مدينة الفيوم حيث اضطلعت بعمل ميداني كان مختلفاً تماماً، وما رأيته في مكاتب مهندسي المناطق المحلية في المناطق الريفية بمحافظة الفيوم كان شيئاً مختلفاً عن كليهما. لذا ينبغي علينا تفكيك الدولة، مثلما يرى العديد من علماء الأنتروبولوجيا، متجاوزين الصورة المتنامغة، لنفكر في كيفية سن (تمثل) سلطة الدولة بطرق متعددة عبر مواقع مختلفة ذات نتائج بيئية متنوعة.

دار أحد الأسئلة التي طرحها منظمو حلقة النقاش حول أين نرى فجوات معرفتنا بالمشهد المؤسسي والسياسي الذي يحكم القرارات على الصعيد الوطني بشأن البيئة. أود أن أذكر أن أحد أكبر فجوات معرفتنا لا تتعلق بالقرارات المتخذة على الصعيد الوطني بقدر ما تتعلق بالمفاوضات السياسية والوساطات الثقافية التي تتحول من خلالها تلك القرارات - أو لا تتحول - إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. ولسد هذه الفجوة، نحن بحاجة إلى أشخاص آخرين غير المهندسين.

وعلاوة على ذلك، أعتقد أننا نحتاج إلى توسيع آفاق تفكيرنا في الاتجاه الآخر. فمما أثار دهشتي أثناء عملي على قضايا المياه في مصر هو دور الجهات المانحة الدولية والثنائية - وخاصة البنك الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والهولنديين والألمانيين. تضطلع هذه الجهات المانحة بتمويل برامج بيئية مختلفة، وبالتالي تسهم في صياغة جدول

ما الذي نقصده بكلمة «البيئة»؟ مما لفت نظري على مدار سنوات عملي في الشرق الأوسط أن الكلمة العربية لـ environment (البيئة) لا تتمتع بصدى واسع في الأرجاء، فحينما بدأت بإجراء الأبحاث في المنطقة بصفتي طالبة ماجستير، كان عنوان برنامجي للدرجة العلمية [برنامجي الدراسي] - الإدارة البيئية - دائماً ما يُقَابَل بنظرات الحيرة والاستغراب. حاولت إعادة صياغة البرنامج بعبارات يمكن فهمها بسهولة أكبر، ونظراً لأنني كنت مهتمة بالمجال الزراعي، فكنت أشبه مجال بالهندسة الزراعية. إلا أنني لست مهندسة، علاوة على أنني أتساءل عما يُفقد حين ننظر للمجال البيئي وندركه فقط من خلال عدسة تخصص تقني مثل الهندسة. بالنسبة لي، تُعد كلمة «البيئة» مصطلحاً واسع النطاق، إذ أنظر إلى البيئة على أنها المكان الذي نبني فيه حياتنا وسبل معيشتنا - شبكة مترابطة مكونة من الأرض والهواء والماء والنباتات والحيوانات - التي تُشكّل العلاقات الاجتماعية وتتأثر بها. لذا، في رأيي يُعد استغلال العناصر المغذية في التربة وتحويل مسار المياه لزراعة محصول ما مسألة بيئية، وتوجيه المياه عبر مدينة لكي يشرب الناس ويتخلصوا من نفاياتهم مسألة بيئية، والعمل على نقل كميات كبيرة من الحبوب في جميع أنحاء البلاد وعبر المحيطات لإنتاج الأغذية الرئيسية يُعد أيضاً مسألة بيئية.

إلا أن هذه ليست الطريقة التي تفكر بها معظم الحكومات العربية فيما يخص البيئة. بل عادة ما يُنظر إلى البيئة من زاوية مفاهيمية ضيقة تشمل أموراً مثل إدارة النفايات والحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث، وهي [يُنظر إليها بوصفها] عناصر إضافية جيدة يمكن تناولها ومراعتها حين تُعالج (بعد الانتهاء من) أولويات التنمية الأخرى، بدلاً من كونها عنصراً مركزياً في سبل عيش البشر ورفاهيتهم. قد تدرك الأنظمة الحاكمة أن تلوث المياه مسألة مهمة، ولكنها ستقلق أكثر بشأن ندرة المياه. وقد تعترف بأهمية التنوع البيولوجي، ولكنها ستعد احتياجات التمويل الأخرى أكثر إلحاحاً وأهمية.

في التسعينيات، أنشأت عدة دول في المنطقة وزارات للبيئة لتولي مسؤولية هذا المجال، وفي حين أتى ذلك اعترافاً بأهمية البيئة من جهة، إلا أن هذه المنظومة البيروقراطية أسفرت عن مشكلتين. أولاً، أعاق إسناد المسؤولية إلى وزارة بعينها اتباع نهج متكامل للتفكير في المسائل البيئية. كيف تخطط للتكيف مع تغير المناخ في مصر، الذي قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة ندرة المياه في حين تقع مسؤولية التعامل مع تغير المناخ على عاتق وزارة، ومسؤولية المياه على عاتق وزارة أخرى، والزراعة على عاتق وزارة ثالثة؟ ثانياً، أدى ذلك إلى أن إحرار التقدم على صعيد تحقيق الأهداف البيئية يقع على عاتق هيئة حكومية، مهمشة غالباً، حسب ملاحظاتي. إذا كانت الوزارة تقتدر على السلطة، فإن قدرتها على الحكم والإدارة وإحداث التغيير، مُقيدة.

وهذا ينقلني إلى سؤالٍ ثاني عما نعنيه بالضبط بالحوكمة والإدارة. من سيحكم؟ ومن المحكوم؟ أحد الأشياء التي أحب القيام بها في أبحاثي هو

أعمال الحكومة ونهجها إزاء الإدارة والحوكمة البيئية. مازحتني إحدى الممارسات في مجال التنمية، والتي كانت ترأس مشروعاً في وزارة الموارد المائية، ذات مرة قائلة إنها تعتقد أن الوزارة تعاني من «كثرة المشاريع». وعنت بذلك أن الوزارة أصبحت تركز على الاستفادة من فرص التمويل بحيث أصبح أسلوب عملها برمته قائماً على المشاريع. لم يكن هناك سوى قدر ضئيل من الإحساس بوجود مجموعة مستمرة من الأنشطة المتمحورة حول خطة الحكومة الوطنية لإدارة المياه (والتي وضعها في الأصل خبراء استشاريون دوليون يعملون لصالح مشروع جهة مانحة). وعليه، فلا يمكننا فهم القرارات المتخذة على الصعيد الوطني بشأن البيئة في المنطقة دون تقدير دور الجهات المانحة الدولية ومصالحها. وهاتان النقطتان - بشأن الحاجة إلى التفكير ملياً في كيفية نشرنا واستخدامنا، نحن والجهات الأخرى الفاعلة، لمصطلح البيئة، والحاجة للتوقف لتحديد المواقع المختلفة التي يجري فيها تطبيق الإدارة والحوكمة - مهمتان لفهم المزيد عن كيفية تعامل دول منطقة الشرق الأوسط مع بعض التحديات الملحة في الوقت الحاضر.

حماية البيئة من خلال الجهود التي تقودها السلطات العليا: الخطابات والسياسات على المستوى الوطني

إيكولوجيا سياسية للأنظمة الغذائية والمسطحات المائية في العالم العربي

رولان رياشي

واستهلاكه: 1) حقة إمبريالية-استعمارية، أو النظام الغذائي الأول (1870 حتى العقد الثالث من القرن العشرين)، ويسمى النظام الغذائي "الإمبريالي"، وكان محكوماً بالهيمنة البريطانية والأوروبية؛ 2) عصر رأسمالية الدولة، خلال الحرب الباردة، وهو يُمثل النظام الغذائي الثاني (من خمسينيات القرن العشرين إلى سبعينياته)، ويسمى أيضاً "النظام الغذائي الصناعي-التنموي" أو "النظام الغذائي للثورة الخضراء"، ويخضع للهيمنة الأميركية؛ 3) نظام ثالث هو "النظام الغذائي الخاضع للشركات"، وهو نظام نيوليبرالي تحركه حاجات السوق، وقد ظهر في عام 1970 واستمر إلى ثمانينيات القرن العشرين.

في القرن التاسع عشر، انتشرت المحاصيل الاستعمارية في العالم العربي؛ فكان النبيذ والحبوب لإطعام القوات الأوروبية في المنطقة، وكان القطن المصري والحبر الشامي لتزويد المصانع الأوروبية خلال الثورة الصناعية. أدى هذا التوسع في الزراعة التجارية إلى تصاعد في تركيز الأراضي تحت سيطرة عدد قليل من الأعيان، وأدى إلى نقلة في المشهد الزراعي، ليتحول من الزراعة بُغية الاكتفاء الذاتي إلى اعتماد السوق على المحاصيل النقدية. وقد أدى إدخال مفهوم الملكية الخاصة إلى المنطقة الذي بدأ مع الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830، والذي أعقبه إصلاحات عثمانية مستوحاة من قانون نابليون - ما يُعرف باسم «التنظيمات العثمانية»- إلى عملية واسعة من نزع الشرعية عن الحقوق العرفية والمجتمعية للأشخاص في الأراضي.

لم تكن ديناميات الزحف الرأسمالي المبكر هذه ممكنة إلا من خلال استحواقات الأراضي التي حازها المستعمرون الأوروبيون والأسر الإقطاعية والملكية الكبرى في بلاد المغرب والشام. أدى هذا الأمر إلى تفاوت اجتماعي هائل بين هذه الطبقة العليا وسواهم من صغار الملاك والمزارعين المستأجرين والمُعَدَمين ممن لا يملكون أيّ أراضٍ (بينين 2001). ومع زيادة الطلب على الأراضي المروية، كان إدخال الملكية الخاصة أمراً حاسماً أيضاً في فهم الانتقال من ترتيبات الري المجتمعية إلى حقوق المياه المسجّلة وقوانين المياه، وتكريس امتيازات الانتفاع لملاك الأراضي.

بالتالي، فإن خصخصة أراضي المشاع الجماعية أمر أساسي لفهم الاحتلال الصهيوني لفلسطين (عيساوي 1990). فقد بدأ المستعمرون في الكيبوتس الصهيونية استخدام الميكنة وضخ المياه الجوفية للمرة الأولى، وتحديدًا في بساتين الحمضيات الساحلية. وقدّمت سلطات الانتداب الفرنسي والبريطاني نموذج الزراعة المكثفة هذا كمثال ناجح يتعين على السكان الأصليين أن يتبعوه أيضاً لجعل "الصحراء تزدهر" من خلال استخدام التقنية الحديثة (رياشي 2021). بالنسبة للمياه في المناطق الحضرية أيضاً، كانت التكنولوجيا أمراً محورياً في فرض الخبرات الهندسية الإمبريالية والاستعمارية من خلال الامتيازات الخاصة الممنوحة

غالباً ما يقوم المعلّقون في الإعلام الرئيسي بتقديم المشكلات المتعلقة بالغذاء والمياه في العالم العربي على أنها مزيج من ندرة الموارد الطبيعية، أو على وجه التحديد الأراضي الخصبة والمياه، وتسارع النمو الديموغرافي، والحروب وانعدام الأمن، والتخلف التقني و"سوء الإدارة". هذه السردية ليست أمراً جديداً، بل تعود إلى ما بين عصر التنوير إلى الحقبة الاستعمارية. ويحمل راية هذه الرؤية اليوم الهيمنة النيوليبرالية على الخطاب السائد حول قضايا التنمية.

نظراً إلى أن المنطقة تتماشى وتتسجم معرفياً مع هذه الندرة المركّبة، لطالما تم تقديمها على أنها محكوم عليها بما بشر به المُنظر السياسي الإنجليزي توماس هوبز من حروب على الموارد، مع قدر محتوم بالوقوع دوماً في أزمات غذائية وفوق توقعات الاقتصادي الإنجليزي توماس مالتوس، مع افتقارها للأفضلية المقارنة التي تحدث عنها المُنظر الإنجليزي في الاقتصاد السياسي ديفيد ريكاردو، إضافة إلى وقوفها على حافة مُفارقة المياه-الماس (بالأحرى المياه-النفط هنا) التي تحدث عنها الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث؛ فكانت دوماً منطقة تتناسب مع ما طرحه عالم الإحصاء الأميركي غاريت هاردين عن مأساة المشاعات. فضلاً عن ذلك، فإن الجذور الداروينية الاجتماعية الأنطولوجية للاستشراق تُعدّ مصدر إلهام لأفضل التفسيرات للحكم الاستبدادي وانعدام الحداثة في المنطقة.

لتحدي هذه النماذج السائدة، فإننا بحاجة إلى منظور إقليمي تاريخي للتحويلات الزراعية والإيكولوجية، وتحديدًا للأراضي والمسطحات المائية؛ وذلك على مستويات مختلفة: نظرياً، من أجل تجنب الوقوع في الاختزالية مثلما حدث في السابق؛ وتجريبياً، من أجل توضيح دوافع الاقتصاد السياسي؛ ومن أجل التعامل مع تطورات التغيير الاجتماعي والبيئي. وتاريخياً، شاركت المنطقة العربية في نماذج غذائية وزراعية مختلفة: بدايةً من المصالح الإمبريالية والاستعمارية في الزراعة أحادية المحصول من أجل التصنيع، ثم إلى السعي نحو تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي في ظل القومية العربية، ووصولاً إلى أمن الاستيراد الغذائي النيوليبرالي المعاصر (رياشي ومارتينيلو 2021).

من منظور الإيكولوجيا السياسية، يعد نزع الملكية والتحول الإيكولوجي نتيجة للحظات تاريخية معينة تماهت فيما لا يُحصى من علاقات القوة (هارفي 2004، سوينجداو 2009). يوفر التاريخ الإمبريالي والاستعماري السائد المشترك، طوال عمليات "التحديث" في حقة ما بعد الاستعمار، أرضية خصبة لتحليل علاقات القوة متعددة المقاييس حيال موارد الغذاء والمياه في العالم العربي. وتناقش هذه الورقة ثلاث أدوات رئيسية في عملية إعادة توليد القوة وعلاقات القوة مع موارد الغذاء والمياه. تلك الأدوات هي: الملكية الخاصة، التحديث التقني، والاعتماد على الأسواق.

يحدد التحقيب الذي طوره فريدمان وماك مايكل (1989) ثلاث حلقات لأنظمة غذائية عالمية، تشير إلى نماذج محددة في الإنتاج الغذائي وتداوله

زيادة الاعتماد في المنطقة على المياه المعبأة في عبوات بلاستيكية، على مدار العقود الثلاث الأخيرة. لقد مهّدت السياسات النيوليبرالية الطريق أمام شركات المياه والأسواق التي تهيمن عليها الأعمال التجارية القائمة على الزراعة، ممثلة محلياً في وسطاء مع مؤسسات وشركات ذات روابط سياسية، بينما أدى التوسع في شبكات البيع بالتجزئة إلى تفويض الاقتصادات المحلية، وأدت الحمية النيوليبرالية إلى ارتفاع نسبة الإصابة بمتلازمة الأيض، بالتوازي مع انقسامات استقلالية كارثية على الصعيد الاجتماعي والإيكولوجي.

مراجع

بطاطو، حتّا. 2014. فلاحو سوريا: أبناء وجهاتهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. ترجمة: عبد الله فاضل ورائد النقشبندى. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Beinin, Joel. 2001. *Workers and Peasants in the Modern Middle East*. Cambridge University Press.

El-Ghonyem, M. Riad. 1999. *The Political Economy of Market-Based Land Reform*. United Nations Research Institute for Social Development New York.

Friedmann, Harriet, and Philip McMichael. 1989. "The Rise and Decline of National Agricultures, 1870 to the Present." *Sociologia Ruralis* 29(2): 93-117.

هارفي، ديفيد. 2004. الإمبريالية الجديدة. ترجمة: وليد شحادة. شركة الحوار الثقافي.

عيساوي، شارل. 1990. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914. ترجمة وتحقيق: رؤوف عباس حامد. مركز دراسات الوحدة العربية.

ميتشل، تيموثي. 2010. حكم الخبراء: مصر، التكنو-سياسة، الحدائق. ترجمة: بشير السباعي وشريف يونس. المركز القومي للترجمة.

Otero, Gerardo. 2008. "Neoliberal Globalism and the Biotechnology Revolution: Economic and Historical Context." in *Food for the Few: Neoliberal Globalism and Biotechnology in Latin America*: 1-29.

Riachi, Roland. 2021. "Political Economy of Food in Lebanon: Food Regimes, Ecology, and Neo-Timocracy"

Riachi, Roland, and Giuliano Martiniello. 2021. "Manufactured Regional Scarcity: The Middle East and North Africa under Global Food Regimes." *Journal of Agrarian Change*. forthcoming

Swyngedouw, Erik. 2009. "The Political Economy and Political Ecology of the Hydro-Social Cycle." *Journal of Contemporary Water Research & Education* 142(1): 56-60

لتوفير المياه في العديد من المدن البرجوازية في المنطقة، استمر نموذج الامتيازات هذا من أواخر القرن التاسع عشر في الدولة العثمانية، وأُتبع في حكومات الانتداب بين الحربين العالميتين، ثم انتهى تدريجياً خلال موجة التأميم التي أعقبت استقلال البلدان العربية.

تميّز النظام الغذائي الثاني، الذي استمر من الحرب العالمية الثانية حتى انهيار اتفاقية بريتون وودز، بهيمنة الثورة الخضراء الأميركية، التي نُظر إليها باعتبارها نموذجاً تقنياً يُمكن تصديره (أوتيرو 2008). وقد لعبت سياسة الاحتواء الأميركية، التي وضعت لكبح التوسع السوفيتي، دوراً في تشكيل تدفقات المساعدات التنموية الموجهة إلى البنية التحتية المائية واسعة النطاق وإلى برامج الإرشاد في المنطقة. كانت الخطط الموروثة عن العهد الاستعماري محورية خلال حقبة الإنشاء الذي يتم وفق نموذج تصديره الدولة؛ وكانت السدود في تلك الحالة حجر الزاوية بالطبع. فقد كانت الاستفادة من النهر عبر إقامة سد عليه عقيدة تقنية-سياسية لجميع الأنظمة عبر العالم، كدلالة على النفوذ والحدائق والاستقلال (ميتشل 2010). منذ وقت مبكر من عملية الإنشاءات الوطنية وحتى اليوم، جرى تصوير السدود على أنها ركائز التحديث والاكتفاء الذاتي وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، وكانت بالطبع تحمل أسماء الحكام.

عادة ما كانت المزارع الكبيرة هي المستفيدة من برامج التنمية الريفية والبنى التحتية الكبيرة، وذلك على حساب المزارعين من أرباب الأسر الصغيرة (بطاطو 2014، الغنيمي 1999). لكن لم يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنما تدهورت أحوال الأراضي، وتبدلت خصوبة التربة نتيجة الإنشاءات الهيدرولوجية الهائلة، وتدمر الغطاء النباتي الطبيعي، وتم تهجير سكان الأرياف (كما هو الحال في النوبة وسد أسوان)، وجرى تجاهل الحقوق في الأراضي وحياتها. تحمل "الثورة الخضراء" جميع مؤهلات الرأسمالية التي تقودها الدولة، إذ يكون تكتيف الزراعة مصحوباً بالاتجاه نحو عسكرية كثير من الاقتصادات في العالم العربي خلال تلك الحقبة. أدى استفاد نموذج التراكم المتبع في مصانع سيارات فورد، إضافة إلى تعليق نظام بريتون وودز، والدروس المستفادة من الأزمة النفطية عام 1973، إلى ظهور النظام الغذائي الثالث، وهو النظام النيوليبرالي.

خلال النظام الغذائي الثالث، صارت تدفقات المساعدات الأجنبية غير المشروطة التي كانت سابقاً في النظام الغذائي الثاني، عبارة عن قروض مشروطة، وذلك في أعقاب وصفات إجماع واشنطن. وقد أدت سياسات التكتيف النيوليبرالية، التي نفذتها النظم الاستبدادية في المنطقة، إلى تهيمش المناطق الريفية، من خلال خفض الدعم وتعزيز نظام الملكية الخاصة. ويتجلى هذا على أفضل نحو في تزايد وتيرة الاعتماد على السوق والاستيلاء على الأراضي في المنطقة. فقد أوقفت إجراءات التقشف المحاولات السابقة لإصلاح الأراضي، وألغت سياسات التنمية الريفية التي بدأت في الحقبة السابقة.

تنتج اليوم معظم الدول الزراعية في المنطقة ضعفٍ أو ثلاثة أضعاف احتياجاتها في معظم المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، من الخضروات والفواكه. لكن هذا التوجه الجديد نحو تصدير المنتجات الزراعية، الذي يستفيد منه كبار ملاك الأراضي، مضّرٌ بصغار المزارعين. ونظراً لارتكاز هذا التوجه على منطقتي استغلالي، فقد أسهمت زيادة استهلاك المياه التي تتطلبها المحاصيل الموجهة للتصدير في التدهور البيئي وتراجع الإنتاجية.

ما زالت هناك ثلاث استراتيجيات لتراكم رأس المال تلوح في الأفق اليوم حول موارد المياه، وهي (1) المحاولات المستمرة لخصخصة خدمات المياه، وهو الأمر الذي بات وشيكاً في كثير من مدن العالم العربي، بدعم من مؤسسات مالية دولية؛ (2) عمليات نزع الملكية من خلال الاستيلاء القانوني على المياه باسم التنمية والملكية الخاصة، وعلى حساب السكان المحليين؛ (3) تسليع الموارد المائية، الأمر الذي نرى مثلاً صارخاً عليه في

الخطابات حول ندرة المياه في الأردن

حسام حسين

ما أهمية الخطابات؟

يمكن أن تكون الخطابات وبناء المعرفة بشأن الموارد البيئية وسيلة مفيدة لفهم الاقتصاد السياسي للدول. والواقع أن الخطابات والسرديات تصور وتحدد ماهية المشكلة البيئية، وتدفع نحو إيجاد الحلول والسياسات المناسبة بما يتوافق مع كيفية صياغة المشكلة البيئية وفهمها وتمثيلها. ذلك هو السبب وراء قراري أن أبحث في مسألة ندرة المياه في حالة الأردن، الذي يُعرّف عنه أنه واحد من أكثر بلدان العالم معاناة من ندرة المياه.

فقد تناول البحث الذي أجرته خلال الدكتوراه تأويل ندرة المياه في الأردن، من خلال النظر في كل من التمثيل الحكومي والتمثيل الذي تقوده الدولة للقضية، فضلاً عن كيفية رؤية المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والأكاديميين - من بين جهات أخرى - لهذه المشكلة وفهمها. وما وجدته ليس في الواقع حقائق أو مغالطات، بل هو تركيز بشكل مختلف على الأسباب والدوافع المختلفة لندرة المياه، بما يتفق أيضاً مع مصالحهم الخاصة، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى دعم مختلف أنواع الحلول.

ما هو الخطاب السائد حول ندرة المياه في الأردن؟

سلطت التقارير والتصريحات الحكومية الضوء على القضايا الأربعة التالية باعتبارها الأسباب الرئيسية لندرة المياه في البلاد: النمو السكاني/الهجرة/اللاجئين؛ والتقاسم المجحف مع البلدان المجاورة؛ وتغير المناخ باعتباره مصدر ضغط إضافي؛ والجفاف وانخفاض معدل هطول الأمطار. ويتضح مما سبق أن هذه الأسباب تُلقى باللائمة على البيئة/الطبيعة بسبب مشكلة ندرة المياه، أو البلدان المجاورة والشعوب من خارج الأردن؛ وبالتالي تنسب المسؤولية إلى أسباب خارجية. علاوة على ذلك، تُعرى مسألة ندرة المياه، تماشياً مع هذا المنظور، إلى محدودية الموارد المائية المتاحة في البلاد وتزايد الطلب عليها. وبعبارة أخرى، لا تتوفر لدى البلاد موارد مائية كافية - بسبب عوامل خارجية - لتلبية الطلب المتزايد على المياه. وكما سيتبين لاحقاً، فإن الحل المُقدم وفقاً لهذا الفهم للمشكلة سيتمثل في زيادة العرض بحيث يتناسب مع الطلب.

وفي المقابل، يؤكد الخطاب غير الحكومي وغير السائد على أن الأسباب الثلاثة التالية هي أساس مشكلة ندرة المياه، وهي: المياه غير المدرة للإيرادات (فوائد المياه) بسبب التسرب والكميات المهذرة؛ والمياه غير المدرة للإيرادات بسبب حفر الآبار غير المرخصة والاستخدامات غير المشروعة؛ وكذلك الاستخدام غير المستدام للمياه في الزراعة (زراعة أنواع معينة من المحاصيل). وبالتالي يبدو أن هذه الأسباب الثلاثة تُلقى باللائمة على المسائل الداخلية المرتبطة بالحكومة والسياسات (السياسات الزراعية، وصيانة البنية التحتية، وتنفيذ القوانين) باعتبارها الأسباب الرئيسية لندرة المياه في البلاد. وبعبارة أخرى، تُعرى ندرة المياه إلى سوء الإدارة وسوء الحكم. فهناك إذن ما يكفي من الموارد المائية،

لكنها تُدار بطريقة سيئة. بيد أن علينا أن نذكر أيضاً أن من ينظرون إلى المشكلة على أنها ترجع أساساً إلى سوء الإدارة لا يتغاضون عن الأسباب الأربعة المذكورة آنفاً، لكنهم يرون أن هذه الأسباب الثلاثة هي الأسباب المحورية والأساسية لندرة المياه. وبناء على ذلك، فإن الحل المطروح سيركز على تحسين إدارة الموارد المائية - مع التركيز على الحلول التي تعتمد على تلبية الطلب - قبل النظر في زيادة إمدادات المياه في البلاد.

ما هي الحلول المقترحة؟

إذا أمعنا الآن النظر إلى «الاستراتيجية الوطنية للمياه» والمشاريع الاستراتيجية الرئيسية في قطاع المياه التي توختها الحكومة على مدى العقد الماضي أو نحوه، يمكننا أن نرى أن الحلين الرئيسيين اللذين تم تقديمهما هما «مشروع البحر الأحمر - البحر الميت» (مشروع ناقل البحرين)، و«مشروعات قناة الديسي». كان من المفترض أن ينطوي «مشروع البحر الأحمر - البحر الميت»، الذي ظل مطروحاً لعدة عقود (بأشكال مختلفة)، على بُعد إقليمي، وإقامة مجمع لتحلية المياه، وضخ المياه المالحة إلى البحر الميت لرفع منسوبه، وتوليد الطاقة الكهرومائية، وتوفير المياه العذبة للمناطق الحضرية الرئيسية. غير أن التوترات بين الأردن وإسرائيل حول عدد من القضايا المختلفة أدت إلى توقف هذا المشروع، وجعلت الأردن يبحث في إمكانية المضي فيه دون البعد الإقليمي. أما المشروع الآخر، الذي بدأ العمل فيه منذ عام 2014، فهو مشروع الديسي، الذي يضخ موارد المياه الجوفية غير المتجددة من حوض الديسي - الممتد عبر الحدود المشتركة من المملكة العربية السعودية - إلى عمّان وشمال الأردن، على مسافة 300 كيلومتراً. السبب الرئيسي وراء هذين المشروعين هو زيادة إمدادات المياه في النظام باستخدام تحلية المياه وموارد المياه الجوفية غير المتجددة؛ على أمل خفض الضغط على موارد المياه الجوفية في شمال الأردن إلى حد ما، التي تعاني حالياً من الإفراط في استخراجها. بيد أن التحدي الذي يواجه هذين المشروعين يتمثل في تكاليف الطاقة، إذ إن كليهما يتطلب كميات كبيرة من الطاقة لضخ المياه من جنوب الأردن إلى شماله، بينما تستورد البلاد حالياً معظم مواردها من الطاقة.

أما الحلول التي تؤيدها وتدعمها المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة فتركز على إدارة الطلب على المياه، مثل تحسين استخدام المياه في الزراعة من ناحية تقنيات الري الحديثة، ونظم تسعير المياه، وأنواع المحاصيل، وما هي السلع التي يتم تصديرها. علاوة على ذلك، تقترح هذه الحلول أيضاً خفض المياه غير المدرة للإيرادات عن طريق إصلاح البنية التحتية للحد من التسرب وإغلاق الآبار غير المرخصة والوصلات غير القانونية.

ماذا تكشف «المشاريع البيئية» التي تقودها الدولة عن الاقتصاد السياسي للأنظمة العربية؟

كما أشرت آنفاً، تصوغ الخطابات المختلفة المشكلة على نحو يمهّد الطريق أمام إمكانية طرح حلول «مناسبة» بشكل معين. والواقع أن الخطابات المعتمدة والسائدة -التي تصور قضية ندرة المياه على أنها ناتجة عن محدودية الموارد المائية وتزايد الطلب، والتحديات البيئية- تستدعي إيجاد حلول تعتمد على السعي نحو تلبية الطلب. ومن هذا المنطلق، يصبح من الممكن الحفاظ على الاستخدامات الحالية للموارد المائية وتخصيصها، دون اعتراض؛ أو على الأقل سيكون هناك قدر أقل من الضغوط لإعادة تخصيصها و/أو تغييرها. وهذه المجموعة من الحلول أسهل من الناحية السياسية، لأنها لا تحتاج إلا إلى زيادة الاستثمارات والتعهدات المالية، ولكنها من الناحية السياسية لا تقوض مؤسسات الدولة والجماعات المستفيدة من المخصصات الحالية ولا تطرح أمامهم المزيد من التحديات، لا سيما القطاع الزراعي.

وفي المقابل، تنطوي الحلول المتعلقة بإدارة الطلب على المياه -لا سيما نظام تسعير المياه، وأنواع المحاصيل، وإغلاق الآبار غير المرخصة والوصلات غير القانونية- بالتأكيد على تكاليف سياسية أعلى؛ لأنها تهدف إلى تحدي ما هو قائم ومتّبع حالياً في مخصصات المياه واستخداماتها. علاوةً على ذلك، من المهم أيضاً أن نبحث في الاقتصاد السياسي للزراعة وفي هذا القطاع في البلاد: من هم المزارعون، ومدى تأثيرهم، ومدى صعوبة إقرار السياسات أو تنفيذ القوانين في هذا القطاع. فقد شكّل ذلك تحدياً قبل نحو 20 عاماً، عندما حاولت وزارة المياه والري تحديث نظام تسعير مياه الري؛ وواجهت اللائحة معارضة قوية من المزارعين وأعضاء البرلمان، واضطرت الحكومة بعد عام إلى العودة إلى فرض أسعار مناسبة أكثر للمياه.

في حالة الأردن، يتمثل التحدي الذي يواجهه في أن الأحداث المفاجئة في المنطقة أدت إلى ضرورة اعتماد تدابير جديدة لضمان القدرة على مواجهة التحديات القصيرة الأجل، وذلك على الرغم من أن لدى البلاد خطة جيدة طويلة الأجل للتحوّل نحو استخدامات وسياسات للمياه أكثر استدامة. وثمة فجوة أخرى كبيرة تتمثل في الحاجة إلى وضع سياسات واستراتيجيات متسقة عبر جميع القطاعات والحاجة إلى الجمع بين الرؤى المترابطة والمستدامة في قطاع المياه، وكذلك في قطاعي الطاقة والغذاء. إذ لا يسعنا التفكير في المياه دون الأخذ في الاعتبار التنمية الريفية والطاقة والغذاء وما إلى ذلك.

حماية البيئة من خلال المجتمع: السياسات المحلية والبلدية

تغيّر مفاهيم السياسة البيئية في تونس

انتصار الخريجي

البيئة مفهوماً أساسياً في مجموعة كبيرة من المطالبات البيئية التي تُعرف فيها البيئة بأنها مرتبطة بطائفة واسعة من القضايا التي تؤثر على المجتمعات البشرية، وسبل العيش والرفاه، وتصاغ في إطار قائم على الحقوق، ترتبط فيه الحقوق البيئية ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان الأخرى مثل الحق في الحياة والصحة وظروف العمل اللائقة.

فقد ظهرت مجموعة من الحملات البيئية التي قادتها إلى حد كبير مجموعات محلية وجمعيات جديدة تأسست منذ عام 2011. ومن الأمثلة على ذلك الحملات المحلية الرامية إلى إغلاق مصبّات النفايات التي لا تحترم المعايير البيئية الوطنية والدولية في جربة وعقارب وبرج شاكير (وكالة تونس أفريقيا للأنباء، 2020). في حين تضمنت المطالبات البيئية الأخرى شكاوى بيئية طويلة الأمد، مثل تلوث خليج قابس، موطن الواحة الساحلية الوحيدة بالعالم، التي استحوذت اعتراف منظمة اليونسكو بوصفها موقع للتراث الطبيعي ذو قيمة عالمية. فقد بدأت شركة «المجمع الكيماوي التونسي»، وهي شركة عامة، في صب النفايات الناتجة عن معالجة الفوسفات في البحر منذ ثمانينيات القرن العشرين، الأمر الذي تسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالصحة، والحياة البحرية، وتلوث الهواء، والزراعة على المستوى المحلي (أورتنس لوك، 2019). وقد نُظمت حملة مماثلة في ولاية قفصة ضد المجمع الصناعي لشركة «المجمع الكيماوي التونسي» في المنطقة. وتألّفت هذه الحملة بصورة رئيسية من الإضرابات والاحتجاجات وإيقاف الإنتاج. غير أنه في عام 2020، استُخدم أسلوب مُبتكر ينطوي على اتخاذ إجراءات قانونية ضد الشركات المسببة للتلوث. وأطلقت بلدية المظيلة التي تقع في ولاية قفصة دعوى قضائية ضد شركة «المجمع الكيماوي التونسي» بسبب عملياتها غير القانونية بحجة افتقارها إلى التراخيص القانونية اللازمة، وعدم احترامها للمعايير البيئية الوطنية والدولية (المركز الاجتماعي التونسي، 2020). ويمثل هذا الإجراء استراتيجي جديد يقوم النشطاء المحليون بحشد الجهود في سبيلها، مستفيدين في ذلك من أحكام القانون الحالي والدستور التونسي الجديد. والواقع أن المطالبات البيئية باتت تُصاغ بشكل متزايد في سياق حق المواطنين في بيئة سليمة وصحية، في إشارة إلى الفصل 45 من الدستور التونسي لعام 2014، الذي يُلزم الدولة التونسية بضمان الحق في العيش في بيئة صحية.

والواقع أن هذه المطالبات البيئية الأخيرة تبرهن على اتساع مفهوم «البيئة»، وأن الحق في بيئة صحية هو حق شامل لا غنى عنه للتمتع بالحقوق الأساسية الأخرى. بيد أن المطالبات البيئية التي تقع في صميم مختلف الحملات المذكورة أعلاه منذ عام 2011، لم تقتصر على ما يتعلّق بتأثيرها على البيئة فحسب، بل أيضاً بوصفها انتهاكات لحقوق الإنسان استناداً على الآثار الخطيرة على الصحة والحياة البحرية وتلوث الهواء والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بسبب ما يترتب على ذلك من تدهور في سبل العيش الناجم عن تأثير الصناعات المسببة للتلوث ومصبّات

من المهم وضع القضايا البيئية في تونس ضمن إطار تاريخ المؤسسات السياسية في البلاد. فقد اتسمت هذه المؤسسات، منذ الاستقلال في عام 1956، بحكم الحزب الواحد ونظام قائم على الدمج بين الحزب والدولة على الصعيد الوطني ووصولاً إلى المستوى المحلي. وكان الحزب الحاكم يعمل بوصفه «مركز ثقل الدولة» (ديباش وكامو، 1973، ص 62)، في حين كانت مؤسسات الدولة مسؤولة أمام الحزب وتؤدي المهام المنوطة بها «في إطار خطوط السياسة العامة التي يُحددها الحزب» (كامو، 1975، ص 8). فعلى سبيل المثال، يتم اختيار «العمدة والمعتمد»، وهما مسؤولان حكوميان محليان تعيينهما وزارة الداخلية ليكونا مسؤولاً عن مهام الأمن والتنمية، من الوحدة التنظيمية المحلية للحزب الحاكم. وقد سمح ذلك بتأسيس نظام متكامل للإشراف على السكان المحليين ومراقبتهم تنازلياً (مراقبة السلطات العليا لعامة السكان)، فضلاً عن زيادة نقل المعلومات تصاعدياً (من عامة السكان إلى السلطات العليا).

استغل النظام السابق موضوع «البيئة» لتحسين صورته في الخارج. وفي الوقت ذاته، كانت البيئة تُعرّف باستمرار في خطاب النظام على نطاق ضيق للغاية، وقصرها حصراً على المسائل غير المسييسة المتعلقة بـ «النظافة» و«النظافة الصحية العامة» وتحسين مظهر المناطق الحضرية. وكثيراً ما كانت هذه القضايا البيئية تُطرح باعتبارها جزءاً من خطاب حول «الديمقراطية المحلية» و«المشاركة» وتوجه إلى الجمهور الدولي، لإظهار انفتاح النظام ومحاكاة مظاهر الإصلاح.

فعلى سبيل المثال، كُلفت لجان الأحياء التي أنشئت عام 1991 لتعزيز وجود النظام على الصعيد المحلي بمساعدة البلديات في الحفاظ على «النظافة والنظافة الصحية العامة». في كلمة ألقاها الرئيس السابق زين العابدين بن علي خلال المؤتمر الوطني الأول للجان الأحياء الذي عُقد عام 1992، أكد على أن عمل اللجان هو «حماية البيئة، والحفاظ على نظافة مدننا وأحيائنا والنظافة الصحية العامة فيها والاهتمام بالنواحي الجمالية بها... وإذكاء وعي المواطنين بالدور المدني الذي يقع على عاتقهم والذي يُشكل أسس مشروع الحضارة الذي نعمل على تحقيقه منذ التغيير» (أذار/مارس 1992، نقلاً عن إيزابيل بيرى الشياخوي، 2011، ص 33).

بيد أن البرامج البيئية التي تدعمها الجهات المانحة الدولية مثل «جدول أعمال القرن 21»، كما أشار حاتم كحلون (2013)، سرعان ما تعارضت مع التناقض بين خطاب الديمقراطية المحلية والمشاركة في القضايا البيئية، وواقع الحكم الاستبدادي، مما أسفر عن شكل من أشكال المشاركة الوهمية التنازلية التي بدأتها الدولة والجهات المانحة الدولية.

منذ ثورة 2011، أصبحت القضايا البيئية بارزة إلى حد كبير، فقد بات تعريف «البيئة» أوسع نطاقاً وحشداً لطائفة واسعة من القضايا والقطاعات. وبعد أن كان تعريف البيئة تعريفاً محدوداً لا يشمل سوى «النظافة والنظافة الصحية العامة» في ظل النظام السابق، أصبح مفهوم

المراجع

Berry-Chikhaoui, I. (2011). Les comités de quartier en Tunisie: Une illusion démocratique.

Mouvements, 66(2), 30–39. <https://doi.org/10.3917/mouv.066.0030>

Camau, M. (1975). X. Les institutions politiques des états maghrébins post-coloniaux. In *Introduction à l'Afrique du Nord contemporaine* (pp. 255–281). Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman. <https://doi.org/10.4000/books.iremam.129>.

Debbasch, C., & Camau, M. (1973). La Tunisie. Berger-Levrault

FTDES, The chemical group in Mdhilla: Will the court decision erase the violation of the law?, 20 May 2020, <https://ftdes.net/en/le-groupe-chimique-a-mdhilla-la-decision-de-justice-effacera-t-elle-la-violation-de-la-loi/>

المرصد الاجتماعي التونسي، «المعمل الكيميائي بالمظيلة: هل يمحو قرار المحكمة الخرق القانوني؟»، 20 أيار/مايو 2020

<https://ftdes.net/ar/le-groupe-chimique-a-mdhilla-la-decision-de-justice-effacera-t-elle-la-violation-de-la-loi>

Kahloun, H. (2013). L'agenda 21 local en Tunisie : des tentatives de démocratisation de la planification du développement durable, Environnement Urbain / Urban Environment [En ligne], Volume 7 | 2013

Lac, Hortense, Autour Du Groupe Chimique De Gabès, Une Population Sacrifiée, Inkyfada, 12 November 2019, <https://inkyfada.com/fr/2019/11/12/pollution-gabes-lutte-gct/>

Salman, L. L'environnementalisme post-décentralisation: La politique locale de gestion des déchets solides en Tunisie, Arab Reform Initiative, Heinrich Boll Stiftung Tunisie, 2021, https://tn.boell.org/sites/default/files/2021-04/2021-04-29%20-%20ARI_HBS_Research_Paper_Environmentlism_after_decentralisation_FR_FINAL.pdf

لانا سلمان، حماية البيئة بعد اللامركزية: السياسات المحلية الخاصة بإدارة النفايات الصلبة في تونس، مبادرة الإصلاح العربي، مؤسسة هاينرش بول بتونس، 2021.

TAP, Borj Chakir: Au lieu de fermer une décharge extrêmement dangereuse, les autorités discutent son extension", 18 February 2020, <https://www.tap.info.tn/fr/Portail-%C3%A0-la-Une-FR-top/12327752-borj-chakir-au>

النفايات في الزراعة وصيد الأسماك والسياحة على المستوى المحلي. تشير هذه الحملات أيضاً قضايا تتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعدم توفير الحماية للعمال في الصناعات المسببة للتلوث الشديد، واستخدام التعاقد من الباطن لتجنب الالتزامات القانونية بتقديم التأمين الاجتماعي والمكافآت والحماية المرتبطة بالأنشطة عالية المخاطر. فضلاً عن أنها تتطرق في كثير من الأحيان إلى قضايا عدم المساواة الإقليمية، وتطالب بمنح تعويضات خاصة وأموال مخصصة للتنمية للمناطق المتضررة. وعلى هذا، فإن المطالبات البيئية لا تُصور على أنها تتعلق فقط بالأضرار البيئية، بل يجري حشدتها في مجموعة من الصراعات المحلية المختلفة، وتُصور على أنها تشمل مجموعة واسعة من الحقوق التي تضم طائفة متنوعة من المجموعات والمنظمات. في الحقيقة، كثيراً ما يربط النشطاء المحليون مطالباتهم البيئية بأداء النموذج الاقتصادي والإنمائي الأوسع نطاقاً، الذي يضع مدتهم في مرتبة أدنى في نظام اقتصادي مفترس يمتد من المستوى العالمي وصولاً إلى المستوى المحلي. وفي هذا الخطاب، ترتبط المظالم البيئية ارتباطاً وثيقاً بنموذج إنمائي يؤدي إلى ممارسات جائرة على المستوى الإقليمي. على سبيل المثال، عام 2016، قَدِم فرع قابس للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى هيئة الحقيقة والكرامة مطلباً رسمياً لاعتبار جهة قابس «ضحيةً للتلوث» جزاء ما لحقها من أضرار بيئية واقتصادية واجتماعية وصحية طيلة سنوات ما قبل الثورة، كجزء من عملية العدالة الانتقالية التي بدأت بعد عام 2011.

وتطالب نشطاء محليون الدولة بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمنطقة بسبب ممارسات «المجمع الكيميائي التونسي»، وانتقدوا اختيار الدولة موقع المجمع في قابس لتدمير إمكاناتها السياحية، في الوقت الذي طورت فيه الدولة السياحة في مناطق ساحلية أخرى. وهذا يوضح كيف تتداخل المظالم البيئية والإقليمية في السياقات المحلية وتُعبّر عن المظالم التاريخية فيما يتعلق بالخيارات الإنمائية التي تتخذها الدولة المركزية، وتطالب بإعادة النظر في النموذج الإنمائي برمته. بيد أن الحملات المحلية التي ظهرت منذ عام 2011 فيما يتعلق بالقضايا البيئية كشفت عن وجود تحديات وعقبات كبيرة أمام التعبئة الاجتماعية حول هذه الأسباب، على الرغم من اتساع نطاق الحريات في البلاد. ففي حالة الحملات المناهضة لإغلاق مصبات النفايات، على سبيل المثال، ثبت أن الفساد النظامي وشبكات المصالح التي تشمل الجهات الفاعلة المحلية والسلطات الوطنية والشركات الأجنبية، تُشكل عائقاً أمام النشاط البيئي المحلي (لانا سلمان، 2021). وقد تردد النشطاء والسكان المحليون في تحدي هذه الشبكات، إدراكاً منهم لاختلال توازن القوى الكبير الذي يواجهونه عندما يتصدون للمصالح الاقتصادية المحلية والأجنبية المؤثرة. كما يواجه النشاط البيئي المحلي تحديات الممارسات الموروثة ما بعد الحكم الاستبدادي المتمثلة في انعدام الثقة، وضعف المجتمع المدني في بعض المناطق، والحدائق النسبية التي تتسم بها الحملات والحركات البيئية.

بناء على ما تقدّم، تشهد تونس حالياً وضع القضايا «البيئية» في صميم السياسة المحلية والوطنية، وهي قضايا تنطوي على مطالبات أوسع نطاقاً فيما يتصل بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة الإقليمية، وتغيير النموذج الإنمائي. تتسم الحملات البيئية بأنها ذات طابع محلي إلى حد كبير، إذ أصبح الصعيد المحلي ساحة هامة لممارسة الفاعلية السياسية، ووضع استراتيجيات جديدة للتعبئة وتحدي النموذج الإنمائي الحالي وأنماط العلاقات بين الدولة والمجتمع. في حين لا تركز هذه الحملات على قضايا محلية محددة فحسب، بل تسلط الضوء على أوجه القصور في النموذج الإنمائي الوطني وافتقار الدولة إلى سياسات متسقة لحماية الحق في بيئة صحية وما يرتبط بها من حقوق، فضلاً عن فشل مؤسسات الدولة في تحقيق المصلحة الوطنية والعامّة، بدلاً من وضع السياسات والبرامج، بما يتفق مع المصالح الخاصة وبرامج الجهات المانحة الدولية التي كثيراً ما تكون غير ملائمة للاحتياجات المحلية.

إعادة الطابع المحلي: إدارة النفايات الصلبة في تونس*

كيارا لوشي

وافقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالتعاون مع مكتبها الإقليمي للإسكان والتنمية الحضرية والحكومة التونسية في عام 1993 على قرض لبرنامج تنمية وتمويل البلديات وبرنامج دعم أجهزة الحكم المحلية كجزء من قروض برنامج ضمان الإسكان. نتيجة لذلك، تم إصلاح الإطار القضائي جزئياً؛ فتم تكليف البلديات بخدمة جمع القمامة في العام 1995، وفي الوقت نفسه دعم المانحون استحداث قانون معالجة النفايات في العام 1996 (القانون عدد 41-96، المؤرخ في 10 تموز/يونيو 1996)، الذي أقام طرقاً لجمع النفايات الصلبة وتخزينها. وكان مما يتعلق بهذا إنشاء مصب برج شاكير في بلدية سيدي حسين، ذات الدخل المنخفض، في مطلع الألفية الجديدة، مع تأسيس "الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات" في العام 2005. تم تكليف الوكالة بتقديم الدعم الفني والمعدات اللازمة إلى البلديات من أجل وضع خططها لإدارة النفايات وما يخصها من وثائق العطاءات/المناقصات، إضافة إلى إصدار التصاريح للشركات الخاصة لمعالجة النفايات الصلبة (الأمر عدد 2317، المؤرخ في 22 آب/أغسطس 2005). من ثمّ صارت "الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات" تدير سلسلة إدارة النفايات الصلبة بأكملها.

على الرغم من هذه الإصلاحات، استمر النظام في السيطرة بإحكام وصرامة على تطبيق اللامركزية. فلم يكن لدى البلديات، المستهدفة ببرامج التنمية البلدية، أي صلاحيات إدارية على جميع أراضي الولاية (إذ خضعت بعض الأجزاء لإدارة مباشرة من قِبَل المجالس الإقليمية) وكانت البلديات لا تزال تخضع لإشراف وزارة الداخلية عن طريق الإدارة العامة للجماعات العمومية المحلية والولاية والمجالس الإقليمية. كان بإمكان وزارة الداخلية تعيين الولاية مباشرة، بشكل رسمي أو غير رسمي، للإشراف على إدارة البلديات أو متابعة شكاوى المواطنين حول التلوث وأوجه القصور في الأوساط المحلية. لم تكن البلديات وأعضاء المجالس المحلية سوى الفرع الأخير للجهاز البيروقراطي في ظل سيادة الإدارات غير المركزية، ومثلت أداة النظام للتحكم في تخصيص الموارد واستراتيجيات التنمية.

بعد سقوط بن علي، أصبحت البيئة إحدى الموضوعات الأساسية على الأجندة السياسية التونسية. ففي العام 2016، انتقلت الإدارة العامة للشؤون الجهوية - التي تشرف على البلديات وكانت في السابق تحت مظلة وزارة الداخلية - إلى الوزارة المنشأة حديثاً حينها، وهي وزارة الشؤون المحلية والبيئة. بالتوازي مع هذا، ظهرت العديد من منظمات المجتمع المدني وتشكلت كمنظمات غير حكومية للضغط بشكل مستمر على الحكومة والدعوة إلى تحقيق درجة أعلى من العدالة البيئية، مع إدارة أفضل للنفايات وتحسين جودة الحياة للمواطنين¹ غير أن الأحزاب السياسية والحكومات [المتعاقبة] ما زالت بعيدة عن تطوير أجندة بيئية قوية ومستنيرة وتغيير جوهر في حوكمة القطاع [البيئي]، وهي تسعى إلى اتخاذ قرارات مؤقتة وعلى مراحل (كإنشاء وزارات جديدة) لاستعراض قدرتها على حل المشكلات وكنوع من "التمويه الأخضر" [من خلال إنفاق

*يشمل هذا التقرير نتائج بحثية قُدمت في المؤتمر السنوي الثاني لبرنامج الحوكمة والتنمية المحلية" بجامعة بيل، والذي انعقد بعنوان "تقديم الخدمات في عالم عربي متغير" في مقر الجامعة يومي 9-10 نيسان/أبريل 2015، ثم قُدمت أيضاً في المؤتمر السنوي لـ AIMS في جزيرة جربة التونسية يومي 7-8 تموز/يوليو 2017. تلقى هذا البحث دعماً من "برنامج الحوكمة والتنمية المحلية" بجامعة بيل (الذي تديره الأستاذة الدكتورة إيلين لاسن) وأيضاً من "معهد البحوث حول المغرب المعاصر" في تونس.

أبرزت الانتفاضات العربية عام 2011 التفاوتات المتزايدة والإجراءات السياسية على المستوى المحلي. فليست اللامركزية مجرد تدابير إدارية لمسؤوليات الدولة وتطبيق لنموذج "الحكم الرشيد". قبل العام 2011، كان للسلطات المحلية وإدارة النفايات الصلبة في تونس دور مهم في تعميق الحكم الاستبدادي لفترة طويلة؛ ولكن مع ذلك، وكما بيّنت انتفاضات 2011، لم يكن بالإمكان إخفاء هذا الأمر عن الرأي العام لوقت طويل.

كما هو الحال في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتم تنظيم الحكومات دون المركزية في تونس وفق سببين منطقيين: اللامركزية (decentralization) وعدم تركز السلطة (deconcentration)؛ والسبب الأخير يبرز بوضوح في القوانين الإدارية الفرنسية ويؤكد سيادة الولاية/المُحافظين على المجالس البلدية. يتمثل سبب عدم تركز السلطة في الولايات والمعتمديات والجهات التي كانت كلها تعبيراً عن الحزب الحاكم على المستوى المحلي منذ استقلال تونس. ظهرت الحوكمة المحلية فيما يتعلق بإصلاحات إدارة النفايات الصلبة على مرحلتين قبل 2011. جاءت المرحلة الأولى في عهد بورقيبة حوالي عام 1975، مع إصدار القانون الأساسي للبلديات الصادر بالقانون عدد 33 لسنة 1975، فيما بدأت المرحلة الثانية مع تطبيق إصلاحات على غرار "الإدارة العامة الجديدة" في تسعينيات القرن الماضي، خلال عهد بن علي. في العام 1975، تركّز الإصلاحات على تقديم الخدمات البلدية وإعادة تنظيم الدعم المقدم من الدولة وقانون الانتخابات البلدية. في هذه المرحلة، بدت أن اللامركزية تتداخل مع أي شيء لا علاقة له بالمركز. في سياق الأزمة الاقتصادية في ثمانينيات القرن العشرين، صمّمت المؤسسات المالية الدولية عملية تقديم قروض التكييف الهيكلي في الدول النامية بناء على الركائز الثلاث للإصلاح الاقتصادي: (1) ترسيخ الاستقرار، (2) التكيّفات الهيكلية، (3) الخصخصة، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية أو الإصلاحات المتعلقة ببناء المؤسسات لتحقيق نموذج "الحكم الرشيد".

بعد الإطاحة بالحبیب بورقيبة، توطدت العلاقات بين الحكومة التونسية والمانحين الدوليين. فقد تفاوض البنك الدولي مع الحكومة التونسية بشأن عملية تعزيز مؤسسي في إطار مشاريع التنمية البلدية، وهو نموذج قياسي لدعم إصلاح المؤسسات المحلية، ودعم البنك ثلاثة برامج للتنمية البلدية من عام 1992 إلى عام 2014. بالتوازي مع هذا الأمر،

الرأي العام زوراً أنها صديقة للبيئة]. قبل العام 2011، كان نظام بن علي يسيطر على مسائل حماية البيئة؛ علاوة على ذلك، كما أشارت لانا سلمان، تم تأطير الخطاب البيئي على أنه "مسؤولية أخلاقية فردية بدلاً من كونها مسألة مجتمعية ذات أبعاد سياسية واقتصادية ترتبط بأنماط الاستهلاك والنفايات الحتمية التي تخلفها تلك الأنماط"².

ومع كشف المستور أخيراً، يصعب كسر تبعية المسار المؤسسية والخطابية. وفيما تعد نشاطية المواطنين نمطاً جديداً متواصلاً، من الصعب أن نلاحظ أي تغيير في الخطاب السياسي، مع إعداد آليات قوية للمساءلة لتحقيق العدالة البيئية. فثمة فضائح بشأن إدارة النفايات الصلبة في تونس تظهر منذ العام 2015، آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وكان من بين أبطالها مصطفى العروي، وزير الشؤون المحلية والبيئة السابق، الذي استقال من منصبه لوجود شبهة فساد، إضافة إلى مدير "الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات"، الذي استقال أيضاً، وذلك بسبب نقل 282 حاوية تحمل ما يقرب من 480 طناً من النفايات الإيطالية من ميناء ساليرنو الإيطالي إلى تونس عبر ميناء سوسة من خلال أحد أصحاب الشركات الخاصة بترخيص رسمي من الوكالة، ولم يُعثر عليه حتى الآن. لذا من الصعب إصلاح النظام التونسي، إذ تعاني إدارة النفايات الصلبة في تونس من عوامل الفساد على المستويين المحلي والدولي.

الحواشي

1. Chiara Loschi (2019) Local mobilisations and the formation of environmental networks in a democratizing Tunisia, *Social Movement Studies*, 18:1, 93-112, DOI: 10.1080/14742837.2018.1540974.

2 لانا سلمان، *حماية البيئة بعد اللامركزية: السياسات المحلية الخاصة بإدارة النفايات الصلبة في تونس*، 2021، مبادرة الإصلاح العربي، ص 2.

الفهم المحلي لمصطلح «البيئة» في ثلاث بلديات تونسية.

لانا سلمان

نظرياً، تُتيح أحكام قانون الجماعات المحلية المتصلة بالبيئة مجالاً واسعاً للبلديات للمناورة إلا أن البنود لا تزال غير واضحة من حيث التعريفات والآليات. أولاً، يقع على عاتق البلديات مسؤوليات واسعة النطاق بخصوص التنمية المستدامة وحماية البيئة. فعلى سبيل المثال، تنص البنود على أن التنمية المحلية يجب أن تراعي مبادئ الاستدامة باستخدام آليات مثل فرض الضرائب على الأنشطة المسببة للتلوث وإنفاذ هذه الأحكام عن طريق الشرطة البيئية. إلا أنه ليس واضحاً على أرض الواقع ما إذا كانت البلديات تستخدم صلاحياتها لمعاقبة الملوّثين، ويرجع ذلك إلى أن إنفاذ هذه الأحكام غالباً ما يكون صعباً وتعوّقه بعض التحديات. ثانياً، لا يُعرّف أيُّ من البنود ما الذي تتألف منه «البيئة» وبالتالي تجمع البنود بين البيئة والنظافة والصحة العامة. وليس الأمر مجرد مسألة تعريفات، إذ يقع على عاتق اللجنة التي تدير قضايا «البيئة» مسؤوليات إدارة النفايات الصلبة والصحة العامة أيضاً. وأخيراً، فإن البند الوحيد الذي يحدد مسؤوليات البلديات في إدارة النفايات الصلبة يشير إلى قانون منفصل، وهو القانون عدد 2016-30 المؤرّخ في 5 نيسان/أبريل 2016.

منظور السياسات التي تنتهجها البلديات

من الناحية المنهجية، فإن هذه الدراسة تتبني منظور السياسات التي تنتهجها البلديات. وتتألف من ثلاث دراسات حالة: مدينتي نابل والمعمورة (ولاية نابل) ومدينة عقارب (ولاية صفاقس)، إضافة إلى توثيق ممارسات إدارة المخلفات الصلبة، وفهم ومواكبة موظفي البلديات لمسائل الاستدامة البيئية، ودور منظمات المجتمع المدني المعنية بالبيئة في هذه الجهات والمناطق المحلية. وتبيّن دراسات الحالات الثلاث -التي يُمكن وصفها بإيجاز بالترتيب على النحو التالي، أولاً: مثال الإدارة الرشيدة، ثانياً: مثال الأوضاع الجيدة نسبياً، ثالثاً: مثال على الأوضاع السُميّة- القيود التي تقوم البلديات في ظلها بإدارة المشكلات البيئية في مجال إدارة النفايات الصلبة. فضلاً عن أنها توضح كيف تؤثر وجهات النظر المختلفة حول ماهية «البيئة» على صنع القرار في البلديات وعلى العلاقة بين النشاط والبلديات. ففي حين ترى البلديات أن المشكلات البيئية هي مسألة تقنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظافة أو أنها مسألة تتعلق بالمسؤوليات على مستوى الولاية القضائية، يرى النشطاء، في المقابل، أن الضرر البيئي بات متجسداً للعيان، وأصبح يؤثر على صحتهم وسلامتهم الجسدية.

مثال الإدارة الرشيدة في نابل

تظهر حالة نابل إن الإدارة الرشيدة في قطاع إدارة النفايات الصلبة مرهون بوجود موظفين فنيين مهرة لديهم تعريف علمي لماهية «البيئة» ولديهم خبرة في هذا القطاع، إضافة إلى فهم عميق للأمور التي تجعل البيئة صحية ومستدامة. وفي ضوء العلاقات المتوترة بين مديري البلديات والقيادات البلدية المنتخبة، يضطلع الموظفون الفنيون في البلديات التي

كيف تتعامل البلديات المقيدة من الناحية المالية والإدارية مع مسألة إدارة النفايات الصلبة باعتبارها شاغلاً بيئياً في عملياتها اليومية؟ تبحث هذه الدراسة في مدى إدراك مديري البلديات لمفهوم «البيئة»، بالتركيز على البلديات الساحلية الثلاث «نابل» و«المعمورة» و«عقارب»، كمدخل لإدراك التحديات التي تواجهها البلديات بشأن الأساليب المتبعة في إدارة النفايات الصلبة. وفي ضوء الإصلاحات الحديثة المتعلقة باللامركزية التي تفتح فرصاً كبيرة للبلديات للتدخل في مسائل حماية البيئة، وفي ضوء دور منظمات المجتمع المدني في مجال النشاط البيئية بعد الثورة، تُفيد الأمثلة أنه مع كون إدارة النفايات الصلبة مشكلة متعددة المستويات فإن السبيل الأساسي لإصلاح الضرر البيئي الناجم عن فشل سياسات إدارة النفايات الصلبة يكمن في فهم موظفي البلديات أنفسهم لمعنى «البيئة».

تمضي بقية الدراسة على النحو التالي. يقدم القسم الأول من الدراسة سياقاً موجزاً عن الشواغل البيئية للمواطنين التونسيين، فضلاً عن إصلاحات اللامركزية المتصلة بحماية البيئة. بينما يوضح القسم التالي منظور السياسات التي تنتهجها البلديات المعتمد في هذا البحث. ويرد فيما يلي ثلاث مناهج مختلفة لفهم «البيئة» من نابل والمعمورة وعقارب، والتي تسهم في توضيح الاختلافات في استراتيجيات إدارة النفايات الصلبة بين ثلاث جهات.

السياق

تعد القمامة من القضايا البيئية المؤرقة للتونسيين بجميع أطيافهم، فعندما سُئلوا عن وجهة نظرهم إزاء المشكلات المتعلقة بالقمامة وتلوث المياه وجودة الهواء وتغير المناخ في الدورة الخامسة من الباروميتر العربي، اعتبر 70% من المواطنين العرب أن تلوث المياه يُعد أكثر المشكلات خطورة، يليه القمامة بنسبة 66% من المستطلّعين. وإذا ذهبنا إلى تونس نجد أن هذه النسب أعلى؛ إذ يرى 77% من المشاركين في الاستطلاع أن القمامة مشكلة خطيرة للغاية.

يعتبر المواطنون أن إدارة النفايات الصلبة مسألة محلية، فعندما تتعفن أكوام القمامة في جوانب الشوارع، يلوم المواطنون بلدياتهم على تقصيرهم في أداء عملهم، فلا غنى عن الحكومات المحلية لتسيير سلسلة إدارة النفايات الصلبة. وتكشف الشوارع المكدسة بالقمامة عن سوء الإدارة، إذ أنها -حرفياً- تحول مشكلات إدارة النفايات الصلبة إلى مشاهد من التلوث البصري. لذا نجد أن القانون الأساسي للحكومات المحلية (قانون الجماعات المحلية عدد 29 في المطبوعة الرسمية للجمهورية التونسية، المؤرّخ 9 أيار/مايو 2018) يحدد أدوار البلديات ومسؤولياتها في إدارة النفايات الصلبة، تحت مظلة أوسع تتصل بالمحافظة على البيئة والنظافة والتنمية المستدامة.

القنّة، وهو ثاني أكبر مكبّات النفايات في تونس بعد مكبّ جبل شاكير في العاصمة تونس. ويعد مكبّ القنّة مصدراً للسمية. وعلى الرغم من أنه يستقبل النفايات من جميع أنحاء ولاية صفاقس، لكن آثار تلك السمية يشعر بها في الأساس سكان عقارب الذين يلقي بعضهم حتفه نتيجة لدغ البعوض، مثل حالة آمال بن إبراهيم في العام 2019، ويعانون من ارتفاع نسبة السرطان بشكل غير متناسب مع عدد السكان، وتشير النساء إلى مشكلات متعلقة بالخصوبة، أو ولادة أطفال بعيوب خلقية. وقد دفعت هذه السمية إلى انطلاق حملة للمجتمع المدني تحت اسم «مانيش مصب» (لست مكبّ نفايات).
ويشرح الأمر سامي البحري، أحد الناشطين البارزين في حملة «مانيش مصب»، قائلاً:

«لقد اخترنا أشكالاً مختلفة من الاحتجاجات. فنحن لم نُقدّم على حرق الإطارات أو قطع الطرق. بل استخدمنا الفن، فنحن فنانون. وقد استخدمنا شبكات علاقاتنا للحديث إلى الصحفيين، والظهور على شاشات التلفاز مثلما حدث، على سبيل المثال، في واحدة من حلقات البرنامج الاستقصائي 'الحقائق الأربع'، والعمل مع المنظمات غير الحكومية التي تساند قضيتنا».

خلال حوارنا، أكد سامي على أنه ليس خبيراً بيئياً؛ فلا يعرف مستويات السمية، أو تركيبة التربة أو عمق منسوب المياه أو معايير المرشحات الصناعية التي يجب تركيبها لجميع المصانع المنتشرة في أنحاء عقارب. لكن بالنسبة إليه، فالسمية جريمة وعواقبها مشهودة يومياً: روائح كريهة، ومواليد مشوهة، وعقم النساء الشابات، وجيران وأقارب يموتون بسبب السرطان. فالبيئة تتغلغل فيه وفي من يحبهم، وهي مسقط رأسه المُسمّم حيث عاش، وهي الهواء الذي تنفسه والماء الذي شربه والطعام الذي تناوله.

وقد اختلفت بلدية عقارب والمجتمع المدني فيها حول النهج المتبع مع مشكلة مكبّ القنّة. فقد اتبع الحل الذي تطرحه البلدية إجراءات تكنوقراطية معيارية، وأثار موظفو البلدية مسألة تضارب الصلاحيات المؤسسية والافتقار إلى دعم الكيانات المركزية، ومنها الولاية والوزارات التنفيذية المعنية. وبالنسبة لسؤال سامي «لماذا نحن؟» لماذا يوضع مكبّ النفايات لولاية صفاقس بأكملها في مدينة عقارب، قدّم هاني إجابة فنية لا تتعلق بالقابلية للتصرف في مواد بعينها على حساب أخرى؛ فقد تعلقت إجابته بكون تربة عقارب الطينية تتسم بالانفاذية. وكما نقل لنا، فإن المكبّ «مش بالعاني في عقارب» (ليس الأمر متعمداً)، وإنما هو خيار مناسب نظراً لطبيعة التربة في المدينة. على الرغم من تقييم هاني الدقيق سياسياً لمشكلة المكبّ، بوصفه أحد أبرز أصحاب المنشآت الصناعية الملوثة الذين يعتبرون مكبّ القنّة حيويّاً بالنسبة لهم، لكن منهجه، بالنسبة لهذه الباحثة، كان غير مُسيّس بشكل صادم. فهو يزيح الوكالة ويحل محلها بيروقراطية هائلة غير متبلورة، لا يمكن لبلدية صغيرة أن تقوم سوى بالليل في مواجهتها. من التفسيرات المحتملة لهذه الفجوة الموجودة بين تقييم المشكلة والاستجابة لها هو ذلك الاختلاف في تعريف ماهية «البيئة». فبالنسبة إلى مسؤولي البلديات، مثل هاني، ظلت مشكلة المكبّ غير مجسّدة لأن البيئة توجد «هناك في الخارج». أما سامي وغيره من ناشطي الحملات البيئية فيرون أن البيئة شيء موجود بداخلهم؛ وبالتالي فهي تجعلهم يصابون بالمرض، وتهدّد سلامة أجسادهم وأجساد أحبائهم. لهذا يصبح النضال من أجل بيئة صحية أمراً ملخاً، حتى لو كانت المعركة ضد الدولة لا يمكن الانتصار فيها، كما أشار سامي.

خاتمة

إن الحالات الثلاث التي بحثتها هذه الورقة، وهي الإدارة الرشيدة والأوضاع الجيدة نسبياً والأوضاع السمية، تصوّر لنا التحديات العملية التي تواجهها البلديات في معالجة المشكلات البيئية الناجمة عن إدارة النفايات الصلبة تحديداً. في أقصى وأسوأ الحالات، وهي حالة بلدية عقارب، أحدث المكبّ حالة من التسمّم هدّدت سلامة أجساد سكان المدينة. وقد وُجّهت حملة

تعاني من نقص حاد في العمالة بأداء واجباتهم في ظل عوائق تتعلق بالتنظيم والميزانية. وكان العضو المسؤول عن إدارة النفايات الصلبة في بلدية نابل تكنوقراطياً يتمتع بخبرة ومهارة عالية، ولكنه لا يثق في المجالس البلدية المنتخبة وينتقد ما يراه حكماً محلياً ميسياً. صحيح أنه لم يفصح عن ذلك، لكن موقعه بوصفه خبيراً جعله متشككاً في السياسة ونظم المجالس المنتخبة الأكثر انفتاحاً [على الجماهير]، بما في ذلك الآليات التشاركية، التي هي جزء من الإصلاحات المتعلقة باللامركزية الرامية إلى إعادة تشكيل الحكم المحلي في مرحلة ما بعد الثورة. فبسبب تخوفه من مشاركة المواطنين على المستوى المحلي، ليس من المستغرب أنه لم يتطرق إلى منظمات المجتمع المدني أو الناشطين إلا خلال كلامه عن المانحين والهيئات الثنائية. أحد التفسيرات لعدم حديثه عن الناشطين هو مفهومه عن البيئة. فلم يُول اهتماماً كبيراً للناشطين الذي يعملون على الأرض، لأن تعريفه للبيئة كان تقنياً، وتعد إدارتها من اختصاص ذوي الخبرة والكفاءات، وهو أمر لا يجب أن يخضع للمشاورة الشعبية.

مثال الأوضاع الجيدة نسبياً في المعمورة

التعريف السائد للبيئة، في مدينة المعمورة، هو تعريف يقوم على الحفاظ على الصحة مع التركيز على النظافة. ومع كونها معروفة بالريادة في حملات رفع الوعي البيئي، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، تعاني قدرة المدينة على التعامل مع إدارة النفايات الصلبة بشكل شامل نتيجة ضعف سياسات المستوى المركزي المتعلقة بإعادة التدوير وإدارة مكبّات النفايات. تصنف المعمورة على أنها مثال للأوضاع الجيدة نسبياً هو توصيف ناتج عن ثلاثة عناصر: (1) الجهود الناجحة التي قامت بها البلدية في تنظيف مكبّ النفايات غير الخاضع للتنظيم وإغلاقه بشكل دائم، وهو المكبّ الذي اقترب كثيراً من محيط البناء بالمدينة؛ (2) العلاقة التعاونية (لا المواجهة) مع منظمات المجتمع المدني؛ (3) الآثار البيئية المحدودة لهذه الجهود حيث يتم خلط بعض النفايات من جديد، بعد فرزها وتصنيفها في المصدر، ثم نقلها إلى المكبّ في «منزل بوزلفة» لدفنها. وهذا يوضح محدودية جهود البلدية في الممارسات المستدامة بيئياً في إدارة النفايات الصلبة، عندما لا تكون هناك استراتيجية وطنية مؤسسية تقوم بصياغة وتنظيم هذه الممارسات على مستويات عليا.

وكما أشار أعضاء البلدية، فإن منظمات المجتمع المدني نشطة في المعمورة، لا سيما في مجال الاستدامة البيئية. فبعد ثورة 2011، قامت البلدية، بالتعاون مع هذه المنظمات، بتثبيت حاويات لجمع الزجاجات البلاستيكية. ومؤخراً، عملت إحدى منظمات المجتمع المدني مباشرة مع الأسر التونسية على توزيع أكياس قمامة خضراء وسوداء لجمع النفايات العضوية وغير العضوية. قامت المنظمة بتجربة هذا المشروع في أحد أحياء المدينة في العام 2018. حين سألنا كيف تطور المشروع، لم يقدم لنا محاورونا إجابة على السؤال، قائلين إن البلدية لم تقدم أي دعم لميزانية المشروع. و عوضاً عن هذا قامت البلدية بتوفير عمالة عينية، وذلك من خلال نقل النفايات المفروزة إلى المكبّ. لذا، يُظهر هذا المثال كيف أن المجتمع المدني النشط وحده لا يمكنه أن يخلق تغييرات ذات مغزى في ممارسات وأساليب إدارة النفايات الصلبة عند العمل مع البلديات التي لا تفتقر فحسب إلى الموارد المالية والبشرية للاستفادة من هذه المشروعات، ولكنها أيضاً مثقلة بمسؤوليات إضافية نتيجة الإصلاحات المتعلقة باللامركزية. ونظراً لشحّ الموارد، فلا مفر من أن تظل الجهود التعاونية بين منظمات المجتمع المدني والبلدية مقصورة على التأثيرات التي تجعل الأمور «تبدو جيدة».

مثال الأوضاع السميّة في عقارب

مثّلت «البيئة» في بلدية عقارب مشكلة غير مجسّدة وقائمة هناك، لكن دون أن تكون للبلدية سيطرة تذكر عليها. فالبلدية تستضيف مكبّ

«مانيش مصب» من أجل العدالة البيئية ضد هذه الحالة السمية. كانت بلدية عقارب داعمة للحملة، ولكن من الناحية العملية لم تقدم سوى القليل جداً لخوض المعركة باسم المواطنين للوصول إلى حلول جذرية للمشكلات البيئية.

السُّلطات المحلية اللبنانية والمشاركة في إدارة النفايات الصلبة:

بين وعود التمكين والتحديات السياسية لاستقرار النظم الاجتماعية التقنية المعقدة

جهاد فرح

في بلدية الناعمة، بعد أن أصبح متخماً بالنفايات في عام 5102، إلى فتح الصندوق الأسود لإدارة النفايات الصلبة على نحو مذهل. وقد انتشرت في جميع أنحاء العالم صورُ أكوام وأنهار من النفايات في بيروت. وأدت الأزمة أيضاً إلى حدوث بعض من أكبر عمليات الاستنفار في تاريخ لبنان الحديث. فقد ارتبط القصور في إدارة النفايات الصلبة بالفساد والنهب عن طريق السياسات النيوليبرالية بعد الحرب لصالح «الأسياء» في النظام الطائفي اللبناني. غير أن استنفار المواطنين تعثر بسبب الانقسامات الداخلية وقدرة الجهات السياسية الطائفية على استعادة السيطرة على زمام الأمور من خلال استبعاد شركة «سوكلين» والدعوة إلى تقديم مناقصات جديدة، من ناحية، ومن خلال إتاحة دور أكبر للسلطات المحلية التي ترغب في الانخراط في إدارة النفايات الصلبة، من ناحية أخرى.

من هنا انضمت العديد من السلطات المحلية في منطقتي بيروت وجبل لبنان، إلى السلطات الأخرى خارج هذه المنطقة التي كانت تسعى لبعض الوقت لتقديم حلول للتعامل مع إدارة النفايات الصلبة. ويمكن ملاحظة النمو السريع في عدد السلطات المحلية التي أصبحت تشارك بطريقة أو بأخرى في إدارة النفايات الصلبة، وفي حين أن جزءاً كبيراً من هذه المشاركة كان عبر اضطلاع السلطات المحلية بتنظيم عملية جمع المواد القابلة لإعادة التدوير وبيعها لشبكات إعادة التدوير المتخصصة، اضطلع أكثر من خمسين من تلك السلطات بإقامة مرافق لمعالجة النفايات الصلبة والتخلص منها، ومنها حدثُ الفرز الثانوي وإعادة التدوير والتسميد ومرافق تحويل النفايات إلى طاقة ومكبّات النفايات. وقد ساهم التمويل الدولي للتنمية والشؤون الإنسانية في تحقيق هذا الأمر بدرجة كبيرة؛ إذ اعتبرت وكالات الشؤون الإنسانية إدارة النفايات الصلبة مسألةً رئيسية لاستقرار الاجتماعي في لبنان. بيد أنه، وبعيداً عن فرص التمويل، يجب على المرء أن يدرك أن ما دفع العديد من السلطات المحلية إلى المشاركة في إدارة النفايات الصلبة هو الاعتقاد بأن نجاحها من شأنه أن يعزز شرعيتها بوصفهم مديريين مؤهلين وممثلين للسكان في مواجهة تهمة شمسهم من جانب السلطات المركزية التي هي اليوم محل النزاع وتتمس بالقصور.

في بحث أجريه بالتعاون مع إريك فريدل منذ العام 7102، انصب اهتمامنا بشكل خاص على الديناميات التي تربط حوكمة السلطات المحلية وقطاع إدارة النفايات الصلبة في لبنان. ولهذا الغرض، تبّينا منهج تحليل يقوم على علم اجتماع الأدوات العامة. وبالتالي فقد بحثنا في الأدوات المحورية في إدارة السلطات المحلية اللبنانية للنفايات الصلبة، مثل عقود جمع تلك النفايات ومعالجتها والعلاقات مع القطاع الخاص، والآليات المالية، وأنماط المشاركة العامة، وسياسات استخدام الأراضي، وتحديد نطاقات جمع النفايات بالنسبة لحوالي 05 سلطة محلية تشارك في وضع سبل المعالجة في إدارة النفايات الصلبة و/أو مرافق التخلص منها. بعد هذا كله، قمنا بتحليل كيف كان للتجمعات المختلفة من هذه الأدوات تأثيرات في محيط السلطات المحلية المختلفة، وفي بناء شرعية ممارسة صلاحيات هذه السلطات المحلية، وظهور مساحات جديدة من التكامل والتعاون على المستويين المحلي والإقليمي، والعلاقة مع السلطات المركزية. وتعد أمثلة زحلة وصيدا وبكفيا، من حيث تناولها مسألة إدارة النفايات الصلبة، مثيرة للاهتمام على نحو خاص في هذا

بدأت السلطات المحلية اللبنانية، بالتعامل مع القضايا البيئية بصورة متواصلة لأول مرة خلال فترة الحرب الأهلية؛ ومن تلك القضايا إدارة النفايات الصلبة. وحتى هذه المرحلة، كان انخفاض النمو الديموغرافي وأساليب الاستهلاك المقتصدة والنفايات العضوية الكبيرة عوامل أدت إلى اعتبار إدارة النفايات الصلبة «لا تُمثّل مشكلة» تشغل بال السلطات المحلية بدرجة كبيرة. حتى أن المدن الكبرى، مثل زحلة، ارتضت بإلقاء النفايات المحدودة لديها في قطعة أرض فارغة في أطراف المدينة. وقد تغير ذلك في فترة الحرب الأهلية، مع التوسع الحضري في مناطق عديدة، وأصبحت نفايات مخلفات البناء ومواد الأنقاض تُمثّل مشكلة خطيرة يجب معالجتها. هكذا بدأت تنمو وتظهر «جبال النفايات» الضخمة في مطمر برج حمود ومكبّ النورماندي في منطقة بيروت أو تلك الموجودة في صيدا. وبعد انتهاء الحرب الأهلية، ومع ازدياد التوسع الحضري والتغيرات في أساليب الاستهلاك، أصبحت مسألة النفايات الصلبة تمثل أولوية قصوى للسلطات المحلية.

بيد أن على المرء أن يفهم، أنه مع إيلاء السلطات المحلية اهتماماً كبيراً لإدارة النفايات الصلبة، فإنها نادراً ما تعتبرها موضوعاً للسياسات البيئية - بمعنى أن تتم معالجتها بطريقة منهجية مع مسائل المياه والتنوع البيولوجي والحفاظ على الغابات وتغير المناخ، إلخ. وعلاوة على ذلك، فإن إدارة النفايات الصلبة مرتبطة أساساً في أذهان صانعي القرار والإداريين التابعين للسلطات المحلية بقضايا النظافة والصحة؛ فهي جزء من مهمة اختصاصي صحة البيئة، التي أوكلت إلى السلطات المحلية وأنشئت في النظام اللبناني خلال فترة الانتداب الفرنسي. والحقيقة أن تمثيل السلطات المحلية للقضايا البيئية ما يزال يغلب عليه فكرة «التخضير» في المناطق الحضرية وحماية الموارد الطبيعية الاستثنائية (محميات الغابات، وما إلى ذلك) في المزيد من المناطق الريفية (فرح، 3102).

في خلال فترة ما بعد الحرب، أصبحت إدارة النفايات الصلبة لأول مرة هدفاً لسياسات المؤسسات المركزية، وخاصة في منطقتي بيروت وجبل لبنان. وقد دعا مجلس الإنماء والإعمار، بدعم من البنك الدولي، إلى إنشاء مرافق كبيرة لإدارة النفايات الصلبة كمرکز لإعادة التدوير والتسميد في منطقة الكرتينا ومحرقه العمروسية. وكانت محرقه العمروسية تحديداً موضع جدل واستنفار من جانب المجتمعات المحلية خوفاً من أذنتها، وقد أحرقتها في نهاية المطاف جموع غاضبة. في هذا السياق، جُرّدت السلطات المحلية في بيروت وجبل لبنان من مسؤوليتها بخصوص إدارة النفايات الصلبة، وتم التعاقد مع شركة «سوكلين»، وهي شركة خاصة على علاقة برئيس الوزراء، لجمع النفايات الصلبة من البلديات ومعالجتها والتخلص منها. وقد دفعت السلطات المحلية سعر التعاقد من خلال «الصندوق البلدي المستقل»¹. ومن ثم، بعد أن أحدثت النفايات الصلبة ضجة كبرى في بيروت خلال فترة الحرب الأهلية، قامت شركة سوكلين «باخفائها عن الأعين»، وذلك بترتيب مكب ضخم صحي للنفايات في بلدية «الناعمة»، في أقصى أطراف بيروت، ليتلقى نصف نفايات لبنان تقريباً لمدة 02 عاماً. غير أن هذا التعاقد المربح للغاية كان أيضاً سبباً رئيساً للشكوى من قِبَل السلطات المحلية نظراً لأنه ابتلع أجزاءً كبيرة من ميزانياتها. وقد أدت أزمة النفايات التي أعقبت إغلاق مكبّ النفايات

الصدد. وتمثل، في الواقع، أنماطاً مختلفة في الحوكمة والاختيارات التقنية.

المنطقة، مؤخراً، المواد القابلة للتدوير لديهم إلى معمل بكفيا.

يمكننا أن نرى في هذه الحالات الثلاث الروابط المعقدة بين إدارة البلديات للنفايات الصلبة والحكم المحلي اللبناني اليوم. علاوة على ذلك، وفي حين أن مسار المشاركة المحلية في إدارة النفايات الصلبة قد يكون أمراً مغرباً للسلطات المحلية والحكومات الساعية إلى تأكيد شرعيتها وقاعدة نفوذها، من الواضح أن هذا المسار فيه خطورة وتعقيد. فتقنيات إدارة النفايات الصلبة معقدة ويصعب تثبيتها وتحقيق الاستقرار فيها. بالتالي، وبخلاف الأنظمة الصغرى على مستوى القرى، تتطلب هذه التقنيات إقامة تجمعات جغرافية ومؤسسية، مع القدرة على تنظيم علاقاتها من خلال آليات التمويل والعقود الموثوقة والمرونة التشغيلية والسياسات الذكية في استغلال الأراضي، والرقابة الإدارية القوية. ولكن على الرغم من أنه لم يتم بعد بنجاح تطوير حل مستدام حقاً على المستوى المحلي في لبنان، يختار المزيد والمزيد من السلطات المحلية التحرك في هذا الاتجاه. وبالنسبة لكثير من رواد الأعمال في البلديات، يبدو أن الوعد بالتمكين من خلال إدارة النفايات الصلبة لا يزال يتفوق على تكلفة الخمود في صورتهم حين تتراكم النفايات في الشوارع أو تُحرق على التلال أو تُلقى في الوديان والأنهار.

الحواشي

1. آلية تقوم من خلالها السلطات المركزية بتحصيل بعض الضرائب والرسوم المحلية (كفواتير الهاتف) وتقوم بإعادة توزيعها على السلطات المحلية.

هيمنت على بلدية زحلة، وهي مدينة كبيرة في ريف البقاع، شخصية رئيس البلدية، الذي يقدم نفسه بصفته تكنوقراطاً وينأى بنفسه عن السياسات الحزبية. ولكونها خارج نطاق بيروت وجبل لبنان، كان على زحلة أن تواجه مسألة إدارة النفايات الصلبة مبكراً. حين انتخب رئيس البلدية في العام 1991، قام مع مجلس البلدية بالدفع نحو حل هذا التحدي من خلال شراء قطعة أرض واسعة على أقصى أطراف البلدية، وتجهيز مرفق لإعادة التدوير والتسميد، إضافة إلى إنشاء مكبّ نفايات صحي وإغلاق المكبّ القديم. وقد كان هذا الأمر ممكناً إلى حد كبير بسبب الدعم المالي من منظمات دولية والإشراف الدقيق للمقاول الخاص الذي يقوم بتشغيل المرافق. غير أن الإنجاز الرئيسي هو أن البلدية استطاعت خفض التكاليف فأتاح لكثير من البلديات الأفقر في منطقة منقسمة اجتماعياً وسياسياً على أسس طائفية وحزبية باستخدام المكبّ، بينما في المناطق الأخرى كانت توجهات رفض وجود النفايات وإعاقة عمليات إدارة النفايات الصلبة سبباً في التوترات المجتمعية والسياسية، إلا أنه مع تشبّع مكبّ النفايات المتوقع في العام 2024، يبرز قلق كبير يتعلق بمدى استدامة هذا الحل.

أما حالة صيدا -وهي مدينة ساحلية في الجنوب اللبناني وتقع أيضاً خارج نطاق بيروت وجبل لبنان- فتتمثل وضعاً مختلفاً. إذ لدينا هنا قيادة بلدية مرتبطة بقوة بالشبكات السياسية والتجارية لعائلة الحريري. من ثم، كان حل إدارة النفايات الصلبة مركزياً في حملتهم للانتخابات البلدية، وشمل تفكيك جبل النفايات في صيدا وتحويل المكان إلى حديقة، إضافة إلى إقامة معمل بقيمة 04 مليون دولار لإعادة التدوير والتسميد وتحويل النفايات إلى طاقة، في شراكة بين القطاعين العام والخاص تربط البلدية بأحد رجال الأعمال المحليين المرتبطين بعائلة الحريري. وبإسهام التمويل السعودي، استطاعت البلدية تحقيق ما وعدت به. غير أن تحديات خطيرة واجهت عملية تشغيل المعمل. بداية، مع عدم قدرة المعمل على إنتاج سماد من الدرجة الأولى، مثل هذا الأمر تحدياً للنموذج المالي للمعمل. وبالتالي، تم استبعاد الوعد الأولي للمستثمر بجمع كل نفايات صيدا ومحيطها ثم معالجتها مجاناً، وفُرضت رسوم بقيمة 09 دولار للطن لإدخال النفايات إلى المعمل. وكان هذا يعني أيضاً أن عليه جمع مزيد من النفايات من مناطق أخرى. ثانياً، مع غياب مكبّ وإغلاق معمل صناعي في البقاع كان يقوم بجمع النفايات المهملة، تراكمت النفايات من جديد بالقرب من المعمل. وقد أثار هذا الأمر الإزعاج والروائح والجدل، وأخيراً دفع إلى اندلاع احتجاجات لإغلاق المعمل.

انخرطت بكفيا في إدارة النفايات الصلبة في سياق أزمة النفايات. فقد كانت النفايات تتكدس في شوارع هذه المدينة الواقعة بين جبال قضاء المتن، وهي من معاقل حزب «الكتائب اللبنانية» الطائفي. حينها بدأ المسلحون في المدينة، المرتبطين في الغالب بهذا الحزب، بتطوير بعض حلول إعادة التدوير لتقليل حجم النفايات. يعتمد هذا على إقامة معمل مرتجل لإعادة التدوير (فهيكल المعمل ما هو إلا خيمة ضخمة كبيرة لقوات الأمم المتحدة، وبعض الآلات التي اشتراها بعض المتعاطفين مع المشروع من أصحاب المصانع المحلية، إلخ) وإطلاق حملة للفرز في المصدر. في العام 2012، صار قائد هذه الحركة رئيساً للبلدية، وسعى نحو ضم بلديات أخرى في المنطقة إلى هذه العملية. في الواقع، أراد حزب الكتائب استخدام إدارة النفايات الصلبة هذه كواجهة لدعوتهم ومناصرتهم للمزيد من اللامركزية من ناحية ولتوسيع قاعدة نفوذهم في منطقة المتن الكبرى من ناحية أخرى. ولافتقار البلدية إلى مكبّ للنفايات، أرادت الانتقال إلى جيل جديد من محارق النفايات، وتوسيع نطاق عملياتها لتشمل 51 بلدية [أخرى]. غير أن مواردها المالية المهزوزة والمعتمدة على «الصندوق البلدي المستقل» وتحويلاته غير المنتظمة كانت تعني أن المشروع لم يتقدم خطوة. ومع ذلك، يرسل المزيد من البلديات في

المشاريع الحضرية وعلاقتها بسياسات المياه في مصر

نورا واهبي

الحديثة في استراتيجيات «التراكم عن طريق نزع الملكية». وتعتمد الأشكال الحديثة من النمو الاقتصادي على هذا النوع من التراكم الذي يركز على الخصخصة، والتحول المالي، وفي حالة القاهرة، تحويل الهيئات المقدمة للخدمات الحكومية إلى شركات تملكها الحكومات.

الندرة المحلية

فيما يتعلق بتوزيع المياه في مدينة كبيرة مثل القاهرة، كانت هناك محاولة مدروسة من جانب الحكومة المحلية لإعطاء الأولوية لاحتياجات المياه في المدن التابعة الراقية التي تقع على أطراف المدينة بدلاً من إمداد المياه إلى أكثر من 1000 منطقة عشوائية تأوي معظم شرائح المجتمع المنخفضة الدخل. وعلى سبيل المثال، يُمثل إنشاء البنية التحتية في هذه المناطق الراقية الجديدة 22.2% من إجمالي ميزانية وزارة الإسكان للدولة بأكملها بين عامي 1997 و2002. وفي بحثي، درست منطقتين من هذا النوع، تقع على الأطراف الشمالية الشرقية لمدينة القاهرة، إحداهما منطقة عشوائية، وهي عزبة الهجانة، والأخرى منطقة راقية، وهي التجمع الخامس، التي تتكون من فيلات فارهة ومجتمعات سكنية مُسيجة. وتعقبت التجارب التي تعرض لها المقيمين في هذه المناطق، لا سيما في التعامل مع مشكلة نقص المياه، التي كانت مشكلة رئيسية خاصة خلال العقود التي سبقت انتفاضات 2011 وبعدها. وقد كان من الواضح أن هناك تقنياً واضحاً للمياه التي تصل إلى هذه المناطق العشوائية من أجل توجيه مزيد من الإمدادات إلى النخبة الذين يعيشون في «التلال الخضراء»، كما يسميها السكان. وإذا ما احتج سكان المناطق العشوائية، وقدموا طلبات إلى الدولة، وطردها موظفي المياه من المنطقة، وتسببوا في أي نوع من الإزعاج، فإن هذا النقص في المياه كان ينتهي سريعاً في بعض الأحيان، وبعاد توفير المياه. بيد أن هذه المناطق ظلت في نهاية المطاف بعيدة عن قائمة أولويات الحكومة فيما يتعلق بربطها بشبكة المياه.

يُبين الإهمال المتعمد والخيارات السياسية التي تتبناها الدولة في هذه الحالة البناء الاجتماعي لمفهوم الندرة، الذي قد يوجد أو لا يوجد فعلياً بالمعنى المادي. ويظل خطاب الندرة أداة قوية في ترسانة الدولة للتخلص من مجتمعات معينة وتقويضها، واتخاذ القرارات الأخلاقية والسياسية بشأن من يستحق المياه ومن لا يستحقها.

العدالة البيئية، والعدالة المكانية: الطبيعة والمدينة

أفترض بدايةً أن تعريفنا لـ «حماية البيئة من خلال المجتمع» ينبغي أن يشمل التجارب اليومية التي يتعرض لها سكان المناطق الحضرية ومعاناتهم مع تعريفهم الخاص للبيئة. وأزعم أن هناك فهم يتسم بالبرجوازية على نحو متزايد لـ «حماية البيئة» في الأدبيات السائدة حول

إن المنظور الذي أتناوله تحديداً يبحث في مسائل البيئة المحلية من زاوية النظم البيئية السياسية الحضرية، وعلى وجه الخصوص المشاريع الحضرية وعلاقتها بسياسات المياه.

وانطلاقاً من الأسئلة التي طُرحت خلال الجلسة الحوارية، سوف أركز على اثنين من المزايم المفاهيمية: أولاً، على إنتاج الندرة وكيف يُمكننا رؤية ذلك على المستوى المحلي؛ وثانياً، كيف يُمكننا توسيع نطاق تعريفنا للحركات البيئية الشعبية.

من أجل توضيح السياق العام لهذه المسألة، سأبدأ بالحديث حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تُعد من أسرع المناطق التي تشهد توسعاً حضرياً على مستوى العالم. وقد كان لمصر على وجه الخصوص تاريخ طويل من حركة الهجرة إلى المدن، وهو ما شهد تراجعاً في الآونة الأخيرة. بيد أن اليوم أدى بناء الصحارى إلى توسع المدن الكبرى مثل القاهرة إلى ما هو أبعد من الحدود التقليدية للمدن حتى حدث تعدي وسيطرة على الصحاري والأراضي الزراعية المجاورة. وهذا يعني أن المناطق الحضرية أصبحت شكلاً من أشكال إنتاج البيئة وإنتاج الطبيعة، استناداً إلى بعض الأعمال النظرية التي أعدها نيل سميث. وبناءً على هذا الفهم، يُمكن اعتبار التوسع الحضري أنه عملية اجتماعية - مكانية لتشكيل الطبيعة، وهي عملية تنشأ باستمرار نتيجة التحالفات المتغيرة للعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. وبما أن هذه العمليات تعتمد على الجوانب الاجتماعية، وبالنسبة للعديد من بلدان المنطقة، وتحديداً الدول، فإن «التفاوت» هو نتيجة أكيدة في هذا النوع من التنمية بسبب الاختيارات المتكررة للدولة بأن تنحاز إلى الجهات الفاعلة القوية، مثل رأس المال العالمي وبعض التحالفات الطبقية. وهذا «التفاوت» يظهر في كل من عملية التنمية الحضرية وإنتاج الطبيعة نفسها.

ومع ازدياد تطور وتعقيد عمليات الإنتاج، مثل التحول المالي للسلع والخدمات، فإن هذه العمليات تتطلب إنشاء أسواق جديدة للسلع المشتركة مثل الأراضي والمرافق. وهذه الأسواق بدورها تتطلب الندرة لكي تؤدي مهامها، وإذا لم تكن الندرة موجودة فلا بد من «إنشائها اجتماعياً»، كما قال الباحثان ديفيد هارفي وإريك شيفنغاداو. وقد ساهم المانحون الدوليون إلى حد كبير في تشكيل ندرة قطاع المرافق العامة، من خلال دعمهم للبرامج الرامية إلى تحويل هذه الموارد إلى سلع يُمكن استغلالها تجارياً. على سبيل المثال، في مصر إبان حكم مبارك في أوائل القرن الحادي والعشرين، كان هناك توجه لتحويل شركات المياه الحكومية في المحافظات إلى شركات تشبه القطاع الخاص، بدعم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والبنك الدولي. وفي حين لم يكن هذا برنامجاً كاملاً للخصخصة، فقد كان خطوة رئيسية نحو وضع مقياس لتحديد سعر المياه وإضفاء الطابع الرسمي على التوزيع في جميع المناطق التي لا تغطيها شبكة المياه. ومن هذا المنطلق، عندما تنشأ أسواق للتعامل مع ندرة الموارد المفترضة، تضطلع الدول والمؤسسات

المياه. تبدو هذه الأنظمة واضحة من خلال البحث الذي أجرته حول المنطقتين في القاهرة، وعلى رأسها خطوط الأنابيب غير القانونية التي تقوم المجتمعات بتركيبها، أو الرشاوى التي يقدمها رجال الأعمال إلى المسؤولين من أجل تأمين حصص خاصة من المياه، أو خطوط المياه التي تديرها المجتمعات المحلية، وغيرها. فقد أدت البحوث القائمة في مصر وخارجها إلى تحطيم الوهم بأن الدولة تحتكر التوزيع إلى حد كبير، سواء أكان ذلك بسبب الإدارة الخاضعة للخصخصة في المناطق الراقية أم الإدارة المجتمعية في المناطق العشوائية.

في حين تسيطر الدولة على معظم مصادر المياه، فإنني أزعج أن سلطة الدولة تنتهي عند هذا الحد، وتتولى المحليات زمام الأمور. ومن الضروري تسليط الضوء على أن المجتمعات المحلية بدأت بالفعل في تطوير وتنفيذ والحفاظ على حلول يومية للإهمال والأضرار التي لحقت بالبيئة. ولعل هذه الاستراتيجيات التنظيمية الخفية، والشبكات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية اليومية هي التي تُعيد تشكيل ديناميات القوة في الوصول إلى الموارد مثل المياه. وفي نهاية المطاف، تشكل هذه التداخلات المحلية أحد أشكال الخلاف بينما تعيد المجتمعات المحلية تأكيد علاقتها بالطبيعة، التي قطعها الدولة والخبرات الفنية تاريخياً، وتستعيد حقوق المواطنة في المدينة. وهذا يؤدي إلى حماية البيئة من «المجتمع»، كما هو واضح من عنوان الجلسة الحوارية.

من الضروري تبني نهج أكثر تعددية للنظر في البيئة المحلية في مدننا من خلال تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة المطروحة مثل عوامل الاقتصاد السياسي الاجتماعية والحضرية والبيئية المؤثرة فيما يتعلق بالأراضي والمياه. إذ إن هذه الموارد تنتج طبيعتها عن العلاقات الاجتماعية والهيكلية التي تحدد فرص الوصول العادل والمتكافئ لجميع المواطنين في المناطق الحضرية وتنشأ بالتوازي معها.

الحركات البيئية في السياق المصري. وللقيام بذلك، سوف أتطرق إلى فكرة «التفكير البيئي البرجوازي» التي تناولتها الباحثة الهندية أميتا بافيسكار، وهي فكرة تُركز على كيفية اختيار النخب للحركات البيئية التي تقودها طبقات معينة وفرض فهمهم على تعريف البيئة. وقد شهدت مصر مؤخراً زيادة في مثل هذا النوع من حماية البيئة، تروج لها الدولة وتشارك في اختيارها النخب، مثل إعادة التدوير للأفضل وتنظيف نهر النيل.

على الرغم من أهمية فهم حماية البيئة لدى النخب، المنبثق بحد ذاته من الدولة وشبكات الخبرة العالمية ورأس المال الثقافي، يتعين علينا أيضاً أن نوسع مفهومنا للحركات البيئية لتشمل أنشطة الفقراء في المناطق الحضرية. ولا يتعلق ذلك بالقضايا البيئية من منظور «النخبة» فحسب، بل يتعلق أيضاً بالاحتياجات الأساسية اليومية والصراعات التي تنشأ بالتوازي معها فيما يتعلق بالبيئة الحضرية. أعتقد أنه من المهم إدراك كيف يتم تقويض هذه الأشكال الشعبية المحلية من الخلاف ضد أضرار الدولة والإهمال في مصر من خلال تعريف معين للطبيعة وضعته الطبقات المتوسطة وحركات المجتمع المدني المختارة.¹

تناولت الدراسات في مجال البيئة السياسية الحضرية هذه المفاهيم بعمق، وإحدى الطرق التي وجدتها مفيدة لتبديد أسطورة الندرة وتوسيع مفهومنا لما يُمكن أن نسميه حركات بيئية وما هو خلاف ذلك، وما يشكل القواعد الشعبية أو «المجتمع»، هي البحث في المبادرات المجتمعية والمفاوضات اليومية التي يستخدمها كل من المقيمين في المناطق العشوائية والراقية للحصول على المياه. ربما كان هذا النوع من الدراسات مألوفاً للغاية بالنسبة للممارسين على أرض الواقع الذين يشهدون مباشرة هذه الأنظمة التعددية والمجزأة - وبسبب عدم وجود كلمة أفضل - أنظمة «غير رسمية» للحصول على الموارد مثل

الحواشي

أشرت إلى ذلك بمزيد من التفصيل في فصل من مجلد منقح حول الحركات البيئية على الصعيد العالمي يحمل عنوان:

The Right to Nature: Social Movements, Environmental Justice and Neoliberal Natures

المجتمعات المحلية وتحديات المناخ

خالد سليمان

المشاركة، وذلك على رغم امتلاكها القدرة على مواجهة المشكلات عبر ثقافة فطرية في التعامل مع طبيعتها وبيئاتها تاريخياً.

أثناء عملي الميداني في غالبية المناطق العراقية، لاحظت والاحظ باستمرار فقر المعارف لدى المجتمعات المحلية فيما يخص تغير المناخ، فهي لا تمتلك المعرفة الكافية حول المتغيرات التي تعيشها. تكتفي غالبية أفراد هذه المجتمعات بجمال قصيرة للتعبير عن واقعها المعاش مثل: لقد تغير الجو، ازادت الحرارة، قلت المياه. وفي أغلب الأوقات لا يميزون بين الطقس والمناخ، فحين يكون هناك فصل ممطر ينسون الجفاف. وإن نم هذا عن شيء، انما ينم عن غياب الوعي بالمتغيرات الحاصلة في المناخ، الأمر الذي يتطلب عمل تعليمي للسكان المحليين بما يحصل من حولهم، خاصة انهم من المتضررين الرئيسيين جراء تغيرات المناخ والتدهور البيئي. هذا فضلاً عن ضرورة العمل على إدخال تغير المناخ والمتغيرات الأيكولوجية الناتجة عنه الى المناهج التعليمية في المراحل الابتدائية، ومن شأن ذلك رفع الوعي المستقبلي بين الأجيال اللاحقة بمخاطر التغيرات المناخية على سبل العيش والاقتصاد والصحة العامة من جانب والتفكير بوسائل مواجهة هذه التغيرات، آليات التأقلم معها والحد من أضرارها المتوقعة.

يظهر الضرر البيئي في كل جوانب الحياة اليومية، الاقتصاد، الصحة العامة، الاستقرار، التعليم والمساواة... الخ. لقد أدى تلوث المياه الى أزمة صحية كبيرة في البصرة عام 2018 وأصيب جراء ذلك أكثر من 120 انساناً بمرض الإسهال، وكانت الغالبية بينهم الأطفال. تزامناً مع ذلك أدت ندرة المياه وسبل الحصول عليها في مناطق أخرى واسعة الى نشوب صراعات مسلحة بين العشائر والقبائل، فيما تركت أعداد كبيرة من السكان مناطق سكنهم بحثاً عن سبل العيش بسبب الجفاف وتملح الأرض. ولا تخلو الآثار الناتجة عن التدهور البيئي من التمييز واللاعدالة، سواء كان ذلك احتكار الموارد الطبيعية من منابعها، مثل حبس تركيا للمياه وحرمان العراق وسوريا من حقوقهما المائية، أو بسبب معالجات خاطئة للمشكلات البيئية. ومن خلال متابعتي للقضايا البيئية في غالبية البلدان العربية، مصر، المغرب، تونس، الجزائر، الأردن، لبنان والعراق على سبيل المثال، يمكن القول بأن اللاعدالة تشكل جزءاً رئيسياً من التحديات البيئية. ويدفع سكان المناطق الواقعة على مصبات الأنهار أو في أطراف المدن الكبيرة، ضريبة المعالجات «الظالمة» للقضايا البيئية. في العاصمة العراقية بغداد مثلاً، يتم تفريغ المياه الآسنة في نهر طبعي في ضواحي العاصمة، ويواجه سكان المحيطين بالنهر تلوث غير مسبوق في الهواء والمياه بسبب معالجة مياه الصرف الصحي للعاصمة بهذه الطريقة البدائية. تالياً، يتم انقاذ جزء من سكان العاصمة من المياه الثقيلة على حساب سكان ضواحيها. هذا نموذج واضح من اللاعدالة البيئية والتمييز بين منطقة وأخرى ليس في العراق فحسب، بل في غالبية البلدان العربية حيث يتم تحويل أنهر طبيعية وهي مورد أساسي للاقتصاديات المحلية الى مكبات للنفايات.

إن تغير المناخ، رغم طابعه الكوني، يترك آثاره المباشرة على السكان وسبل العيش في البلدان الأكثر هشاشة من حيث موقعها الجغرافي وطبيعتها ومواردها الطبيعية، ناهيك بقابليتها في إدامة الموارد المتوفرة لديها وسبل مواجهة المخاطر الناتجة عن التدهور الأيكولوجي. وحتى لو تم خفض نسبة الكربون في الجو الى الصفر بحلول عام 2050، سوف تصل درجة حرارة الكون الى 1.5، مما يعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الى المزيد من التدهور البيئي، خاصة ان أجزاء واسعة منها قاحلة وصحراوية، فيما تواجه أجزاء أخرى منها تحديات كبيرة فيما خص ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة واتساع دائرة التصحر. مثلاً في بلد مثل العراق تشير بيانات حكومية، تأثر ما يقارب 39% من الأراضي بالتصحر من مساحة البلاد بينما تتعرض مساحات هائلة أخرى لمخاطر فقدانها زراعياً بسبب التملح، وذلك ليس بسبب ارتفاع درجات الحرارة أو التصحر بل بسبب بناء سدود عملاقة على منابع وروافد دجلة والفرات التاريخيين حيث يشكلان شريان الحياة للبلاد، من قبل كل من تركيا وإيران. وهو أمر أدى الى تناقص كبير في تدفق المياه في النهرين، الأمر الذي أدى الى صعود اللسان الملحي من الخليج والزحف نحو اعالي شط العرب في المناطق الجنوبية. ويضاف الى ذلك الازدياد السكاني السريع حيث يعد العراق من بين البلدان العربية الأكثر خصوبة من ناحية النمو السكاني. وتشير التقديرات الى أن سكان البلد (38 مليون) يصل الى (80 مليون) في منتصف القرن، مما يزيد من الطلب على المياه والطاقة والغذاء والعمل.

كل هذه العوامل مجتمعة، ستؤثر على الاقتصاديات وقد تؤدي في بعض المناطق الى حدوث هجرات محلية أو عابرة للحدود وذلك بحثاً عن موارد العيش، الهروب من الحر أو بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وهذا العامل الأخير، أي ارتفاع مستوى سطح البحر، خير مثال على الارتباط الوثيق بين كونية تغير المناخ من جانب وملامح تأثيرها المباشر على الاقتصاد والصحة العامة بمناطق قد لا تشارك في انبعاثات الغازات الدفيئة سوى بنسب ضئيلة. ولو استمر ذوبان الأنهار الجليدية في القطبين وازداد معه ارتفاع مستوى سطح البحر، فستغرق مناطق واسعة في العراق، وكذلك الحال بالنسبة لمناطق في الساحل اللبناني ومدينة الاسكندرية في مصر. من هنا يتوجب على الدول وصناع السياسة ترك مساحة للعلم والعلماء لاتخاذ القرارات بشأن المستقبل. من دون إشراك العلماء في رسم السياسات البيئية على ضوء توصيات الهيئة الحكومية-الدولية بشأن تغير المناخ وخفض الانبعاثات الحرارية واستعادة النظم البيئية لحماية التنوع الأحيائي على ضوء قرارات وتوصيات اتفاقية (ايتشي 2010) إضافة الى الخبرات العلمية المحلية، لا يمكن الحديث عن مستقبل مضمون لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تمكن المشكلة الأساسية التي تعاني منها غالبية البلدان العربية بخصوص دور المجتمعات المحلية في المشاركة في صناعة القرار بشأن التحديات المناخية، في تعييب المجتمعات التي تعيش حالة الانتظار بدل

التعبئة من أجل البيئة: الناشطة والمقاومة

النضال من أجل العدالة البيئية في شمال أفريقيا

حمزة حموشان

تعتبر القضايا المختلفة المقامة ضد قطاع الاستخراج في الجزائر (عين صلاح وورقلة) وفي المغرب (خريبكة وآسفي وإيميدر) وفي تونس (قرقنة وقفصة وقابس) مثالا لأنماط أوسع في التراكم الأولي في الجنوب العالمي، وتتخذ الشكل الوحشي في استخراج الموارد الطبيعية ونهبها، فضلاً عن تدهور البيئات والمنظومات عبر عمليات الخخصة والتسليح للأراضي والمياه. وقد ازداد هذا الأمر في العقود الأخيرة، في أعقاب إعادة الهيكلة النيوليبرالية للاقتصاد وتسلسل رأس المال العابر للحدود، بما في ذلك النمط الاستخراجي.

على سبيل المثال، تعتبر الانتفاضات والحركات الاجتماعية التي شهدتها الصحراء الجزائرية على مدى الأعوام السبعة أو الثمانية الماضية، بطريقة ما، تمرداً من طرف ضحايا الرأسمالية الأحفورية وضحايا منهج الاستخراج ومنطقه في تطوير المناطق المتخلفة ومراكمة رأس المال من خلال نهب المجتمعات ونزع ملكياتها.

يجد هذا النموذج التنموي الجائر نفسه غارقاً في توترات خطيرة يتولد عنها احتجاجات ومقاومة. والعمال الريفيين الفقراء والعاطلين في شمال أفريقيا هم الأكثر تأثراً. ولكونها تضم صغار المزارعين والعمال الريفيين شبه المعدمين والصيدان والعاطلين، تقاوم الحركات الناشئة في إطار النضالات المختلفة نهب مواردهم الكامنة في باطن الأرض وعمليات سلب أراضيهم والتدمير البيئي المنتشر وخسارتهم موارد عيشهم. يواجه الناس في جميع أرجاء المغرب العربي هذا النهب ونزع الملكية، ويعبرون عن قلق عميق تجاه الوضع الحالي.

سياسات بيئية نابعة من المجتمع

هذه الحركات الاجتماعية المناهضة لعمليات الاستخراج (لحد ما) في شمال أفريقيا ليست حصراً ولا غالباً حركات بيئية، ولكن من الأفضل فهمها باعتبارها آخر التطورات في المسار التاريخي للنضال الطبقي ضد الاستغلال الرأسمالي والهيمنة الإمبريالية. هذه الحركات، وفيما هي تناضل من أجل حقوقها وسبل عيشها، تظل مفعمة بالتوترات وتواجه تناقضات [في مسارها واستراتيجياتها] من قبيل المطالبة بوظائف في القطاعات ذات الكلفة البيئية والاجتماعية العالية. فهذه مسألة شائكة، إذ يمثل كلاً من خلق فرص عمل ومراعاة المسائل البيئية أموراً ملحة.

هل نطلق عليها اسم حركات اجتماعية أم عمليات تعبئة اجتماعية؟ يميل هذا لأن يكون أمراً عابراً وخاضعاً لاعتبارات محلية، ويفتقر إلى بنى تنظيمية راسخة؛ كاعتصام الكامور في تونس وحراك العاطلين عن العمل في الجزائر. "النضال دفاعي لا هجومي"، لأنه يصعب عملية مراكمة رأس المال فيما يُترك كثيرون يتسولون للحصول على فتات الكعكة؛ وحين يتم تقديم هذا الفتات غالباً ما تتفكك هذه الحركات وتتلاشى. في العادة

تتضح الأزمة البيئية في شمال أفريقيا في شكل التدهور البيئي الحاد، واستنزاف الأراضي، وتراجع خصوبة التربة، وشح المياه، والاستغلال المفرط للموارد المائية، والتلوث، والأمراض، إضافة إلى تأثيرات الاحتباس الحراري، من قبيل التصحر وموجات الحر الدورية والجفاف وارتفاع منسوب المياه في البحار. تتقاطع هذه الأزمة بشكل طبيعي مع أزمت أخرى، كأزمة الغذاء والأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن تعبير "النشاطية البيئية" لا يفي لوصف السخط والمقاومة التي تجري في شمال أفريقيا. ولهذا أفضل استخدام "النضالات والصراعات الاجتماعية-البيئية". وبشكل ما، نحتاج إلى إعادة صياغة وتأطير المسألة البيئية لكي تنطرق إلى قضايا الطبقات، والسيادة الشعبية، والعدالة في إعادة التوزيع، ومعنى التنمية.

فدائماً ما يكون هناك عنصر بيئي في النضالات التي مررت بها وواجهتها، ولكن هذا البعد ثانوي بالنسبة إلى مسائل أكثر إلحاحاً تتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فجهود الناس لحماية البيئة لا تتعلق في الغالب بالحفاظ على الأنواع الغريبة من الكائنات الحية أو الطبيعة البكر، بقدر ما هي مسعى من أجل تحقيق العدالة البيئية والاجتماعية ونضال ضد الاستبعاد الاجتماعي والعنف وسلطوية النيوليبرالية ونخبها.

إذن كيف نفهم هذه الأزمة البيئية؟ يبدو بالنسبة إليّ أننا لا يمكننا الحديث عنها دون الاصطدام بالنموذج الاستخراجي في التنمية، الذي فرضته الإمبريالية على هذه الدول منذ عصور الاستعمار.

تطور النموذج الاستخراجي والمقاومة في شمال أفريقيا

استخراج النفط والغاز على نطاق واسع في الجزائر، ومناجم الفوسفات والأعمال التجارية القائمة على الزراعة كثيفة الاستخدام للمياه، والسياحة الجماهيرية في المغرب وتونس - جميعها تمثل جوانب للنموذج الاستخراجي في التنمية، المصحوب بآثار اجتماعية وبيئية كارثية، تؤثر في أكثر القطاعات تهميشاً في المجتمع. يشير منهج الاستخراج إلى الأنشطة التي تفرط في استغلال الموارد الطبيعية، تحديداً من أجل التصدير إلى الأسواق العالمية. وعلى هذا النحو، فلا يقتصر هذا المنهج على المعادن والنفط؛ بل يمتد ليشمل أيضاً الأنشطة الإنتاجية التي تفرط في استغلال الأراضي والمياه والتنوع البيئي، كالأعمال التجارية القائمة على الزراعة والحراثة المكثفة ومزارع الأسماك الاصطناعية والسياحة الجماهيرية. وهذا المنهج يتعارض إلى حد كبير مع مبادئ العدالة الاجتماعية ويلعب دوراً مهماً في الأزمة البيئية الواقعة في شمال أفريقيا؛ إذ يخلق ما تسميه نعومي كلين "مناطق التضحية"، وهي مناطق دمرتها عمليات الاستخراج والمعالجة بصورة غير متناسبة، ويقطنها أناس تتم التضحية بأجسادهم وصحتهم وأراضيهم ومياههم من أجل استدامة تراكم رأس المال.

تفتقر قيادة هذه الحركات إلى رؤية جذرية لطبيعة نضالها، وبالتالي تفشل في الارتباط بالحركات الأخرى على الصعيد الوطني أو الإقليمي، مما يحبس مطالبهم في سياق محلي ضيق.

في النهاية، هذا النمط من المقاومة هو في جوهره معادٍ للنظام ومناهض للهيمنة، وقد يكون مناهض للإمبريالية بوضوح في حالات معينة وفي فترات محددة. تكشف عمليات التعبئة هذه عن التناقضات الداخلية لمنهج الاستخراج والرأسمالية، وبالتالي تسهم في تشكيل الوعي الطبقي اللازم للإطاحة بالرأسمالية وإقامة بديل مستدام محلها. ومع ذلك، لا يمكن الفوز بالمعارك التي تخوضها الحركات الاجتماعية والمجتمعات الريفية إلا إذا تحولت إلى معركة ضد الرأسمالية والإمبريالية، وإذا تجاوزت المستوى المحلي لتصل للمستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إن النضال من أجل العدالة البيئية والمناخية ومن أجل تحولات عادلة نحو نماذج تنمية متجاوزة للنموذج الاستخراجي لا بد أن يكون نضالاً ديمقراطياً في جوهره.

الحركات البيئية في مرحلة ما بعد الربيع العربي

عزيزة منير

أشكال الاستعمار الجديد. في هذا الصدد، أعلنت الحركة أنه فيما منعت فرنسا شركة توتال وشركات أخرى من القيام بالتكسير في أراضيها، ما زالت تمارس الضغوط من أجل تنفيذ ذلك في الجزائر، مستعمرتها القديمة، ومن أجل قيام الشركات المتعددة الجنسيات باحتكار استكشاف واستغلال الغاز الصخري في الجزائر مستقبلاً (حموشان، 2015). بعد ذلك بعامين، عدّزت الحملة تحالفاً رسمياً يمثل المجالس المحلية، واضطر وزير الطاقة لتقديم استقالته، وظلت عمليات التكسير متوقفة (كينينبرغ، 2015).

وقد انطلقت في مدينة تونس عام 2015 حملة بيئية لإغلاق أكبر مصب نفايات خاضع للرقابة في البلاد، وهو مصب برج شاكير في بلدية سيدي حسين، وهي من الضواحي الجنوبية في العاصمة وتضم عدداً من الأحياء التي تقطنها الطبقة العاملة (سلمان، 2021). لم تركز الحملة فقط على تعريض صحة المقيمين بالقرب من المصب للخطر، أو الآثار البيئية الخطيرة للتخلص من النفايات هناك، بل ركزت أيضاً على الفساد المستشري في قطاع إدارة النفايات الصلبة في البلاد. وقد كشفت الحملة عن عملية المناقصة العامة المزورة التي مكنت شركة للنظافة الفرنسية «بيزنس» من الفوز بالحملة، والتي يتربص بها فرانسوا ليوتال من الفوز بعقد إدارة مصب برج شاكير، نتيجة علاقة الصداقة التي تجمع ليوتال بالرئيس المخلع زين العابدين بن علي (سلمان، 2021).

أما في المغرب، فقد تشكلت حملة بيئية باسم «ماشي زُبل»، في أعقاب قرار الحكومة استيراد القمامة من إيطاليا كبديل رخيص للوقود الحفري (ميلر، 2016). وقد اندلع جدل، على وجه الخصوص، حين أشارت وسائل إعلام محلية إلى أن شركة الأسمنت لافارج المغرب استوردت 2500 طنّاً من القمامة الإيطالية من أجل حرقها للحصول على الطاقة (اليعقوبي، 2016). استطاعت الحملة فضح الفساد السياسي، ليس فقط من خلال الاستثمار في رأس المال الرمزي لعملية استيراد القمامة من إيطاليا كبديل رخيص للوقود، وإنما أيضاً من خلال التأكيد على فكرة كفاءة المواطن القائمة على مطالبة جماعية بنظام سياسي شامل يخضع لحكم القانون.

وفي مصر، تشكلت حملة «مصريون ضد الفحم» في أعقاب قرار الحكومة المصرية برفع حظر طويل على استخدام الفحم في البلاد. وقد استطاعت الحملة نشر الآثار السلبية للفحم واجتذاب عدد من المتعاطفين (سوبرز وزايد، 2014). بالنسبة للنشطاء البيئيين، لا ترتبط صدمة الفحم فقط بالآثار البيئية والصحية السلبية أو المظالم الاجتماعية والاقتصادية الأكيدة، ولكن يُنظر إليها أيضاً على أنها معركة لا بد من خوضها ضد مصادر الطاقة غير المستدامة. إضافة إلى ذلك، وُجد أن التغيير المناخي يُنظر إليه على أنه أحد أبرز الآثار البيئية الضارة الناجمة عن استخدام الفحم (منير، 2020). وهذه النتيجة مثيرة للاهتمام للغاية، نظراً لأن

ضغوط بيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخاطر بيئية جمة. فهناك أدت الجغرافيا والظروف المناخية القاحلة وشبه القاحلة إلى تركيز السكان في المناطق الساحلية والوديان الصغيرة، مع ما أعقب هذا من تلوث بيئي، وتراجع نصيب الفرد من الموارد المائية، وزيادة تآكل التربة، وتغير المناخ، وزيادة وتيرة التصحر، وكلها أمور تخلق تحديات بيئية (تال ولينكوف، 2004). علاوة على ذلك، تفتقر المنطقة إلى مؤسسات بيئية صارمة وأطر قانونية لازمة لتغيير الوضع الحالي من التدهور البيئي. إذ يكشف التغيير المناخي، على سبيل المثال، عن أوجه القصور المؤسسي مثلما ينعكس في نقاشات السياسات حول القدرات التكيفية والصمود أمام هذا التغيير المناخي (هوفمان، 2018).

تفاقمت هذه التحديات البيئية نتيجة عمليات اجتماعية واقتصادية أخرى، تتسم بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنها النمو السكاني الهائل، وعمليات التمدين المتسارعة وارتفاع معدل الفقر. في هذا الصدد، يبدو أنه كلما كان على الحكومات في المنطقة الاختيار بين التنمية الاقتصادية وخلق الوظائف من ناحية وبين حماية البيئة من ناحية أخرى، فإنها تعطي الأولوية دائماً للاختيار الأول (حلمي وصفا وقطاطة، 2015).

الربيع الأخضر

نظراً للتحديات البيئية والاقتصادية المذكورة آنفاً، تصاعدت وتيرة النشاط البيئية -عادةً حول مسائل تؤثر على الصحة العامة وسبل العيش- في المنطقة على مدى العقود القليلة الماضية (سوبرز، 2017). فقد تكثفت هذه النشاط البيئية في المنطقة مؤخراً في أعقاب الربيع العربي، الذي يمكن وصفه بأنه «ربيع أخضر»، لكونه لم يضع فقط القضايا السياسية في مقدمة المجال العام، بل كانت معها المسائل البيئية أيضاً (لوشي، 2019). ووفقاً للاستقصاء الأورومتوسطي، فإن القضايا التي ينبغي للمجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دعمها ومناصرتها تشمل حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والعدالة الاجتماعية والتعليم والتغير المناخي. ويمكن القول إن الشعوب تستغل الانفتاح السياسي الناتج عن الربيع العربي لتنظيم أنفسها على المستويات الشعبية ولتفعيل حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

على سبيل المثال، في مدينة عين صالح بقلب الصحراء الجزائرية، اندلعت حركة جماعية للاحتجاج على قيام شركة النفط الفرنسية توتال بالتنقيب عن الغاز الصخري منذ العام 2013 (بيتيجين وشابيل، 2016). وقد زعمت الحملة أن المواطنين الجزائريين لا يواجهون مجرد مخاطر بيئية وصحية ناتجة عن التكسير [الصخري]، بل يواجهون أيضاً شكلاً من

السمة الثانية أن تلك الحركات البيئية أهم مما قد تبدو عليه، من ناحية آثارها وتداعياتها السياسية والاجتماعية والثقافية. فهذه الحركات لا تدعو إلى مجرد إيجاد بيئة نظيفة، بل تعبر أيضاً عن إحباطات الشعوب واستيائها من سوء الإدارة ومن الفساد والتهميش وانخفاض جودة الحياة. مثلت هذه الحركات، في جانب كبير منها، رفضاً ورداً على الأشكال الفجة من انعدام المساواة ونزع الملكية التي نجمت عن التحول إلى النيوليبرالية، لا سيما في جنوب الكوكب (كابور، 2007). وبالتالي، قد تكون هذه النضالات وممارساتها بالغة الأهمية في تشكيل فهمنا للعلاقات بين الطبيعة والثقافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

السمة الثالثة هي أن الدور البارز للشباب في هذه الحركات البيئية يعكس وعيهم المتزايد بالمشكلات البيئية، وبشير أيضاً إلى قوة الشباب واستعدادهم للقيام بخطوات عاجلة وطموحة كطريقة لعلاج ليس فقط الخلافات البيئية في بلدانهم، بل للإسهام أيضاً في حركة ديناميكية عالمية للعدالة البيئية (منير، 2020). تتناقض هذه النتيجة مع الصورة النمطية عن النشطاء الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكونها تراهم متعاطفين مع المسائل البيئية، ويتبنون مواقف معقولة وسلوكيات متوقعة فيما يتعلق بالنتائج المرجوة من النشاطية (رايس، 2006).

السمة الرابعة أن الضغط المتواصل لهذه الحركات مثل تحدياً لخطاب الدولة وأجهزتها، الذي يتم من خلاله تصوير النمو الاقتصادي كأولوية. في هذا الصدد، استطاع النشطاء البيئيون، من خلال دفاعهم عن القضايا البيئية، تحدي علاقات القوة القائمة ومساءلة كثير من السياسات الحالية، كنظام رأسمالية الشركات الاقتصادي، المدفوع بأنماط وممارسات التراكم الرأسمالي واسع النطاق واستخراج الوقود الحفري، وعجزه عن تحقيق مستويات إزالة الكربون اللازمة لتجنب الآثار البيئية الخطيرة التي لا يمكن إلغاؤها (أي التغير المناخي) (بيبينغتون، 2007).

النقاشات السياسية حول الشرعية العلمية للتغير المناخي تميل إلى تجاهل العواقب الهائلة قصيرة المدى للاعتماد على الوقود الحفري (ومنه الفحم) في معظم استهلاك الطاقة (جيلز، 2014). صحيح أن مصر ملتزمة بالهدف الطموح طويل المدى لاتفاقية باريس 2016 حول التغير المناخي، وذلك بالحفاظ على الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمي أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل مرحلة التصنيع؛ ولكن الحكومة المصرية سمحت باستيراد الفحم إلى البلاد لتوليد الكهرباء من أجل الصناعة والمنازل على حد سواء. هذا الأمر يعني أن مصر ستبقى عالقة مع بنية تحتية تعتمد على الفحم في تلبية احتياجاتها من الطاقة دون الوفاء بالتزامها بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (بوتوم، 2016).

الحركات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: السعي نحو ما هو أبعد من الظلال الخضراء

مع اختلاف الأهداف والممارسات التعبوية التي تتبعها الحركات البيئية المشار إليها سابقاً، تشترك تلك الحركات في عدد من السمات: أولها أن مواقع التواصل الاجتماعي لعبت دوراً محورياً في توفير منصة للنشطاء البيئيين والمواطنين المهتمين بالقضايا البيئية للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم ومطالبهم المشتركة. ويمكن القول إن تلك المواقع حفزت نوعاً من التواصل البديل لا يتوفر من خلال وسائل الإعلام الرئيسية. ويتيح هذا التواصل البديل لمن يتأثرون بوجود مصنع للأسمنت، على سبيل المثال، لتبادل الخبرات والتجارب وخلق محتوى إعلامي بعيد عن الرقابة التي تفرضها وسائل الإعلام الرئيسية (بليكمان، 2011).

البيئة في زمن الصراع: إيكولوجيات الحرب والاحتلال

البنى التحتية البيئية والحرب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

جيني سويرز

مرتقبة ومتوقعة. يُعد استهداف البنى التحتية البيئية (بشكل مباشر وغير مباشر) اللازمة لتوفير الخدمات الحضرية وتدابير سبل المعيشة الريفية أسلوباً شائعاً، يسمح للمليشيات والجيوش بإزاحة سكان المناطق الحضرية والريفية، ومعاكبة مجتمعات «العدو» أو المدنيين الذين يُنظر إليهم على أنهم متعاطفون مع العدو، والترجح من بيع الموارد الطبيعية.⁴

ثانياً، لم تنته معظم الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حقاً بأي معنى حقيقي للكلمة، ويعني استمرار هذه النزاعات وتأججها أن إعادة تطوير البنى التحتية البيئية بات أيضاً أمراً مسيّساً وصعباً. ففي أحسن الأحوال، تُوزع الهبات الحكومية والدولية بطرق غير متكافئة، وتخضع «التنمية» (بحسب ما ذكرته هبة بو عكر في كتاب لها حول التخطيط الحضري في بيروت) غالباً لتحكم الأنظمة والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تناور «من أجل الحرب التي ستأتي».⁵

ثالثاً، تتشابه نتائج استهداف البنى التحتية البيئية في ظل الاحتلال العسكرية طويلة الأمد، مع مصير البنى التحتية البيئية والسكان المدنيين في النزاعات التي طال أمدها. وهذا يشمل التلاعب بالبنى التحتية البيئية لتحقيق أغراض سياسية أو طائفية وفرض قواعد وإجراءات بيروقراطية تحد من الاستفادة من تلك البنى التحتية البيئية و/أو تقوّض جهود إعادة الإعمار. (على سبيل المثال، عمليات الحصار بأشكالها المختلفة في غزة واليمن، ولا سيما من خلال آثارها على أسعار السلع الأساسية هناك).

رابعاً، أفضت النزاعات طويلة الأمد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تمركزات عسكرية عالية المستوى؛ حيث يُطيل التخطيط «من أجل الحرب التي لم تأتي» فترات القتال الدامي. ناهيك عن أن بؤر التلوث في المواقع العسكرية، وتوسّع نطاق المناطق المحظورة ومناطق الإقصاء وإطلاق النار، وإعادة توجيه النشاط الاقتصادي نحو المليشيات وجيوش الدولة وُعاتها، كلها عوامل تؤدي لخلق اقتصادات سياسية إقصائية وعنيفة تضر بصحة الإنسان والبيئات المحلية/الإقليمية بطرق غير مدروسة بعناية.

لذا نحن بحاجة إلى مجابهة الأشكال المختلفة والمستوطنة «للحرب البطيء»⁶ الذي يبني البنية التحتية البيئية. وكان الهدف من مشروع «مخلفات الحرب السامة» هو توثيق تداعيات أنواع التلوث البيئي وتدمير البنية التحتية على الصحة العامة خلال النزاعات طويلة الأمد. وأثناء عملنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، استعرضنا مختلف الطرق التي استهدفت بها البنى التحتية البيئية في كل منطقة، حيث تباينت طبيعة وممارسات الهيمنة والسيطرة الإسرائيلية كجزء من السياسة

تكمّن إحدى الطرق التي يمكننا من خلالها الاطلاع على الآثار المباشرة وغير المباشرة للصراع على المجتمعات والنظم البيئية في النظر إلى ما يؤول إليه حال الأفراد والأماكن عندما تغدو البنى التحتية البيئية غير صالحة للاستخدام. وبالنسبة لأغراضنا البحثية، تشير البنى التحتية البيئية لأنظمة توفير المياه والطاقة والنفايات والغذاء وإدارتها لجعل الأماكن والمناظر الطبيعية ملائمة للعيش بالاعتماد على العمليات الطبيعية والفيزيائية فضلاً عن الاستثمار البشري المستدام. يتطلب حجم ونوع الاستثمارات التحول من خلال استخدام التغيير التكنولوجي، ولكن جميعها تعتمد على المهارة البشرية في عمليات التشغيل والصيانة؛ وبالتالي فإن الموظفين بما لديهم من طاقة ومعلومات لا يقلون أهمية عن البنية التحتية المادية.¹

إن السمة الرئيسية لحروب الشرق الأوسط الأخيرة، ولنا القول في ذلك، كانت «الاستهداف» المباشر وغير المباشر للبنى التحتية البيئية التي يعتمد عليها السكان في كسب العيش والخدمات. إننا نؤكد على أن كثافة استهداف البنى التحتية البيئية وتكرار ذلك، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو عن طريق السعي للتحكم في هذه الأنظمة باستخدام العنف، هو أمر له عواقب وخيمة على الصحة العامة والنظم البيئية وأثار يطغى عليها التركيز الفوري على حصر أعداد الوفيات المباشرة وضحايا النزاع المسلح.²

في كتابه الأرض المحروقة (Scorched Earth): الحرب البيئية كجريمة ضد الإنسانية والطبيعة، يرى المؤرخ البيئي إيمانويل كريكي أن الحرب في عصور ما قبل الحداثة في أوروبا والأمريكيتين كانت حروباً شاملة اعتمدت صراحةً على تدمير «البنى التحتية البيئية». تضمنت هذه البنى التحتية السدود وقناطر حجز المياه وممرات المياه والأراضي الزراعية ومخازن الحبوب وأنظمة البيئة البشرية الأخرى التي تدعم استدامة المجتمعات. كان تدمير البنى التحتية البيئية - سواء في هولندا في القرن السادس عشر أو في أنغولا في القرن التاسع عشر - السمة الرئيسية فيما يُسميه إيمانويل بـ «environicide» [المبيد البيئي] أي «الإضرار المتعمد أو غير المتعمد بالبنية التحتية البيئية أو تدميرها أو جعلها بنية تحتية بيئية يتعذر الوصول إليها من خلال العنف الذي قد يكون عرضياً ومثيراً... أو تراكمياً ومستمرًا».³

تبرز العديد من سمات الصراعات الأخيرة في الشرق الأوسط في سياق التفكير في الحرب على أنها «مُبيد بيئي».

ولاً، على الرغم من الأحكام المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي والقانون البيئي لحماية الأعيان المدنية في السابق و«البيئة» ككائن حي في القانون الأخير، إلا أنه تم استخدام «المبيد البيئي» في حروب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخيرة دون رادع أو عقاب، مما أسفر عن نتائج

الأوسع لإنشاء مناطق معزولة ومنفصلة.⁷ أخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه لم يتمخّص عن «المبيد البيئي» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أشكالاً مزمّنة من العنف البطيء والهيكلي فحسب، بل تمخّص عنه أيضاً فظائع واضحة للعيان يصاحبها أنواعاً جديدة من الأسلحة والحروب، وقد أدى بعضها إلى مشاركة دولية ساعية لمكافحة تلك التداعيات في المستقبل. لقد دفعت الآثار المدمرة لاستخدام «الأسلحة المتفجرة» في المناطق المأهولة بالسكان، والواضحة جداً في بلدان مثل سوريا واليمن و غزة وليبيا، إلى جهود من قِبل شبكات المناصرة الدولية لإبرام اتفاق دولي يحد من استخدام هذا النوع من الأسلحة. لكن استخدام الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار ليس لاستهداف الأشخاص فقط، بل والبنى التحتية البيئية يبرز كواجهة أخرى مُقلقة بشكل خطير بشأن صناعة الحروب البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الحواشي

1 ICRC 2015, Urban services during protracted armed conflict: a call for a better approach to assisting affected people, International Committee of the Red Cross, Geneva.

2 Jeannie L. Sowers, Erika Weinthal, and Neda Zawahri. 2017. "Targeting Environmental Infrastructures, International Law, and Civilians in the New Middle Eastern Wars," Security Dialogue 48(5): 410-430. <https://doi.org/10.1177/0967010617716615>.

3 Emmanuel Kreike, Scorched Earth: Environmental Warfare as a Crime Against Humanity and Nature, Princeton University Press, 2021, p. 3.

4 Jeannie L. Sowers, Erika Weinthal, and Neda Zawahri. 2017. "Targeting Environmental Infrastructures, International Law, and Civilians in the New Middle Eastern Wars," Security Dialogue 48(5): 410-430. <https://doi.org/10.1177/0967010617716615>

5 Hiba Bou Akar, For the War Yet to Come, Stanford University Press, 2018.

6 Nixon R (2011) Slow Violence and the Environmentalism of the Poor. Cambridge, MA: Harvard University Press.

7 Erika Weinthal and Jeannie L. Sowers. 2019. "Targeting Infrastructure and Livelihoods in the West Bank and Gaza." International Affairs, 95(2): 319-340, <https://doi.org/10.1093/ia/iiz015>

مشهد الحرب:

إيكولوجيات المقاومة والبقاء في جنوب لبنان

منيرة خياط

قوى عاملة إضافية بخلاف تلك القوى الموجودة بالفعل في القرية التي تقوم بزراعته. يُزرع التبغ في فصل الربيع، ويُحصَد المحصول في فصل الصيف، ويُعلَق ويُجفّف ويُباع لـ«ريجي» في فصل الشتاء. ويُعدّ التبغ «إيكولوجية مقاومة» معقدة؛ فهو محصول واهب للحياة بشكل غير متوقع، ويُبرز كيف تدفع مناطق الحرب الناس لاتخاذ اختيارات صعبة والاعتماد أكثر وأكثر -جسدياً وروحياً- على الاقتصادات والإيكولوجيات المدمرة والاستخراجية. وبناءً على الظروف الحالية، لا شيء سيُثني الجنوبيين عن زراعة التبغ -لا الزعتر بالتأكيد!- لأنه شريان حياتهم.

على سبيل المثال، تزايدت زراعة التبغ بنسبة 24% عقب تحرير الجنوب عام 2000، وتُسهّم حالياً في توفير سبل عيش 24 ألف مزارع. وفي الواقع، تعمل معظم الأسر التي تعيش على الحدود في زراعته، ويعمل معظم مزارعي التبغ بدوام كامل، ويعتمدون عليه في توفير سبل عيشهم. ويعد لبنان من بين خمسة دول في العالم تزرع التبغ فيما يزيد عن 1% من رقعته الزراعية.

المقاومة الإيكولوجية الثانية التي سأتناولها اليوم بإيجاز هي تربية الماعز. إذ يعتمد الجنوبيون على الماعز لأسباب مشابهة؛ منها توافقها الكبير مع بيئات الحروب ومخلفات الحرب المُميتة، كالألغام والقنابل العنقودية التي تلوّث أجواء المراعي في جنوب لبنان.

فقد ظلّ أكثر من مليون قنبلة عنقودية وحوالي 357 ألف لغم أرضي مزروعة في أراضي جنوب لبنان، ولن تزول في أي وقت على المدى القريب (نظراً للاهتمام الضئيل الذي يوليه العمل الإنساني لهذا الأمر). تمثّل هذه القنابل اليوم جزءاً من البيئة الذي يجب على سكّان المناطق الحدودية التعايش معه. نسبياً، وعلى الرغم من حجم لبنان الذي لا يتجاوز حجم «طابع البريد»، فإنه البلد الأكثر تضرراً في العالم من القنابل العنقودية من ناحية كثافة التلوّث. فالقنابل العنقودية والألغام هي المخلفات المادية للحرب التي تمسّ حياة سكّان المناطق الحدودية وسبل عيشهم، وتمتد في الزمن إلى فتراتٍ تقِلّ فيها حدّة العنف الذي يكون في وقت الحرب. وعلى سكّان المناطق الحدودية الجنوبية التعامل مع الطبيعة القاتلة للأرض هناك لكي يواصلوا عيشهم فيها. وهنا تنبع المشاكل، إذ لا توقف القنابل المزارعين عن العمل في تلك الأراضي واستخدامها.

والماعز مرنة وسهلة التنقل، ويمكنها تحمل فترات ندرة الموارد عند اندلاع الحرب أو وقوع الاحتلال أو الغزو، من خلال الذهاب للبحث عن الطعام والتهام أي شيء تجده تقريباً. والأهم من ذلك أن حيوان الماعز صغير الحجم وخفيف الوزن ويمكنه الرعي في العديد من حقول الألغام عبر الأراضي الحدودية دون التسبب في انفجار الألغام الخفية المصمّمة لقتل البشر الذين لا يحظون بخقّة الوزن ذاتها. وعلى هذا النحو، فإن صفات الماعز في تحييد الألغام معروفة جيداً لدى السكان الذين يبعثون

أنا أشروبولوجية وأعمل في جنوب لبنان، وهي منطقة زراعية وحدودية كانت ساحة حرب منذ النكبة ونشأة إسرائيل على أرض فلسطين. ومنذ عام 1948، عاش سكان المنطقة -وأغلبهم من المزارعين- في ويلات الحروب: حروب عصابات، وهجمات جوية، واجتياحات برية، واحتلال دام 22 عاماً (1978-2000). وما زالوا يعيشون في حالة حرب. من ثمّ، ينبغي التفكير في الحرب لا باعتبارها حدثاً مُميتاً ومدمراً فحسب، ولكن بصفتها أيضاً وضعاً تنظيمياً يحدد الطرق التي يباشر بها البشر والكائنات الأخرى حياتهم في تلك المناطق.

هذا أمر محوري في الطريقة التي أفكر بها بشأن الحياة في ظل الحروب، والتي يمكن رؤيتها في كتابي الذي أكملته مؤخراً حول هذا الموضوع بعنوان «مشهد الحرب: إيكولوجيات المقاومة والبقاء في جنوب لبنان».

تُعاش الحياة في ظل الحرب. وثمة طرق عديدة يتحقّق بها ذلك في جنوب لبنان، ولكنني سأركز هنا على جانبين مما أسميه «إيكولوجيات المقاومة»، وهما زراعة التبغ ورعي الماعز في ساحات الحرب في جنوب لبنان.

لنلق نظرة شاملة على الموضوع: تخلق الحرب ظروفاً زمانية ومكانية تدفع الناس للاعتماد على المحاصيل المضمونة والمقاومة التي تتطلب قليلاً من الاستثمار وتقدم معدل دوران مبيعات سريعاً، ولا تحتاج إلى بنية تحتية مكلفة. وثمة منحة إضافية لهؤلاء الذين يكافحون للزراعة في مثل هذه البيئات القاسية، وهي قدرة محاصيلهم ومواشيهم على التعايش في بنية تحتية ذات صبغة عسكرية ومع بقايا مُميتة للحرب كالألغام والقنابل العنقودية.

وفي جنوب لبنان، تعد زراعة التبغ ورعي الماعز الركنين الزراعيين الأساسيين بالنسبة للعديد من سكان القرى في المرتفعات، ومناطق الاحتلال السابقة، وبعض المناطق الحدودية، وبعض المناطق الريفية الفقيرة التي عانت من أضرار تدميرية فادحة في حرب عام 2006. وقد توسعت هذه الممارسات الزراعية من خلال التحويلات المالية القادمة من الأقارب العاملين بالخارج ومن خلال زراعة الكفاف [لسد الاستهلاك المعيشي]، لكن النسبة الأكبر من هذه الممارسات تتم من أجل السكان الذين يعيشون في القرى، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن وغير القادرين على إيجاد وظيفة في مكان آخر؛ إذ يمكن لهذه الشريحة السكانية الضعيفة البقاء معتمدة على ذاتها إلى حد ما من خلال الإقامة في القرى والعمل في الأرض.

يُشير مزارعو التبغ إليه بـ«المحصول المُرّ» و«محصول المقاومة»؛ فله تاريخ طويل وشاق في جنوب لبنان. ويتم بيعه مرة واحدة سنوياً، وبأسعار مدعومة، لـ«إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية» (ريجي) التي تحكّمها الدولة اللبنانية. ولا تحتاج زراعة التبغ إلى ري أو بنية تحتية أو

بتلك الحيوانات الماهرة إلى المراعي الملغومة والمكتظة بالعشب والكلأ. بهذه الطريقة تتم مقاومة "العنف البطيء" للحرب، إلى حد ما، من خلال جماعة بقاء محلية لمكافحة الألغام.

وكما أخبرني رئيس مبادرة الأمم المتحدة لنزع الألغام، التي بدأت العمل في جنوب لبنان بعد عام 2006،

الماعز خفيف الوزن نسبياً مقارنة بالبشر؛ وغالباً ما تحتاج هذه الأشياء [الألغام] إلى وزن من خمسة إلى سبعة كيلوغرامات [من المتفجرات]، ولكن هذا يعتمد على عمق اللغم ومدى العمق الذي رُرع فيه. وهكذا عموماً نجد أن الماعز ليس بالثقل الكافي لتفجير هذه الألغام، وهذا ما يعرفه المزارعون. ويعرفون أيضاً أن أخضب المراعي تقع داخل سياج حقول الألغام؛ فالعشب هناك أفضل بكثير، ولذا فهم يدعون ماعزهم تدخل إلى هناك، والمجازفة بأن هذه الحيوانات ليست على قدر كبير من الثقل. ومع ذلك، فمن حين لآخر تقتحم الأبقار السياج لترعى هناك، فتتسبب بانفجار الألغام. وبالتالي شهدنا عدداً من الحوادث التي أدت إلى فقدان بعض الأبقار أطرافها، فتبقى هناك داخل حقل الألغام، وحين يدخل المزارع الذي يملكها إلى الحقل يلقي حتفه.

تؤدي العلاقة التفاعلية بين المتفجرات والبشر-والحيوانات في محيط جنوب لبنان- إلى إنتاج إيكولوجيات ومساحات مقاومة ومتجايزة للمركزية البشرية، ترفض فرضيات التقنية العسكرية، الساعية إلى وضع قيود وضوابط على الحياة والحركة. هذه المتفجرات لا تثبت ولا تنمو، ولكن هذه القنابل تُنتج بالفعل عوالم (من الزمان والمكان والآفاق والإمكانات) التي يسكنها بفاعلية أولئك الذين يجب عليهم ذلك.

ما لاحظته بين السكان (البشر وغير البشر) في المناطق الحدودية الموبوءة بالقنابل في جنوب لبنان هو وجود إصرار على تحويل المحنة إلى منحة، مع استخفاف ومبادرة وُلدا من رحم الضرورة التي تخفف من شدة الخوف والعجز، وتخلق بدلاً من ذلك مواقف وأفعالاً تُحيي روح المقاومة في وجه هذه المخاطر الكامنة. تساعد مثل تلك المواقف المقاومة للشدائد السكان المقيمين في مناطق الحروب، من ليست لديهم مساحة كافية للمناورة، على إعادة احتلال المواقع وإلى حد ما إعادة إحياء التضاريس المُميتة التي لا مفر منها في حياتهم. التحدي الذي نواجهه اليوم: كيف يمكننا إقامة عالم أفضل يمكن للحياة فيه أن تزدهر بشكل أقل خطورة؟ ما القيود السياسية التي تُبقينا في هذا المكان المُميت؟ يمكننا الاحتفاء بمرونة أولئك المقيمين في مناطق الحروب، والتنظير بأساليب جديدة حول الحياة في ظل الحرب، ولكن ما يجب علينا فعله هو إيجاد طرق جديدة لجعل حياة من يعيشون في هذه العوالم المُميتة وسبل عيشهم أقل تدنياً وُسمية وفتكاً.

علوم البيئة السياسية والاستعمار الاستيطاني في فلسطين

منى الدجاني
ربيع إغبارية

مقدمة

يشن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي حرباً ليست فقط ضد الفلسطينيين، بل ضد بيئتهم الطبيعية كذلك وعلاقتهم مع عناصرها غير البشرية. إذ إن تصويرها في إطار حرب مستمرة ممتدة طويلة الأمد، لا يقترب من وصف التأثيرات الضارة التي يلحقها هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني بعلاقات الفلسطينيين مع الأرض والموارد الطبيعية والنباتات المحلية والحيوانات. وبالذهاب إلى ما هو أبعد من إجراء تقييم مادي وتصنيف للأضرار والانتهاكات البيئية بوصفها قابلة للقياس والإثبات، يستكشف مقالنا بإيجاز بضعة أمثلة على كيفية تسرب العنف الاستعماري الاستيطاني الممنهج إلى العلاقات والتفاعلات اليومية بين الفلسطينيين وعوالم الطبيعة، وذلك عبر إجراءات قانونية ونزع الملكية المادي.

نباتات محظورة

يُضرب تجريم ثقافة قطف الأعشاب الفلسطينية مثلاً على الطريقة التي تُفرض بها السياسات القمعية ضد الفلسطينيين تحت ستار الخبرات العلمية وحماية الطبيعة. تسمح قوانين حماية الطبيعة الإسرائيلية لوزير حماية البيئة بالإعلان عن أن نباتات ما "ذات قيم طبيعية" محمية (ويشار إليها هنا بـ "نباتات محمية"). بعد هذا الإعلان، يصير قطف أي كمية من أي نبات محمي من البرية أو امتلاكها أو المتاجرة بها جريمة جنائية. واستناداً إلى هذه السلطة، أعلن الوزير الإسرائيلي أرييل شارون في عام 1977 أن نباتين عشبيين شائعين في الثقافة الفلسطينية بعدان من "النباتات المحمية": الزعتر (المردقوش السوري) والمريمية (القصعين). أعقب ذلك تجريم نبات عشبي آخر، وهو العكوب (جونديليا تورنفورتي)، في عام 2005 عندما كان شارون يشغل منصب رئيس الوزراء في الحكومة الإسرائيلية وكذلك وزير حماية البيئة. منذ أن دخلت هذه الإعلانات حيز التنفيذ، صار الفلسطينيون الذين يجمعون هذه النباتات عرضة للعقوبات وصاروا يواجهون تهديدات الاعتقال والاستجواب والاثام والإدانة والتغريم. وفي واقع الأمر، عُرِمَ أكثر من 750 فلسطينياً لقطف الزعتر في إسرائيل بين عامي 2010 و2016 فقط. الغالبية العظمى من القضايا تتعلق بكميات أعشاب تصنفها سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية (وهي الهيئة المسؤولة عن إنفاذ الحظر) على أنها كميات صغيرة جُمعت من أجل الاستهلاك المنزلي.

القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، وبعد الكشف عن نقص الأدلة العلمية القاطعة، غيرت سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية في النهاية سياساتها الادّعاءية لتسمح بالقطف المحدود لهذه النباتات العشبية. لكن قطف هذه النباتات لا يزال نشاطاً مسيّساً بدرجة كبيرة يمكن أن يؤدي إلى اتهامات جنائية.

حيوانات مستهدفة

توفر السياسات الإسرائيلية التي تخص حيوانات محددة -الماعز والإبل على وجه التحديد- مجالاً آخر لفحص الكيفية التي تؤدي بها السرديات الاستعمارية الخاصة بالبيئة الطبيعية إلى سياسات قانونية تستهدف كلاً من الحيوانات ومالكها الفلسطينيين. منذ نشأة الانتداب البريطاني على فلسطين، صارت أفكار محددة بشأن الماعز والإبل (وهما نوعا الحيوانات الأكثر وفرة في فلسطين خلال تلك الحقبة) شائعة على نحو خاص بين الإدارة البريطانية الاستعمارية، التي استخدمت ذريعة الخبرة العلمية كي تتهم هذه الحيوانات بالتسبب في تآكل التربة والفيضانات والتصحر. وبالمثل، أعرب الحكم الإسرائيلي الذي أعقب نكبة 1948 عن استيائه من هذه الحيوانات. في عام 1950، سن الكنيست ما صار معروفاً باسم **قانون العنزة السوداء** (للتفريق بين الماعز المحلية السوداء المملوكة للفلسطينيين وبين الماعز المملوكة لليهود التي جرى استيرادها من أوروبا). كانت الفكرة الكامنة وراء القانون هي التخلص من أعداد الماعز المحلية عن طريق فرض قيود صارمة على قدرة الناس على امتلاكها ورعيها. وبينما لم تكن خطط القضاء على الماعز ناجحة للغاية في السنوات القليلة الأولى، تعاضم إنفاذ القانون الإسرائيلي في أواخر سبعينيات القرن الماضي واختفت تقريباً الماعز المملوكة للفلسطينيين. وفي الوقت ذاته، استهدفت الإبل بالمثل، في ظل ممانعة الدولة السماح برعيها. اكتسبت "الدوريات الخضراء"، التي تأسست في عام 1976، سمعة سيئة لملاحقة الماعز والإبل والتصريف بعنف ضد أصحابها الفلسطينيين، وأغلبهم من البدو القادمين من صحراء النقب. وهذه السياسات التي تسمح بمصادرة الماعز والإبل عن طريق الدوريات الخضراء، أقرتها المحاكم، بما فيها المحكمة الإسرائيلية العليا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وبينما لا تزال مصادرة الإبل مستمرة إلى يومنا هذا، ألغي قانون العنزة السوداء في عام 2018 بعد قبول الحكومة الإسرائيلية توصيات الخبراء القائلة بأن رعي الماعز يخفف من اندلاع الحرائق. ولكن هذه المرة، لم تعد العنزات موجودة لترعى.

استخدام المياه بوصفها سلاحاً

لطالما صنفت المياه على أنها أبلغ مثال للهيمنة الاستعمارية الاستيطانية على الموارد الطبيعية، ومجال واضح تهيمن فيه إسرائيل على الموارد وتستخدمها كسلاح ضد الفلسطينيين في جميع ربوع فلسطين التاريخية. أحد الأطراف المهمة التي احتكرت موارد المياه بتجسد في شركة المياه الإسرائيلية ميكوروت. تأسست تلك الشركة قبل 12 عاماً من تأسيس دولة إسرائيل عن طريق الوكالة اليهودية والاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية (هستدروت) والصندوق القومي اليهودي، وقصر مؤسوسها الإيديولوجيون عملها على تقديم الدعم حصرياً إلى المستخدمين من

وبينما لا يوجد دليل علمي قوي يؤيد فرض مثل هذا الحظر المطلق على قطف هذه النباتات العشبية، فإن الإنفاذ الصارم للقانون، الذي يُفرض ضد الفلسطينيين وحدهم، يبين بوضوح أن الحظر بمثابة أداة لتجريم ثقافة قطف الأعشاب الفلسطينية **والعلاقة الفلسطينية بالأرض والطبيعة**. في هذا السياق، تدأب المحاكم على معاقبة المتهمين الفلسطينيين الذين يقطفون هذه النباتات العشبية، وتصدر "سرداً حضارياً" لا يتعامل مع النباتات العشبية على أنها مواد حيّازتها مُجرّمة فحسب، بل يتعامل كذلك مع قاطفيها الفلسطينيين على أنهم أعداء للطبيعة. في عام 2019، بعد معركة قضائية قادها مركز عدالة - المركز

ملاحظات ختامية

وُضع الفلسطينيون على مدى عقود في مواجهة مباشرة مع أحد الكيانات الأشد تسليحاً حول العالم من أجل حقوقهم في الحصول على الموارد: أي حقوق الوجود على الأرض والاقتيات منها، والحق الإنساني الأساسي في المياه، والحق في السيادة على غذائهم ومواردهم الطبيعية. وبينما أجبر الفلسطينيون على العيش في مناطق جغرافية مجزأة، كانوا يواجهون التهديد نفسه الذي يعترض علاقتهم بالأرض. وبالتالي لا يمكننا أن نتحدث عن البيئة بوصفها محض محاولة تقنية إدارية، أو أن نَصِف التدخلات السياسية الخالية من الاعتراف السياسي والاجتماعي والتاريخي بالمنطق الاستعماري (الاستيطاني) لإدارة البيئة. يجب علينا وضع الظلم البيئي المستمر في إطار حرمان من حقوق الإشراف على الأرض والاعتناء بها. ويجب أن يكون هذا الإشراف كائناً في إدارة الموارد البيئية بقيادة مجتمعية، على أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الممارسات والمعارف التقليدية.

المستوطنين اليهود وشركاتهم. بعد عام 1948، سنت إسرائيل قانون المياه لعام 1959، الذي نص على وضع جميع موارد المياه في إسرائيل تحت سيطرة الدولة الإسرائيلية ونطاق مسؤوليتها. أما الفلسطينيون، الذين وقعوا تحت حكم الجيش الإسرائيلي (الفلسطينيون داخل إسرائيل بين عامي 1948 و1964، والفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة منذ عام 1967 حتى الآن، بل وكذلك السوريون في هضبة الجولان المحتلة بين عامي 1967 و1982)، فقد حُرِّموا بصورة ممنهجة من حقوقهم في أراضيهم ومواردهم الطبيعية عبر سلسلة من الأوامر العسكرية المفروضة على استخدام المياه والأراضي، وعبر القيود المفروضة على الأنشطة الزراعية واختيار المحاصيل، وعبر الحرمان من الوصول إلى المروج والمراعي، من بين العديد من القيود الأخرى.

وبالتالي فإن المياه المعاصرة وكذلك، من منظور أوسع، الظلم البيئي الذي نشهده اليوم في فلسطين، هو جزء لا يتجزأ في منطقٍ ممنهج للاستعمار الاستيطاني معني بإقصاء الفلسطينيين وسلبهم حقوقهم في بيئتهم الطبيعية. يتضمن هذا إنكار تطلعات الفلسطينيين لتخيل علاقاتهم مع هذه الموارد وهذه العناصر، وإعادة تشكيلها وتحولها. طُمست الذاكرة الفلسطينية والتخيلات البيئية طمساً كلياً على مدى عقود. إن **مستنقعات الحولة**، التي كانت ذات يوم نظاماً بيئياً مزدهراً من البشر والحيوانات والنباتات، دُمِّرت تماماً عن طريق أوائل المستوطنين الصهاينة في مطلع خمسينيات القرن الماضي. وطُمست معها أجيال من المعارف التقليدية والأنواع المتوطنة والعادات المحلية، مما ترك الفلسطينيين مقطوعين عن طيف كامل من العلاقات العميقة والمعقدة مع عوالمهم البيئية. يضرب نهر الأردن مثلاً آخر على تحول ممر مائي تحولاً جذرياً لدرجة يصعب التعرف عليه معها، وذلك عن طريق أطراف الاستعمار الاستيطاني، ولا سيما بالنسبة للفلسطينيين المحرومين من الوصول إلى ضفافه منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية في عام 1967. إذ إن نهرًا غنياً بالأهمية الروحية والثقافية والدينية للمجتمعات التي تعيش على ضفافه اليوم، انحصر على نحو سيئ في كونه حدود سيئة السمعة ومجرد تيار تلوث.

صارت أنباء تدمير إسرائيل لخطوط أنابيب المياه وصهاريج جمع مياه الأمطار، بل ومجتمعات بأكملها في المنطقة ج (وهي الأرض المنصوص عليها بموجب اتفاقية أوسلو المؤقتة للضفة الغربية المحتلة)، القاعدة السائدة في العقود القليلة الأخيرة. في **تلال جنوب الخليل** مثلاً، أصبحت الصور التي تعرض الجرافات الإسرائيلية ترافقها الشرطة والجيش، وتنفيذ عمليات هدم المنازل وحظائر الماشية وصهاريج المياه، هي القاعدة الأساسية. ويكمن القصد من هذا في أن ترحل المجتمعات الباقية إلى الجيوب الواقعة داخل المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، ومن ثم تحويل أكثر من 60% من الضفة الغربية (المنطقة ج) إلى أراضٍ تُخصَّص حصرياً للتوسع الاستيطاني غير القانوني ومصادرة الموارد.

كذلك تعد الكارثة البيئية لقطاع غزة نتاجاً لعقودٍ من الاستخدام الممنهج للمياه بوصفها سلاحاً. وفي ظل إرغامهم على الاعتماد على مصدر مياه مستنفدٍ للغاية وشديد التلوث (المياه الجوفية الساحلية)، يُحرم الفلسطينيون في القطاع المحاصر من حق الاستفادة من موارد المياه خارج حدوده، مما يضع غزة في مرتبة كيان منفصل يجب عليه تطوير موارده المائية الخاصة. تسبب الحصار الإسرائيلي غير القانوني لغزة في الـ 14 عاماً الماضية في إلحاق الخراب ببيئة هي في الأساس هشة ومُستنزفة. ولذا صار قطاع غزة "محيطاً حيوياً ساماً للحرب": إنه نظام بيئي من السمية والمرض والتلوث عبر عملية متعمدة تستهدف **نكوص التنمية**، دون أي جهود سياسية جسورة عن طريق المجتمع الدولي لجلب العدالة إلى أهل غزة وبيئتهم المستنفدة.

النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة العراقية

بريدجيت غواراشي

بدائي نقي عادةً ما يُعامل على أنه سابق للوجود البشري ويجب حمايته من هذا الوجود. وعلى غرار الأنابيب والمضخات التي تنقل المياه من الخزانات إلى المنازل، تتمتع البيئة ببنية تحتية في صورة سياسات دولية ومعاهدات بيئية عالمية تمنحها شكلها القائم.²

حين بدأ النشطاء البيئيون العالميون والحلفاء المحليون للحرب الأميركية على العراق في الحفاظ على أهوار العراق، كان سكان الأهوار قد خربوا بالفعل البنية التحتية للسدود التي بُنيت خلال عصر حزب البعث، والتي تحجز مياه نهري دجلة والفرات، مما يسمح للمياه بملء الأحواض الجافة لتلك الأراضي الرطبة. وربما لأن الأهوار العراقية هي أراضي رطبة موسمية مع فترات من توقف النشاط، فقد بدأت في التجدد تلقائياً عند إعادة غمرها، على الرغم من مرور عشر سنوات على غياب المياه عنها؛ فنما القصب البري وعادت الأسماك والطيور إليها. في البداية لم تتضمن حركة الحفاظ على الأهوار العراقية آنذاك وجود مهندسين يقومون بإنشاء بنية تحتية هيدروليكية لدعم الأهوار، بل اقتصر على مشاركة المنفيين العراقيين، والجهات المانحة من الدولة، والمتعاقدين المتعددي الجنسيات الذين درسوا تلك الأهوار ووثقوا حياة الكائنات الحية في المناطق المحيطة بها، وأعدوا ملفات للمواد التي دربوا عليها ممثلي وزارات الدولة العراقية لاستخدامها من أجل اتخاذ قرار بشأن المعاهدات الدولية للحفاظ على التنوع البيولوجي.

عندما وقعت الدولة العراقية على هذه المعاهدات دخلت عالم السياسة الدولية بشأن البيئة، وبذلك حققت هدف الاحتلال الذي حدده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو إعادة دمج الدولة العراقية في أنظمة التمويل والسياسة العالمية. ففي عام 2008، أُدرجت اتفاقية رامسار لحماية الأراضي الرطبة الدولية هُوَ «الحويزة» في قائمة الأراضي الرطبة المحمية التابعة لها؛ وفي عام 2015، وسعت نطاق هذه الحماية لتشمل هُوَ «الحقار» والأهواز الوسطى، مشيرةً إلى جهودها للحفاظ على «جنة عدن» في «أهوار بلاد الرافدين». وفي عام 2016، أُدرجت منظمة اليونسكو كامل الأراضي الرطبة الشاسعة في العراق والمدن السومرية القديمة المجاورة -الوركاء وأور وإريدو- في اتفاقية التراث العالمي.

من غير الواضح حتى الآن كيف ستنفذ هذه المعاهدات على أرض الواقع في الأهوار، بيد أن الحفاظ على التنوع البيولوجي له تاريخ طويل في تنظيم الأراضي بطرق تحرم السكان من حقوقهم وتجعل سبل العيش صعبة داخل المناطق المحمية في مواقع الحفاظ على الطبيعة.³ وهذا التركيز على اتخاذ قرار بشأن سياسة الحفاظ على البيئة يعني أيضاً أنه من بين ما يزيد عن 54 مليون يورو قدمتها الجهات المانحة في شكل مساعدات ثنائية لإصلاح الأهوار، لم يكن سوى القليل جداً من هذا التمويل مؤثراً على أرض الواقع في الأراضي الرطبة؛ إذ تساءل شيوخ الأهوار لسنوات علانيةً أين ذهبت كل هذه الأموال. والواقع أن خطاب الحفاظ على التنوع

ما هي البيئة؟

تدعي الحكومة الأميركية ووسائل الإعلام الرئيسية باستمرار أن إعادة غمر الأهوار الجنوبية في العراق والحفاظ عليها هما قصة نجاح الحرب. فقد سعى صدام حسين إلى تجفيف الأهوار انتقاماً من الانتفاضة العراقية التي اندلعت عام 1991 وبدأت شرارتها هناك وكادت أن تطيح بحكمه. في حين زعم المنفيون العراقيون العائدون، الذين تعاونوا مع الحكومة الأميركية قبيل الغزو، أن أحياء مناطق الأهوار سيكون أمراً أساسياً لإعادة بناء الدولة في حقبة ما بعد حزب البعث؛ لأن ذلك سيشكل تصحيحاً لجرائم الماضي. تقع الأهوار العراقية، التي بلغت مساحتها 20 ألف كيلومتراً مربعاً في السبعينيات، عند ملتقى نهري دجلة والفرات، إلى الشمال مباشرة من نهر شط العرب الذي يصب في الخليج. وتشمل الأهوار ثلاث بحيرات مترابطة من الأراضي الرطبة تغمر ثلاث محافظات، هي البصرة وميسان وذي قار، وتمر عبر الحدود الإيرانية، وتخزن في باطن أراضيها ما يقرب من ثلث إجمالي الثروة النفطية العراقية. وبالرغم من أن تجفيف مناطق الأهوار كان أحد أساليب إدارة الدول في القرن العشرين في جميع أنحاء العالم، تسعى الدول اليوم جاهدةً إلى إعادة غمر الأراضي الرطبة باعتبارها حصناً دفاعياً قوياً ضد الآثار المدمرة الناجمة عن التغير المناخي خلال عصر الأنتروبوسين.

للتدخلات البيئية المعاصرة في الأهوار العراقية أصداء مع الحرب على محورين. الأول، باعتبارها مشروعاً خاصاً بموقع محدد تم استثماره في العراق حيث توسعت الحملات البيئية في تجريم صدام حسين على نحو يصب في مصلحة الأعمال الحربية التي تقودها الولايات المتحدة وحلفائها الأجانب. والثاني، على مستوى المحيط الحيوي العالمي حيث يتوافق الحفاظ على الأهوار العراقية مع مشاريع الحفاظ على التنوع البيولوجي حول العالم. ويكشف الحفاظ على الأهوار العراقية كيف تُشكل الحرب والبيئة -بصورة تبادلية- طريقين للعنف. ولكي نفهم كيف يحدث ذلك، يتعين علينا أن نبدأ بإعادة النظر في الحرب بصورة تحليلية، والتي لطالما كانت تُصور على أنها أعمال العنف التي يصاحبها حدوث تصدعات واستخدام للقوة الغاشمة، كالأسلحة النارية والقنابل وعمليات الاختطاف وعمليات الإعدام. فالحرب في واقع الأمر تتسبب في حدوث تصدعات، ولكنها أيضاً تكشف بطء عن العنف على مدى فترة من الزمن تمتد إلى ما بعد انتهاء الأنشطة القتالية في ساحات المعارك.¹ ولكي نفهم أبعاد الحرب هذه، يتعين علينا أن نبدأ بإدراك أن الحرب نفسها هي نظام إيكولوجي.

نقاط التلاقح بين الحرب والبيئة

لكي نفهم الحرب باعتبارها نظاماً إيكولوجياً، سنبدأ بطرح الأسئلة التالية: ما هي البيئة؟ وكيف تعمل؟ وأبدأ بفرضية أن ما نعتبر أنه يمثل «البيئة» هو وسيلة لتكوين وتنظيم المعرفة. وأعني بذلك أن البيئة كانت، وما زالت، وسيلة لتمثيل العالم المادي وفقاً لمبادئ الطبيعة، فهي عالم

الحواشي

- 1 Rob Nixon, *Slow Violence and the Environmentalism of the Poor* (Cambridge: Harvard University Press, 2011).
- 2 Andrea Ballesterio, *A Future History of Water* (Durham: Duke University Press, 2019); Hannah Knox, *Thinking Like a Climate: Governing a City in Times of Environmental Change* (Durham: Duke University Press, 2020).
- 3 Diana K. Davis, "Enclosing Nature in North Africa: National Parks and the Politics of Environmental History," in *Water on Sand: Environmental Histories of the Middle East and North Africa*, ed. Alan Mikhail (New York: Oxford University Press, 2013); Paige West, James Igoe, and Dan Brockington, "Parks and Peoples: The Social Impact of Protected Areas," *Annual Review of Anthropology* 35 (2006).
- 4 Bel Trew. April 16, 2021. "The Poisoned Clouds that Are Suffocating the People of Iraq." *The Independent*. Accessed May 1, 2021. <https://independent.co.uk/climate-change/news/iraq-oil-air-pollution-health-environment-b1828465.html>. See also Wim and Foeke Postma Zwijnenburg, *Living Under a Black Sky: Conflict Pollution and Environmental Health Concerns in Iraq* (Utrecht, The Netherlands: PAX, November 2017).
- 5 Human Rights Watch, *Basra is Thirsty: Iraq's Failure to Manage the Water Crisis* (United States of America: Human Rights Watch, 2019).
- 6 Al Jazeera. May 5, 2021. "Iraq: Ancient Mesopotamian Marshes Threatened by Sewage." *Al Jazeera*. Accessed May 5, 2021. <https://www.aljazeera.com/gallery/2021/5/5/iraq-ancient-mesopotamian-marshes-threatened-by-sewage>.
- 7 United Nations Environmental Programme. September 21, 2020. "Iraq Launches National Adaptation Plan Process for Climate Change Resilience." United Nations Environmental Programme. Accessed May 22, 2021. <https://www.unep.org/news-and-stories/press-release/iraq-launches-national-adaptation-plan-process-climate-change#:~:text=Jasim%20Humadi%2C%20Deputy%20Minister%20of,which%20will%20negatively%20affect%20food>;
- 8 Paul Ekins, Joyeeta Gupta, and Pierre Boileau, *Global Environmental Outlook GEO-6: Healthy Planet, Healthy People*, ed. United Nations Environmental Programme (New York: Cambridge University Press, 2019).
- 8 Kali Rubaii. 2020. "Birth Defects and the Toxic Legacy of War in Iraq." Accessed September 22, 2020. <https://merip.org/2020/09/birth-defects-and-the-toxic-legacy-of-war-in-iraq/>; Max Liboiron, *Pollution is Colonialism* (Durham: Duke University Press, 2021).
- 9 Kerem Can Ussakli. November 24, 2020. "Revolution for Everyone, Even the Joker." *Cultural Anthropology*. Accessed May 21, 2021. <https://culanth.org/fieldsights/revolution-for-everyone-even-the-joker>.
- 10 Rijin Sahakian. November 26, 2019. "Extraction Rebellion: A Green Zone of Hope." n + 1. Accessed April 18, 2021. <https://nplusonemag.com/online-only/online-only/extraction-rebellion/>.

البيولوجي الذي يتمحور حول الأهوار العراقية كان بالفعل سبباً في إحداث تأثيرات مادية، مع أن هذا التغيير المادي لم يحدث في المقام الأول في صميم الأراضي الرطبة، وإنما في الحقول الإيكولوجية الواقعة خارج نطاقها: في أجساد المواطنين العراقيين وفي السلوك السياسي للدولة. ولكي ندرك ذلك الأمر، يتعين علينا أن ننظر في آثار سياسات الاحتلال التي مكنت المانحين الأجانب من كسب الثقة في العراق من خلال دعم مشروع الأهوار للفوز بعقود مربحة فيما بعد في قطاعي النفط والمياه لصالح شركات القطاع الخاص التابعة لهم.

فقد أدت عملية إشعال الغاز الزائد الناتج عن استخراج النفط في قرية «نهران عُمر»، جنوبي البلاد، إلى مضاعفة معدلات الإصابة بالسرطان بين السكان، وفقاً لما ذكره عمدة المدينة. ومع إعادة تطوير حقول النفط العراقية من قِبَل شركات النفط المتعددة الجنسيات بعد عام 2008، فإن ذلك لم يسفر إلا عن زيادة التلوث. في حين تقدّر دراسة «عبء المرض العالمي»، وهي أكبر دراسة استقصائية صحية في العالم، أن عدد الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في العراق كان أكبر من عدد الوفيات الناجمة عن الصراع الدائر في البلاد منذ الغزو الأميركي عام 2003. وفي عام 2019، أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تقريراً أدانت فيه الدولة العراقية بسبب ارتفاع مستويات التلوث في إمدادات المياه في مدينة البصرة.⁵ وأفادت قناة الجزيرة في أيار/مايو من العام الجاري أن 70% من النفايات الصناعية في العراق تُلقى مباشرة في الأنهار أو البحر (الخليج) أو حتى في الأهوار التي عُثر فيها على مستويات عالية من الملوثات.⁶ وفي عام 2020، وجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن العراق هو خامس أكثر دول العالم عرضة للتأثر بالتغير المناخي.⁷ فقد باتت عنف الحرب جلياً من الناحية الجيولوجية، إذ تحمل الأراضي والمياه والهواء في العراق آثاراً سُمّية الحرب والاحتلال الأميركي، وستؤثر الآثار التراكمية للتلوث على أجيال من المواطنين العراقيين الذين يعيشون وسط هذه النظم الإيكولوجية السامة.⁸

الصمود

في تشرين الأول/أكتوبر عام 2019، خرج الآلاف من الثوار العراقيين إلى الشوارع تحت شعار «#نريد وطن»، مطالبين بإصلاح شامل للنظام السياسي العرقي-الطائفي الذي فشل في توفير الكهرباء أو المياه النظيفة أو الوظائف لمواطنيه،⁹ نتيجة الحرب التي طال أمدها مع تفشي الفساد والنفوذ الأجنبي. ما أراه الثوار العراقيون هو مستقبل مستدام¹⁰ وتتطلب متناً رؤية الاستدامة التي عبّروا عنها توسيع نطاق فهم العدالة البيئية لكي نضع في الحسبان السبل التي يمكن أن يتفاعل من خلالها معالجة التغير المناخي مع عنف الاحتلال فيحدث تغيير إيكولوجي سام، بما في ذلك داخل جسم الإنسان، وهو التغيير الذي يظهر ببطء على مدى فترة زمنية طويلة.

المصادر

- Rubaii, Kali. 2020. "Birth Defects and the Toxic Legacy of War in Iraq." Accessed September 22, 2020. <https://merip.org/2020/09/birth-defects-and-the-toxic-legacy-of-war-in-iraq/>.
- Sahakian, Rijin. November 26, 2019. "Extraction Rebellion: A Green Zone of Hope." n + 1. Accessed April 18, 2021. <https://nplusonemag.com/online-only/online-only/extraction-rebellion/>.
- Trew, Bel. April 16, 2021. "The Poisoned Clouds that Are Suffocating the People of Iraq." The Independent. Accessed May 1, 2021. <https://independent.co.uk/climate-change/news/iraq-oil-air-pollution-health-environment-b1828465.html>.
- United Nations Environmental Programme. September 21, 2020. "Iraq Launches National Adaptation Plan Process for Climate Change Resilience." United Nations Environmental Programme. Accessed May 22, 2021. <https://www.unep.org/news-and-stories/press-release/iraq-launches-national-adaptation-plan-process-climate-change#:~:text=Jasim%20Humadi%2C%20Deputy%20Minister%20of,which%20will%20negatively%20affect%20food>.
- Ussakli, Kerem Can. November 24, 2020. "Revolution for Everyone, Even the Joker." Cultural Anthropology. Accessed May 21, 2021. <https://culanth.org/fieldsights/revolution-for-everyone-even-the-joker>.
- West, Paige, James Igoe, and Dan Brockington. "Parks and Peoples: The Social Impact of Protected Areas." *Annual Review of Anthropology* 35 (2006): 251-277.
- Zwijenburg, Wim and Foeke Postma. *Living Under a Black Sky: Conflict Pollution and Environmental Health Concerns in Iraq*. Utrecht, The Netherlands: PAX, November 2017.
- Al Jazeera. May 5, 2021. "Iraq: Ancient Mesopotamian Marshes Threatened by Sewage." Al Jazeera. Accessed May 5, 2021. <https://www.aljazeera.com/gallery/2021/5/5/iraq-ancient-mesopotamian-marshes-threatened-by-sewage>.
- Ballesterio, Andrea. *A Future History of Water*. Durham: Duke University Press, 2019.
- Davis, Diana K. "Enclosing Nature in North Africa: National Parks and the Politics of Environmental History." In *Water on Sand: Environmental Histories of the Middle East and North Africa*, edited by Alan Mikhail, 159-179. New York: Oxford University Press, 2013.
- Ekins, Paul, Joyeeta Gupta, and Pierre Boileau. *Global Environmental Outlook GEO-6: Healthy Planet, Healthy People*. Edited by United Nations Environmental Programme. New York: Cambridge University Press, 2019.
- Human Rights Watch. *Basra is Thirsty: Iraq's Failure to Manage the Water Crisis*. United States of America: Human Rights Watch, 2019.
- Knox, Hannah. *Thinking Like a Climate: Governing a City in Times of Environmental Change*. Durham: Duke University Press, 2020.
- Liboiron, Max. *Pollution is Colonialism*. Durham: Duke University Press, 2021.
- Nixon, Rob. *Slow Violence and the Environmentalism of the Poor*. Cambridge: Harvard University Press, 2011.

المساهمون/ات

انتصار الخريجي — باحسة في مجال السياسات المحلية بتونس

بريدجيت غواراشي — أنثروبولوجية وباحثة في الشأن العراقي

جهاد فرح — باحث في مجال التخطيط العمراني في لبنان

جيسيكا بارنز — باحثة في مجال استخدام الموارد والتغيير البيئي في منطقة الشرق الأوسط

جينى سويرز — باحثة في السياسات البيئية في منطقة الشرق الأوسط

حسام حسين — باحث في مجال السياسة المائية في الأردن

حمزة حموشان — باحث وناشط جزائري

خالد سليمان — صحفي عراقي متخصص في القضايا البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا

خوليا شقير بيثوسو — زميلة رئيسية غير مقيمة، مبادرة الإصلاح العربي

ربيع إنغبارية — باحث ومحامٍ حقوقي فلسطيني

رولان رياشي — باحث في مجال البيئة السياسية للغذاء والماء في منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا

عزيزة منير — باحثة مصرية في مجال السياسات البيئية

كيارا لوشي — باحثة في مجال إدارة النفايات في تونس

لانا سلمان — باحثة في الإدارة الحضرية والتنمية الدولية

منى الدجاني — باحثة وناشطة بيئية فلسطينية

منيرة خياط — أنثروبولوجية وباحثة في مجال بيئات الحروب في جنوب لبنان

نورا واهبي — باحثة في مجال المشاريع الحضرية وعلاقتها بسياسات المياه في مصر

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومبنية على المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقديم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.



contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس